

إنسانيات

إغراء السلطة المطلقة

بسمة عبد العزيز

تقديم : سلامة أحمد سلامة



إغراء السلطة المطلقة

مسار العنف فى علاقة الشرطة بالمواطن عبر التاريخ



تنفيذ
الهيئة المصرية العامة للكتاب

إغراء السلطة المطلقة

مسار العنف فى علاقة الشرطة بالمواطن عبر التاريخ

بسمة عبد العزيز

تقديم

سلامة أحمد سلامة



عبد العزيز، بسمة.
إغراء السلطة المطلقة: مسار العنف فى علاقة الشرطة بالمواطن عبر التاريخ/ بسمة عبد العزيز، تقديم سلامة أحمد سلامة . ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١.
١٢٨ ص؛ ٢٤ سم.
تدمك ٤ ـ ٠٤٠ ـ ٢٠٧ ـ ٩٧٧ ـ ٩٧٨
١ ـ الشرطة ـ تاريخ.
٢ ـ الأخلاق البوليسية.
(ا) سلامة، سلامة أحمد (مقدمة).
(ب) العنوان.
رقم الايداع بدار الكتب ٢١٤٢٠ / ٢٠١١
I.S.B.N 978-977-207-040-4
ديوى ٢٠٩ ر٣٦٣

توطئة

مشروع له تاريخ

مشروع «القراءة للجميع» أى حلم توفير مكتبة لكل أسرة، سمعنا به أول مرة من رائدنا الكبير الراحل توفيق الحكيم.

وكان قد عبر عن ذلك فى حوار أجراه معه الكاتب الصحفى منير عامر فى مجلة «صباح الخير» مطلع ستينيات القرن الماضى، أى قبل خمسين عامًا من الآن.

كان الحكيم إذًا هو صاحب الحلم، وليس بوسع أحد آخر، أن يدعى غير ذلك.

وهو، جريًا على عادته الخلاقة فى مباشرة الأحلام، تمنى أن يأتى اليوم الذى يرى فيه جموعًا من الحمير النظيفة المطهمة، وهى تجر عربات الكارو الخشبية الصغيرة، تجوب الشوارع، وتتخذ مواقعها عند نواصى ميادين المحروسة، وباحات المدارس والجامعات، وهى محملة بالكتب الرائعة والميسورة، شأنها فى ذلك شأن مثيلاتها من حاملات الخضر وحبات الفاكهة.

ثم رحل الحكيم مكتفيا بحلمه.

وفى ثمانينيات القرن الماضى عاود شاعرنا الكبير الراحل صلاح عبد الصبور التذكير بهذا الحلم القديم، وفى التسعينيات من نفس القرن، تولى الدكتور سمير سرحان تنفيذه تحت رعاية السيدة زوجة الرئيس السابق. هكذا حظى المشروع بدعم مالى كبير، ساهمت فيه، ضمن من ساهم، جهات حكومية عدة، وخلال عقدين كاملين صدرت عنه مجموعة هائلة من الكتب، بينها مؤلفات ثمينة يجب أن نشكر كل من قاموا باختيارها، إلا أنه، للحقيقة ليس غير، حفل بكتب أخرى مراعاة لخاطر البعض، وترضية للآخر، ثم إن المشروع أنعش الكثير من متطلبات دور النشر، بل اصطنع بعضها أحيانًا.

وبعد ثورة ٢٥ يناير والتغيرات التى طرأت توقفت كل الجهات الداعمة لهذا المشروع الثقافى عن الوفاء بأى دعم كانت تحمست له عبر عقدين ماضيين، سواء كانت هذه الجهات من هنا، أو كانت من هناك.

ولم يكن أمام اللجنة إلا مضاعفة التدقيق فى كل عنوان تختار، وسيطر هاجس الإمكانات المحدودة التى أخبرتنا بها الهيئة فى كل آن.

والآن لم يبق إلا أن نقول بأن هذه اللجنة كانت وضعت لنفسها معيارًا موجزًا:

جودة الكتاب أولاً، ومدى تلبيته، أولاً أيضًا، لاحتياج قارئ شغوف بأن يعرف ويستمتع، وأن ينمى إحساسه بالبشر، وبالعالم الذى يعيش فيه.

واللجنة لم تحد عن هذا المعيار أبدًا، لم تشغل نفسها لا بكاتب، ولا بدار نشر، ولا بأى نوع من أنواع الترضية أو الإنعاش، إن لم يكن بسبب التربية الحسنة، فهو بسبب من ضيق ذات اليد.

لقد انشغلنا طيلة الوقت بهذا القارئ الذى انشغل به قديمًا، مولانا الحكيم.

لا نزعم، طبعًا، أن اختياراتنا هى الأمثل، فاختيار كتاب تظنه جيدًا يعنى أنك تركت آخر هو الأفضل دائمًا، وهى مشكلة لن يكون لها من حل أبدًا. لماذا؟

لأنه ليس هناك أكثر من الكتب الرائعة، ميراث البشرية العظيم، والباقى.

رئيس اللجنة

إبراهيم أصلان

تقديم

أ. سلامة أحمد سلامة

اتسمت العلاقة بين الشرطة المواطن على مر العصور بقدرٍ كبيرٍ من الحساسية؛ نظرًا لما تمثله الشرطة من تعبيرٍ صارخٍ عن السلطة التي تُمسك بزمام الأمور في الدولة، وما تملكه من أدوات للردع والعقاب، وتتوقف هذه العلاقة إلى حدٍ كبيرٍ على مدى ما يتمتع به المجتمع من استقرارٍ وتوازنٍ في الحقوق والواجبات، وما يتميز به من احترام القانون والعدالة والحفاظ على مبادئ الديمقراطية والمساواة.

نظرة فاحصة على مختلف الحقب التاريخية التي شهدت قيام وسقوط دولٍ وحضارات؛ تدل على أن علاقة الشرطة بالمواطن شهدت - بدورها - صعودًا وهبوطًا وعنفًا أكثر وعنفا أقل، بحسب طبيعة الحكم ومدى استقرار الأوضاع السياسية ومستوى التعليم والمدنية التي تسود شعبًا ما، وقد تنوعت وتصاعدت أساليب الضبط والربط، ثم ممارسات العنف والقمع وفنون التعذيب والإيذاء الجسدي والمعنوي، وعقوبات السجن والحبس الانفرادي.. بحسب تغير الظروف السياسية على المستوى المحلي والدولي، وبحسب التطور الاجتماعي والاقتصادي للأفراد والجماعات والشعوب.

ولم تُستثن من ذلك "الدولة الإسلامية".. التي اكتسب فيها جهاز الشرطة أهمية متزايدة، واكتسب طابعًا قمعيًا - أحيانًا - للحفاظ على نظام الدولة وقتال الممتنعين عن دفع الضرائب أو تحصيل الجزية.

طبقًا لهذا التصور؛ فإن العلاقة بين الشرطة والمواطن تتشكل من خلال ما يقع على الجانبين من مسؤولية ودور في المجتمع، لا يعني هذا أن المواطن يعمد إلى تعريض نفسه للعقاب طواعية، أو أن لجوء الشرطة إلى أساليب العنف والقمع تجري ممارسته من باب إذلال المواطن والحط من كرامته، لكنه أضحى - بمرور الوقت وتعقيدات الحياة الاجتماعية وظهور أنواع جديدة من الجرائم لم تكن معروفة من قبل، وبالأخص جرائم الإرهاب والمنازعات الطائفية - أسلوبًا من أساليب الضغط للحصول على اعترافات من المتهم والاستدلال على المتعاونين معه.

ولا يمكن في الواقع العملي فصل العنف في العلاقة بين الشرطة والمواطنين عن سيادة العدالة والقانون واحترام حقوق الإنسان في مجتمع ما، فحيث تزداد مظاهر العنف في تعامل الشرطة مع المواطن؛ تقل أساليب تطبيق العدالة والقانون، ويزداد غلو السلطة الفردية والبوليسية في تأكيد نفوذها.. إلى الدرجة التي نراها - أحيانًا - من صدام بين القضاة - كونهم رموزًا للعدالة؛ وضباط الشرطة - كونهم جهازًا تنفيذيًا قد يُعهد إليه في بعض الأحيان بوضع السياسات والبرامج التي تتبناها الدولة، ما خلع على صورة الشرطة في وعي المواطن قوة ديناصورية هائلة ليست في خدمة الشعب بل في خدمة الحاكم.

مسار العنف في هذه العلاقة المعقدة لم يشهد وتيرة تصاعدية كالتي شهدها خلال السنوات الأخيرة؛ مع بداية القرن من الخلط بين الإرهاب ودوافعه؛ واستخدامه وسيلة لقتل الأبرياء والاعتداء على جماعات عزلاء تحت ستار الحرب ضد الإرهاب؛ إذ تتم عمليات إبادة كاملة لقرى وجماعات لأسباب أمنية، وفي جو الهستيريا التي اجتاحت العالم ضد ما يسمى بالإرهاب؛ جرى توظيف الشرطة في خدمة أهداف ومخططات وضعتها الدول الكبرى لفرض هيمنتها ونفوذها على المناطق الاستراتيجية، وقامت الشرطة بدور في عمليات تعذيب واحتجاز أعداد من معتقلي جوانتنامو وغيرهم من المشتبه فيهم من دول عربية وإسلامية - من بينها مصر - لحساب أمريكا، ومن الممكن أن نتصور كيف يفضي احتجاز العشرات من دون جريمة ومن دون محاكمة إلى الرد بأساليب عنيفة بمجرد الإفراج عنهم، وهذا ما قد يفسر كثيرًا من الجرائم الغامضة التي تُرتكب من دون بواعث واضحة، وما يفسر - أيضًا - ظهور نمط من العنف تمارسه الشرطة خارج السياق العام.

إن السؤال الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا هو: كيف يمكن الحفاظ على الدور الحيوي الذي يقوم به جهاز الشرطة في الحفاظ على أمن المجتمع؛ ومنع الجرائم؛ ومطاردة الجناة؛ وأن نخلصه مما ينسب إليه من عنفٍ زائدٍ عن الضرورة وعن الحاجة؛ في إطار العقد الاجتماعي الذي تلتزم به الدولة إزاء مواطنيها؛ ويلتزم به المواطن إزاء المجتمع؟

مقدمة المؤلفة

إغراء السلطة المطلقة.. مسار العنف في علاقة الشرطة بالمواطن عبر التاريخ

حين بدأت في كتابة هذه الدراسة؛ كنت أنطلق من نقطة مبدئية مفادها أن علاقة الشرطة بالمواطن المصري كانت ذات يوم - غير بعيد - علاقة طبيعية لا يحفها قدر هائل من العنف كالذي نلمسه الآن، ثم.. ولأسباب كثيرة بعضها اجتماعي وبعضها سياسي واقتصادي؛ فإن هذه العلاقة "الطبيعية" قد تبدلت، وتحوّرت لتصبح مليئة بالتوتر والخوف من ناحية وبالقسوة والانتهاكات من ناحية أخرى.

خلال البحث لم أستطع أن أحدد نقطة فاصلة في التاريخ حدث بعدها هذا التحول، لكنني وجدت أن الفرضية التي بدأت منها كانت شديدة المثالية، وأن فصول القمع تتوالى باستمرار قد تتوارى في فترة وتشتد في أخرى لكنها دائما حاضرة طالما حضرت السلطة المطلقة وغاب الناس عن المشاركة.

استمرأت أن أعرض لمسار العنف كما لو كان مشهدًا واحدًا متصلًا عبر التاريخ، رغم أن هذا الأمر قد يلاقي اعتراضات كثيرة من جانب أن الحقب التاريخية التي مرت بها مصر خلال آلاف الأعوام شديدة التنوع والثراء، وشديدة الاختلاف؛ إذ لا يمكن اعتبارها أحداثًا تتعاقب في خطٍ واحد متجانس، أو حتى في عدد من الخطوط المتشعبة، لكن ما يربط في رأيي بينها جميعًا هو وجود البشر في المكان، هم الحلقة الثابتة في سلسلة طويلة من الصراعات والمتغيرات.

إنها الذاكرة الشعبية التي تحتفظ بمفردات القهر والعنف مهما طال الوقت، تصنع منها إرثًا تنقله من جيل إلى جيل، تختلف العصور ويختلف الحاكم وتتبدل الأنظمة، ويستمر العنف مشفوعًا بمبررات وأحاجٍ لا نهاية لها، على الجانب الآخر؛ يظلُّ الخوف من السلطة وأدواتها حاضرًا بقوة في وعي المصريين، قاسمًا مشتركًا أعظم في أغلب

المراحل والظروف التاريخية، نراه في كلمات حكماء مصر القديمة، ونراه في الأمثلة الشعبية والنوادر والطُرَف والمأثورات الحديثة.

يبدأ الكتاب بتاريخ تكوين الأجهزة الأمنية، ويتعرض لشكل العنف الذي مارسته في بعض الفترات البارزة، ثم ينتهي الفصل الأول بنهاية حكم الرئيس السادات، يستعرض الفصل الثاني بدايات العنف المنهجي في الثمانينيات والتسعينيات والتطورات التي لحقت به، واتساع الدائرة التي أخذ يطال أفرادها، ثم يناقش الفصل ظهور نمط جديد من العنف الذي تمارسه الشرطة خارج الإطار المنهجي المعتاد في بداية الألفية الثالثة مع التحليل.

في الفصول التالية يلقي الكتاب الضوء على صورة الشرطي التي تكوّنت في وعي المواطن على مدار سنوات من القمع المتواصل، ثم يتعرض للعوامل والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي يمكن في ظلّها فهم التطور في العلاقة بين الشرطة كونها أداة تنفيذية للدولة والمواطن، وطرفًا أصيلًا في عقدٍ اجتماعي ينبغي أن يضمن له حقوقًا غير خاضعة لأية مساومات، وينتهي الكتاب باستعراض رد فعل المواطن على كمّ العنف الموجه إليه ومآل العقد الاجتماعي الذي أصابته الشروخ في جهات متعددة.

خلال كل ما تتبعته؛ اخترت أن يكون المواطن الذي لا ينتمي إلى أي حزب أو جماعة أو أي كيانٍ معارضٍ سياسيًا هو بؤرة الاهتمام، فالعلاقة بين النظم الحاكمة ومعارضيها دائمًا ما تتسم بالعنف الذي يمكن فهم أسبابه، أما أن تقوم العلاقة بين الأجهزة الأمنية والمواطن غير المسيّس - الذي يمكن اعتباره مجازًا "مسالمًا" - على عنفٍ شديدٍ كاسحٍ؛ فهذا مشهد يثير المرء لرصده ويغريه بالبحث والدراسة؛ وبخاصة مع التصاعد المستمر.

هناك مباحث آثرت ألا أتعرّض لها في هذا الكتاب؛ منها علاقة الشرطة بالجماعات الدينية وما قامت به هذه الجماعات من حوادث عنف تجاه الأجهزة الأمنية وأفرادها، والأثر الذي تركته تلك الحوادث على أسلوب تعامل الأجهزة الأمنية مع معارضيها، فقد وجدت أن العلاقات القائمة بين الطرفين هي علاقات متشابكة ومعقدة، تحتاج إلى

دراسة مستقلة وقائمة بذاتها، من ناحية أخرى؛ فإنني لا أظن أن العنف المتبادل بينهما يمكن أن يُقَدَّم كرافد رئيسي من روافد التوتر في العلاقة بين الشرطي والمواطن العادي، الذي صار يخشى من مجرد المرور بجوار قسم أو مركز من مراكز الشرطة من دون أن يكون مذنبًا حتى إن كان شاكيًا.

لا شك أن هناك من العاملين في جهاز الشرطة من لا يسره ما آلت إليه الأوضاع، ومن لا يستسيغ الأساليب التي تُلحِق بالمواطنين الإهانة والأذى، وقد التقيت بعضهم؛ منهم من يترك العمل ومنهم من يحاول الإصلاح، ومنهم من لا يتمكن من الوقوف في وجه تيارٍ ربما هو أقوى من المواجهات الفردية.. فيسير معه مرغمًا، لا شك في أن هناك من الضغوط ما تصعب مقاومته، فمعدلات الفقر تزداد وعدالة توزيع الثروة تغيب، ومع التدهور تزداد حاجة النظام إلى القمع، وأداته في هذا هي الأجهزة والمؤسسات الأمنية التي تدين له بالولاء، هي في النهاية دائرة مغلقة، لابد أن تنكسر في موضع ما.

أخيرًا.. أرجو أن أكون قد قدمت مدخلًا ولو صغيرًا ينفذ من خلاله آخرون ممن هم أقدر مني على تقديم رؤية متكاملة في هذا الموضوع، وكذلك على وضع تصوّر يمكن من خلاله تأسيس علاقة أكثر توازنًا بين جميع الأطراف.

الفصل الأول

جهاز الشرطة

(بانوراما تاريخية)

الباب الأول: النشأة والتطور

مقدمة

لم يخلُ مجتمع على مر العصور من وجود جهاز أو كيان ما، تكون مهمته الأولى الحفاظ على الأمن وحماية الأفراد والممتلكات وتنظيم شؤون الحياة. عرفت مصر القديمة منذ آلاف السنوات أقدم جهاز أمني، وشهدت بناء أعرق مؤسسة شرطة في العالم في عهد الأسرة الأولى على وجه التقريب[1]. تعرضت الأجهزة الأمنية المصرية بوجه عام إلى تغيرات كثيرة واكبت الظروف التي مر بها المجتمع؛ فظهرت لها وظائف ومسميات متنوعة مع كل فترة زمنية خضعت فيها مصر لحكم جديد؛ إذ كان من المحتم أن تلبي هذه الأجهزة متطلبات واحتياجات الحكام المتباينة - كلٌّ حسب النظام الذي يُرسيه.

في الفترة التي حكم فيها الرومان مصر كانت مهمة حفظ الأمن تُوكَل لأشخاص متطوعين لا يتلقون أجرًا لقاء عملهم. إذا قفزنا عدة قرون عبر التاريخ؛ وجدنا أن فكرة التطوع قد اختفت في عهد الخديو إسماعيل، وأن العاملين على حفظ الأمن قد صاروا يتقاضون الرواتب والماهيات، لكن وظائفهم كانت لا تزال غير حكومية؛ إذ كانت رواتبهم تأتي بشكلٍ مستقلٍ من أموال أصحاب الأملاك، وتُصرَف بمعزلٍ عن ميزانية الدولة[2]، بعد فترة وجيزة.. لم تَلبث مسؤولية الحفاظ على الأمن أن أصبحت وظيفة حكومية مدفوعة الأجر، مثلها مثل أية وظيفة أخرى، يتقاضى صاحبها مقدارًا محددًا من المال له شكلٌ رسميّ مقنن.

كان للأشخاص العاملين على حفظ الأمن ما يميز مظهرهم دائمًا: الزيّ الموحد، اللون الثابت والعلامات الخاصة التي لا يستخدمها غيرهم: مثل الأشرطة والقبعات، تراوحت الأدوات التي سُمِحَ

---

1 - أحمد عاشور، صبحي السيد عاشور: الوطن الأم - دراسة في الثقافة القومية المصرية، ص23 -1999.

2 - يونان لبيب رزق: خفير الدرك، مقالة، جريدة الأهرام، 20 أبريل - 1995.

لهم بحملها والاستعانة بها في أثناء العمل ما بين العصي بأشكالها المختلفة والكرابيج، ثم الأسلحة النارية فيما بعد.

اختلفت التسميات التي أُطلقَت عليهم باختلاف العصور والمراحل التاريخية، وكذلك بتباين ثقافات وطبائع المحتلين خلال فترات الاحتلال، في معظم الأحيان اتبعت التسمية الطبع الغالب على الوظيفة وارتبطت بالمفردات اللغوية السائدة في وقتها، وبالأشياء التي حظيت بمكانة وأهمية خاصة لدى الناس، في عهد زوسر.. حين مثّلت الأرض ونظم الري والزراعة المحور الرئيسي للحياة؛ عُرِفَ رئيس الشرطة باسم «مرشد الأرض»[3].

وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب؛ وقت الدولة الإسلامية المتطلعة إلى فرض قيمها ومبادئها الدينية الجديدة؛ ظهر «العسس»، وكانت وظيفتهم الأساسية هي تعقب الفاسدين[4]، وتشير كلمة «عسس» - لُغويًا - إلى هؤلاء (الذين يطوفون بالمكان ليلًا للكشف عن أهل الريبة)[5]، وفي العصر البيزنطي؛ تذكر بعض الدراسات التاريخية «الحامي» باعتباره شخصًا كانت وظيفته هي حماية الفقراء من جور أصحاب الأملاك الأغنياء.

أما في أثناء حكم الدولة العثمانية التي اشتهرت بكثرة المكائد والدسائس؛ فقد تم إنشاء جهاز أمن سريّ مرادف لما يُعرَف اليوم بجهاز (مباحث أمن الدولة)، وسُمِّيَ العاملون فيه «البصاصين»، وهو مُسَمًّى يستدعي إلى الذهن الصورة النمطية لشخص تبقى عيناه مفتوحتين طيلة الوقت؛ لتسجيل كل شاردة وواردة في غفلة من الآخرين للإيقاع بهم، والكلمة لُغويًا اسم فاعل من الفعل «بصّ»، و«بصّصَ» الشيء في المعاجم اللغوية تعني ظهور أوله[6].

أما كلمة «البوليس»؛ فهي مفردة يونانية الأصل وتعني بالعربية «المدينة» بكل ما تحمله من حضارة وازدهار، وبكل ما تستلزمه من جهود للحفاظ على أمنها ونظامها الداخلي، ومع التلازم الذي نشأ بين تشييد المدينة وحلول الأمن ووجود مجتمع منظم فيها؛ أطلقت كلمة «البوليس».. ليس على المدينة فقط، بل على من اختيروا للقيام بحماية استقرارها الداخلي، أيضًا استُخدِمَت كلمة «البوليس» في مصر في بعض فترات الاحتلال الأوروبي؛ خصوصًا في أثناء الاحتلال البريطاني،

3 ـ أحمد عاشور، صبحي السيد عاشور: الوطن الأم ـ دراسة في الثقافة القومية المصرية، ص28 - 1999.

4 ـ ناصر الأنصاري: تاريخ أنظمة الشرطة في مصر، ص38، دار الشروق ـ 1990.

5 ـ مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص418، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ـ 1991.

6 ـ المرجع السابق، ص53.

ولا تزال متداولة حتى اليوم بشكل واسع[7]، كلمة «الشرطة» يمكن وصفها بالكلمة العتيقة، فقد ظهرت إلى الوجود في بدايات عهد الدولة الإسلامية، وكانت تشير إلى صورة بدائية بعض الشيء من التنظيمات الأمنية، ويُقال إن أول من أسس جهازًا مُنظَّمًا للشرطة في تلك الفترة - على بساطة تكوينه - هو الخليفة عثمان بن عفان في أثناء الوجود العربي في مصر.

أما خلال عصر الدولة الأموية؛ فقد اختفت كلمة «الشرطة» من قاموس المفردات اليومية وحل محلها تعبير «صاحب الأحداث» كناية عن رئيسها، لكن كلمة «الشرطة» عادت مرة أخرى إلى الألسنة مع قيام الدولة العباسية، في عهد المماليك ظهر لقب «الوالي» ونُحّيت كلمة «الشرطة» للمرة الثانية[8]، لكنها استعادت موقعها بعد فترة واستمرت متداولة لسنوات طويلة، حتى أصبحت المُسمَّى الرسميّ المُستَخدَم حتى يومنا هذا، يعود الأصل اللغوي لكلمة شرطة إلى «شرط»، والشَّرَط تعني العلامة، ومنها جاء اسم الشُرَط؛ وهو جمع يطلق على مجموعة من الأفراد الذين -كما ذكر الأصمعيّ - جعلوا لأنفسهم علامة يُعرَفون بها، والمفرد من هذا الجمع هو شَرَط وشُرطة بسكون الراء، وللكلمة مدلول آخر، فأشرَطَ فلان نفسه لأمر؛ تعني أحاطها علمًا به وأعدّها له، ويذكر أبو عبيد أنهم قد سُموا شُرَطًا لأنهم أُعِدّوا[9]. خلاصة القول: إن كلمة شرطة إنما تعني صاحب العلامة المميزة أو من أعدّ نفسه أو تم إعداده لأمر ما.

الخفر

حتى بدايات تاريخ مصر الحديث، اقتصر عمل الأجهزة الأمنية المنظمة على المدن الكبيرة، ولم يكن جهاز الشرطة أو البوليس - على اختلاف المسميات - مسؤولًا عن حفظ الأمن في القرى بصورة مباشرة، ففي عهد محمد علي، ومع انهيار نظام الالتزام؛ صار على الفلاحين اختيار نفرٍ منهم للقيام بمهمة حفظ الأمن ومنع السرقات وحماية المحاصيل، وفي بداية عهد الخديو إسماعيل؛ لاح بعض المحاولات التنظيمية لجعل هذه المهمة الشاقة خاضعة للدولة ومسؤولة منها؛ فصدر أول قانون للخفر العام 1870، مُحَدِّدًا المهام الواجبة عليهم في عدد من المحاور هي: حماية الغيطان،

7 ـ محمد توفيق رمزي: إدارة البوليس في الدولة الحديثة. مجلة الأمن العام ـ العدد الأول ـ 1958.

8 ـ ناصر الأنصاري: تاريخ أنظمة الشرطة في مصر. ص -73 دار الشروق ـ 1990.

9 ـ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي: مختار الصحاح. ص334. وزارة المعارف. المطبعة الأميرية ببولاق ـ 1950.

السكن والحدود، وتبعه القانون الثاني ـ الخاص بالخفر أيضًا – في بداية الاحتلال البريطاني لمصر، مضيفًا إلى المهام والتكليفات السابقة عقوبات وحقوقًا ومميزات، ثم لم تلبث نظارة الداخلية أن وضعت لائحة عامة لتنظيم عمل الخفراء في العام 1889، تقرر فيها تحصيل رواتبهم من أموال أصحاب الأطيان وكبار الملاك، وألغت هذه اللائحة الزيّ الرسمي الذي كان مقررًا لهم من قبل، وسمحت بأن يحملوا من الأسلحة ما يتمكنون من الحصول عليه من دون تخصيص سلاح بعينه[10].

هكذا.. وبمقتضى تلك القوانين واللوائح؛ صار الخفر هم المسؤولين رسميًا عن الوضع الأمني في القرى والنجوع، التي لم تعرف وجود نقاط ومراكز الشرطة سوى في فترات لاحقة.

الداخلية

في عهد محمد علي باشا في العام 1805؛ أنشئ ما سُمّي بديوان الوالي؛ ليختص بضبط المدينة وربطها والفصل في المشكلات التي تقوم بين الأهالي والأجانب على السواء، وبعد مرور ما يقرب من نصف قرن؛ قام محمد سعيد باشا الذي تولى حكم مصر برفع ثلاثة دواوين إلى مستوى آخر في الهيكل التنظيمي الإداري هو مستوى النظارة، لم تختلف اختصاصات النظارة عن اختصاصات الديوان، إذ يمكن القول إن التغيير كان شكليًا يقتصر على المُسَمّى فقط وعلى بعض التنظيم وتحديد المهام، كانت الدواوين المرفوعة هي: ديوان الداخلية، الجهادية بالإضافة إلى ديوان المالية، وقد تم تعيين ناظر لكل منها ووضع توصيف وظيفي لمهامه، كان لنظارة الداخلية في هذا الوقت نصيبٌ وافرٌ من الأعمال، على سبيل المثال كُلِّفَت بإجراء مضابط مجلس الأحكام، وتولّي أعمال الهندسة العمومية وأشغال قناة السويس، إلى جانب إدارة اسطبل شبرا والمستشفى الملكي وديوان المحافظة[11].

منذ عهد محمد سعيد باشا؛ أصبح «ناظر الداخلية» هو اللقب الرسمي لكل من رأس المؤسسة المكلفة بحفظ الأمن الداخلي وتنظيمه، واستمر اللقب الجديد مُستخدمًا حتى تغيّر بإعلان الحماية البريطانية على مصر، ليصبح القائم على حفظ الأمن «وزيرًا» بدلًا من «ناظر الداخلية».

---

10 ـ يونان لبيب رزق: خفير الدرك، مقالة، جريدة الأهرام، 20 أبريل - 1995.

11 ـ موقع وزارة الداخلية.

تعاقب عدد كبير من النظار والوزراء على المنصب الأمني الرفيع، وكان حسين رشدي باشا أول من حصل على لقب «وزير داخلية» بدلًا من ناظرها في العام 1914، وتولى الوزارة بعد ذلك عدد من مشاهير رجال الدولة، من بينهم سعد باشا زغلول الذي رأس الوزارة في العام 1924، بلغ عدد الوزراء الذين تولوا المنصب (منذ استحداث اللقب حتى اليوم) ثلاثة وأربعين وزيرًا، أقلهم بقاءً فيه الوزير أحمد رشدي، الذي استمر عمله فترة لا تزيد على سنة واحدة وبضعة أشهر، وقد تولى الوزارة في يوليو سنة ألف وتسعمئة وأربع وثمانين، وتركها في فبراير في العام ألف وتسعمئة وستة وثمانين، أما أطول الوزراء بقاءً على رأس الداخلية؛ فهو الوزير حبيب العادلي الذي تولّى الوزارة في العام ألف وتسعمئة وسبعة وتسعين، وتم تجديد الثقة فيه في العام ألف وتسعمئة وتسعة وتسعين.. ثم العام ألفين وأربعة.

ظل منصب وزير الداخلية يُشَكِّل أهمية كبرى على مر العصور لما له مِن هيبة وصلاحيات وسلطات واسعة، ويكفي (للدلالة على مدى أهميته) هذا الارتباط شبه المستمر بينه وبين منصب رئاسة الوزراء، فقد دأب رئيس الوزراء على الاحتفاظ بوزارة الداخلية ضمن مهامه في حكومات كثيرة.. يمكن إحصاء خمسين وزارة جمع فيها رئيس الوزراء بين منصبه ومنصب وزير الداخلية من بين تسع وستين وزارة تعاقبت على مصر[12].

الهيكل التنظيمي

مثلما اختلفت المسميات؛ فقد اختلف كذلك البناء الهيكلي والتنظيمي للمؤسسة المسؤولة عن حفظ الأمن وحماية المواطنين في الدولة، ومثلما تحول الديوان إلى نظارة ثم إلى وزارة مستقلة وقائمة بذاتها؛ فإن التركيب الداخلي لهذه الوزارة قد تغيّر وتطور بمرور الوقت، حتى أصبحت تحوي عددًا كبيرًا من القطاعات والإدارات، وصار هناك تدرج هرمي واسع للمنظومة الأمنية؛ يبدأ برئيس الجمهورية ثم وزير الداخلية، ويتشعب إلى فروع كثيرة لا حاجة للتطرق إليها جميعًا، ما يمكن اعتباره ذا أهمية هنا هو القطاع الذي يُعرَف اليوم باسم قطاع أكاديمية الشرطة ويتبع الوزير بصورة مباشرة، ويضم كلًا من: كلية الشرطة، كليات الدراسات العليا والتدريب والتنمية، ومركز بحوث

12 ـ أحمد عاشور صبحي السيد عاشور: الوطن الأم. دراسة في الثقافة القومية المصرية. ص412 -1999.

الشرطة، من هذه الأكاديمية يتخرج ضباط الشرطة من دون تخصص محدد، ويتم توزيعهم ما بين التخصصات المختلفة بناءً على عوامل متباينة يصعب التطرق إليها هنا، أما أمناء الشرطة؛ فيتخرجون في معاهد خاصة تتبع قطاعًا يسمى قطاع التدريب، الذي يتبع بدوره وزير الداخلية.

الشرطة: مؤسسة تعليمية

تذكر مجلة الشرطة في مقالة بحثية طويلة ـ أثارت اهتمامي ـ أن فكرة إنشاء مؤسسة تعليمية مستقلة خاصة بالشرطة؛ تعود تاريخيًا إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقت أن كانت مصر رهن الاحتلال البريطاني، يسرد كاتب المقالة الظروف التي واكبت نشأة هذه الفكرة؛ فيشير إلى أن القصر الملكي قد قرر الفصل التام بين ضباط الشرطة وضباط الجيش؛ بعد أن فطن إلى وجود علاقات وثيقة بين أفراد الفريقين، وخشي القصر من أن تكون هذه الصلة بينهما منبعًا لتكوين نواة تمرد مناهضة له أو لسلطات الاحتلال؛ فلجأ إلى إبعاد كل منهما عن الآخر منذ البداية.. أي: منذ مرحلة الدراسة؛ على هذا.. أُقيمت أول مدرسة مصرية لرجال الشرطة في العام ألف وثمانمئة وستة وتسعين؛ فوق عدة ثكنات قليلة في ميدان عابدين، وأطلق عليها اسم «قسم البوليس»، والتحق بها نفرٌ قليلٌ من طلاب المدارس الابتدائية، ثم توسعت المدرسة ونقلت إلى حي بولاق بعد ثلاثة أعوام؛ إذ تولى إدارتها ضابط إنجليزي برتبة مفتش وتغيّر اسمها إلى «مدرسة أساس البوليس»، في بدايات القرن العشرين.. تحددت مدة الدراسة في المدرسة بسنتين، وأصبحت أولوية القبول بها للحاصلين على شهادة الكفاءة (الثانوية العامة حاليًا)، ثم انتقل مقر المدرسة إلى العباسية، وتم تعديل اسمها مرة أخرى إلى «مدرسة البوليس والإدارة» ووُضِعَ أول قانون لتنظيم الالتحاق بها مُشتَرِطًا الحصول على الكفاءة ومُستبعدًا حملة الشهادة الابتدائية، في العام ألف وتسعمئة وأربعة عشر؛ تم إسناد إدارة المدرسة للمرة الأولى إلى ضابط مصري هو اللواء علي شوقي، لكنها لم تلبث أن عادت إلى الضباط الإنجليز بعد سنوات خمس، ثم انتقلت مرة ثانية إلى الضابط المصري «الأميرالالي» محمد فهمي زيتون، في العام ألف وتسعمئة وواحد وأربعين؛ صدر مرسوم ملكي بتحويلها إلى كلية للبوليس، وفي العام ثلاثة وخمسين (وبعد قيام ثورة 23 يوليو) صدر قانون بإدخال بعض التعديلات على نظامها، فألغي قسم «الكونستابلات» وتطوير المناهج الدراسية وإضافة اللغة الأجنبية إليها[13].

---

13 ـ حمدي لطفي: كيف أخرج النضال الوطني للشرطة المصرية أول مدرسة للبوليس؟ مقالة. مجلة الشرطة. عدد 98-

أخيرًا.. وفي العام ألف وتسعمئة وخمسة وسبعين؛ ظهرت أكاديمية الشرطة إلى الوجود، وتحددت مهامها تبعًا للقانون 91 في إعداد ضباط الشرطة وتدريبهم، والقيام بالدراسات التخصصية العليا والأبحاث العلمية والتطبيقية في علوم الشرطة ومجالات عملها، تمتاز أكاديمية الشرطة على غير المألوف في العديد من الدول بمنح خريجيها درجة جامعية متخصصة هي ليسانس الحقوق، بالإضافة إلى بكالوريوس علوم الشرطة[14].

نظريًا؛ يشير تدريس مواد ليسانس الحقوق إلى الاهتمام بإعداد الضابط على الوجه الأكمل من ناحية الإلمام بالقانون إلى جانب أعمال الشرطة، لكن كثرة المواد الدراسية تبدو في غير صالح هذا الهدف، خصوصًا مع عدم وجود فرصة للتخصص في أثناء الدراسة.. يدرس الطالب في الكلية جميع مجالات العمل الشرطي، فيمر بقطاعات متنوعة منها الجوازات والإطفاء وأمن الدولة والأمن المركزي.

إن الوضع الحالي يثير بعض الجدل حول جدوى قبول الطالب الحاصل على الثانوية العامة وتحميله بمقررات دراسية متعددة، ربما لا تأخذ كفايتها من الوقت اللازم للشرح والتدريب، بينما يمكن أن تقبل الكلية الطالب الحاصل على ليسانس الحقوق، إذ يكون أكثر نضجًا واتزانًا من ناحية، ومن الناحية الأخرى تتوافر له الفرصه للتركيز في دراسة العلوم الشرطية بتوسع ثم التخصص في مجال بعينه.

يناير- 1990.

14 - موقع وزارة الداخلية - مراحل تطور أكاديمية الشرطة.

الباب الثاني: الأداء الشُرَطيّ
مسارات وانعطافات

الفرض المثالي الذي يميل المرء إلى تبنيه؛ هو أن يكون لجهاز الشرطة في أي مكان وزمان دور الحامي لكل حقٍ والمنتصر لكل مظلوم والرادع لكل معتدٍ، بغض النظر عن مكانة كل من الجاني والمجني عليه الاجتماعية، وبعيدًا عن موقع ونفوذ كل منهما؛ كي يمكن توفيرالأمان والطمأنينة لكل فردٍ وسط المجتمع، وكي تصل الرسالة كاملة وحقيقية؛ فلابد أن يتسم دور الشرطة بالحياد التام والالتزام بتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين أمام القانون، وبالولاء إلى مجموعة القيم والمبادئ التي يقرها الدستور (هي في مجموعها سمات قلما توافرت في جهاز أمني على مر العصور).

الفكرة الرئيسية التي تقوم عليها الأجهزة الأمنية منذ نشأتها، إنما ترتكز في الأساس على توفير الاستقرار والحماية للجماعة من أي إخلال بالقواعد المتعارف عليها، ومن أي اعتداء قد يقوم به بعض الأفراد، سواء على النفس أو العرض أو الملكية الخاصة والمشتركة؛ وعلى هذا.. فهي فكرة جوهرها تثبيت النظام العام في المجتمع في المقام الأول قبل أن تكون حماية للفرد المستقل.

يَرِدُ في قانون الشرطة المصري بمادته الثالثة؛ أن المهمة التي أُوجِدَ الجهاز من أجلها هي كفالة الطمأنينة والأمن للمواطنين في جميع المجالات، بالإضافة إلى منع الجرائم وضبطها، على الرغم من أن بعض هذه المهام يُوكَل عرفيًا في عدد من المجتمعات الصغيرة إلى أشخاص من ذوي المكانة المتميزة والهيبة والوجاهة الاجتماعية، بحيث تكون آراؤهم وأحكامهم مُلزِمة للجميع، لكن على مستوى المدن والمجتمعات الواسعة؛ فإن أمورًا ككفالة الحريات والحقوق وإرساء حدود معيشية مقبولة بين الأفراد؛ تتطلب شيئًا غير قليل من التنظيم والانضباط، كي تظل - بشكل أساسي - من مهام الشرطة لا الأفراد مهما بلغت مكانتهم وسطوتهم.

مع التطور والنمو والتوسع الداخلي، ومع تأسيس الدولة بمفهومها النظري الحديث وظهور الأجهزة التي تعني بشؤونها وتُسَيِّرها، ومع ارتضاء الأفراد المجتمعين بالعيش في كنفها، يكون ثمة تعاقد غير مكتوب قد تم بين الطرفين، يتنازل فيه الأفراد عن بعض من حرياتهم الشخصية مقابل أن تقدم الدولة لهم الحماية والاستقرار والأمان، تقوم الدولة من هذا المنطلق بإرساء القواعد والآليات التي تكفل لكل فرد ممارسة حقوقه، والتي تيسر لها في الوقت ذاته الحفاظ على النظام المجتمعي، كما تعطيها حق المحاسبة وفرض العقاب على المخالفين.

الثمن الذي يدفعه الفرد من حريته لقاء الأمان والحماية، لا بد أن يتناسب مع ما يحصل عليه واقعيًا، على كلٍ؛ فإن هذا الثمن يختلف من مكان لآخر ومن زمن لأخر وأيضًا من نظام لآخر، فهو - ولا ريب - ثمنٌ باهظ ومجحف في ظل دولة استبدادية، بينما هو ثمن بسيط ومتوازن ومقبول في ظل حكم قائم على أسس المشاركة الشعبية الديمقراطية، بين هذا وذاك مسافات شاسعة يتدرج فيها وضع الفرد من طرف إيجابي فاعل إلى طرف سلبي متفرج، ثم إلى مفعول به لا يملك من أدوات الفعل الحقيقي شيئًا كثيرًا.

اختلف فلاسفة العقد الاجتماعي في توصيفهم لطبيعة الفرد؛ فرآه الفيلسوف الإنجليزي "توماس هوبز" ذا نزعة عدوانية أصيلة، لا تهدف إلا إلى تحقيق مصالحه الخاصة على حساب الآخرين، وهي نزعة تؤدي - تبعًا لوجهة نظر هوبز - إلى شيوع الفوضى، وتحتاج إلى سيطرة محكمة من الدولة القوية المتسلطة، ورأى "روسو" الفرد خيِّرًا ومسالمًا بفطرته، كما رأى أن معاناته هي نتيجة طبيعية للا مساواة التي بدأت بنشوء الملكية الخاصة، وفرقت بين الأفراد وخلقت طبقات اقتصادية متفاوتة؛ فأصبح الهمّ الأساسي للطبقة المالكة تكريس هذا التفاوت؛ فأصبحت معاناة الفرد الذي لا يملك معاناةً مزمنة متراكمة، تنذر برد فعل عنيفٍ بين الحين والآخر، أفرز هذا الواقع في رأي "روسو" حاجة ماسة إلى وجود الدولة كإطار قانوني لتنظيم المجتمع وحماية الملكيات فيه.

بينما وقف "جون لوك" موقفًا وسطًا؛ فأكد الحرية (بدلًا من العدوانية) كونها طبيعة أصيلة في الفرد، لكنه أشار في الوقت نفسه إلى أهمية وجود نظام قانوني يُؤَسَّس بناءً على توافق جماعي، ويهدف إلى توفير الأمان والحماية للأفراد، ويُوكَل تنفيذ القانون الطبيعي إليه، ما يترتب عليه ألا يصبح على كل فردٍ أن يحمي حريته وممتلكاته بنفسه[15].

---

15 - علي ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة - الأنساق الكلاسيكية. المكتبة المصرية - 2004. وديف روبنسون وأوسكار زاريت: أقدم لك روسو. المجلس الأعلى للثقافة. ترجمة إمام عبد الفتاح 2005.

بعض المفكرين والفلاسفة يرون ضرورة الخضوع التام لسلطة حكم استبدادي.. كافية وملائمة لقمع الطبيعة العدائية للأفراد، بينما يرى البعض الآخر أنه لا ينبغي - أبدًا - للسلطة أن تتسم بالاستبداد، وأن التنازل الذي يقدمه الفرد لها طوعًا إنما يكون فقط عن حقه في تطبيق العدالة والقانون بيديه بصورة مباشرة، وأن هذا الحق لا بد أن يقتصر على الدولة وأجهزتها.

بغض النظر عن المواقف المتباينة التي اتخذها المفكرون تجاه الطبيعة البشرية وشكل السلطة؛ فقد اتفقوا على ضرورة وجود الدولة، وعلى حتمية قيام تعاقد ما يتفق عليه الأفراد يضمن تعايشهم فيها، وقد أصبحت هذه الإسهامات بمثابة التأسيس النظري لفلسفة العقد الاجتماعي.

إذا جاز التعبير؛ فإن دور الدولة في هذا العقد الاجتماعي هو الدور الذي يُمَثِّل في حد ذاته الشق أو الفعل الإيجابيّ، بينما يمثل الدور الذي يلعبه المواطنون الشق السلبي بطريقة أو بأخرى، ما ننتهي إليه هنا.. هو وجود عقد يجمع بين طرفين يقدم كل منهما بمقتضاه شيئًا للآخر، وعلى ضوء هذا العقد تقوم الدولة وتتعايش الأطراف المختلفة، في حدود مرتضاة وقوانين متفق عليها.

الأدوار

ليس من شك في أن الجهاز التنفيذي المُمَثَّل في الشرطة هو اليد الطولى للدولة، وهو الذي يملك ماديًا وفعليًا تحقيق القواعد وفرض النظام على أرض الواقع، فهو المُمَثِّل الشرعي لها في أغلب المواقف، وهو الذي يُعَدُّ بالتالي الطرف المؤثر في العقد الاجتماعي المبرم بينها وبين المواطن، يُناط بالشرطة القيام بأغلب المهام السابقة التي تتعلق بتوفيرالحماية والأمان داخل المجتمع، ومن المنطقي أن ينعكس أداؤها هذا الدور - سواء بالسلب أو الإيجاب - على صحته وتماسك بنيانه وتوافقه.

إن تتبع أداء الشرطة ودورها خلال المراحل التاريخية المختلفة يحمل شيئًا من الأهمية، إذ يتيح الفرصة لرصد العلاقة التي تكوّنت بينها وبين المواطن على مر قرون طويلة، ويلقي بعض الضوء على التطورات التي حدثت فيها والشوائب التي تراكمت عليها، والأسباب التي أدت بهذه العلاقة إلى أن تصل لما هي عليه اليوم في مطلع القرن الحادي والعشرين من توتر وارتياب، بل وعنف شديد في التعامل أصبح متبادلًا، وصار قاعدة لا استثناءً.

في التاريخ المصري - القديم والمعاصر - أحداث كثيرة يمكن اعتبارها نقاط تحول لما أحدثته من تغيير

في نظام وبنية المجتمع، وبالتالي في أجهزته المتعددة، فطبيعة عمل جهاز الشرطة وعلاقته بالمواطنين في الحقب القديمة.. هي طبيعة تختلف حتمًا عن تلك التي وُجدت واستقرت بين الطرفين في الدولة بمفهومها الحديث الأكثر نضجًا وثباتًا، حيث توجد أجهزة ومؤسسات وحكومة ومسؤوليات موزعة على عددٍ من الأطراف. مع الأحداث التاريخية المتلاحقة ومع تَغَيُّر المجتمع البشري وتطَوَّرَ شكل الدولة، اختلفت آليات الضبط الاجتماعي ووسائل المحاسبة، كما تغيرت فلسفة العقاب ذاتها؛ إذ شهدت تمايزًا كبيرًا خلال القرون الماضية، وقد انعكست هذه العوامل جميعها على طبيعة عمل جهاز الشرطة، حتى إن كان بشكل غير مباشر.

سوف يستعرض هذا الفصل مشاهداً سريعة من التاريخ؛ بدءًا بمصر القديمة ومرورًا بفترات الحكم: الروماني، العربي، العثماني، الفرنسي والبريطاني، حتى قيام الجمهورية ووصولاً إلى نهاية حكم السادات؛ بغرض إلقاء بعض الضوء على أداء الشرطة ومهامها والعلاقة بينها وبين أفراد الشعب في كل فترة على حدة، وحتى لا يملّ القارئ من الإسهاب في ذكر أحداث ومواقف متشابهة ومتكررة؛ فسوف أكتفي بسرد بعض الوقائع والنماذج التي تعكس أوضاع المجتمع في عصرها.

مصر القديمة

تمتعت هيئة الشرطة في مصر القديمة بالاستقلال التام عن نظم الجيش والقضاء والأجهزة الإدارية الأخرى، وقد بدأ هذا الفصل المبكر بين المؤسسات والمناصب إبان الدولة الحديثة، وتحديدًا في أثناء حكم الأسرة الخامسة، حيث لم يعد مسموحاً للعاملين بالجيش في عهدها بأن يتولوا أمور الشرطة، بل أصبحت كل هيئة مستقلة بذاتها، وغدا جهاز الشرطة كاملًا ومتعدد الاختصاصات، فنجد الشرطة المحلية التي ارتبط بها حفظ النظام والأمن في المدن، الشرطة الخاصة، الشرطة النهرية التي تهتم بتأمين المواصلات ومقاومة القراصنة في البحر، شرطة المعابد التي تتبع كبير الكهنة، والحرس الملكي الذي توكل إليه حراسة الملك[16]، وقد رأس جهاز الشرطة - حينذاك - الوزير مباشرة، و"الوزير" كان المنصب الأعظم في مصر القديمة الذي لا تعلو سلطاته إلا سلطة الملك، وهو يوازي - على الأرجح - منصب رئيس الوزراء في الفترة الحالية، وقد كان للشرطة فضّ المنازعات ومنع

16 - بهاء الدين إبراهيم: الشرطة والأمن الداخلي في مصر القديمة. وزارة الثقافة. هيئة الآثار المصرية. ص4-131- من دون تاريخ.

تعرض المزارعين لبعضهم بعضًا، والحفاظ على الأمن والمعاونة في صيانة الترع والقنوات والجسور، وحماية المقابر من السرقات وحراسة المتاجر[17].

وكان الملك يضع المنهج الذي يسير وفقًا له عمل الشرطة، ويلتزم رئيسها الأعلى بخطوطه العريضة، وربما لا يمكن الوصول بصورة قاطعة إلى ما يؤكد أو ينفي اتباع الشرطة هذا المنهج، لكن المبادئ التي شملها والتي يمكن مطالعتها على سبيل المثال في وصايا الملك تحتمس الثالث لوزيره؛ قد تعطي فكرة عامة عما كان عليه النموذج المثالي الذي قيس عليه العمل الشرطي، ومن ضمن وصايا الملك: "كن يقظًا للقيام بجميع الواجبات لتوطيد حالة البلاد قاطبة، تذكر أن منصب الوزير مرّ المذاق كالصبر، لا تتخذ من أفراد الشعب عبيدًا، يجب أن تراعي من لا تعرفه كمن تعرفه، والحاكم الذي يسير على هذا النهج، يصيب النجاح في الإدارة"، كما يقول أيضًا في وصاياه "يمقت الإله التحيز.. لا تصرف شاكيًا من دون أن تسمع شكواه، إذا قدم لك متظلم شكوى فلا تطرده، إذ إن الشاكي يفضل الاستماع إلى شكواه على أن يراها تجاب، واعلم أن هيبة الأمير في أن يكون عادلاً، أما إذا عمل على أن يكون مصدر خوف دائم؛ فإن الناس يعتقدون أنه ظالم".

ويرد الوزير على هذه الوصايا بقوله: "جعلت الخصمين يخرجان من عندي متصالحين ولم أمل إلى جانب أحد في المحاكمة.. ولم أشوه العدالة من أجل رشوة.. وقضيت على عصابات المؤامرات الليلية.. وأبدت المجرمين على الماء واليابسة"[18].

وإذا كان من العسير التأكد من أن رد الوزير المكتوب كان متحققًا بالفعل على أرض الواقع في مصر القديمة، فإن ثمة شواهد تشير إلى أن وصايا الملك تحتمس الثالث كانت محل تطبيق عملي -على الأقل- خلال فترة حكمه، التي يبدو أنها قد تمتعت بقدر كبير من الأمن والرخاء والعدالة أثار اهتمام عدد من الباحثين، وقد مهد الاستقرار الذي تحقق فيها إلى قيامه بإصلاحات وفتوحات لم تتوافر لغيره، إذ وضع أسس أول امبراطورية عرفها التاريخ.

ظلت المبادئ والخطوط العريضة التي جاءت في وصايا الملك تحتمس حاضرة لفترات أخرى لاحقة، إذ شكلت جزءًا من وعي السلطة بغض النظر عن اتجاهاتها، وقد مثّل المقياس الخلقي جانبًا مهمًا من جوانب الحياة، ويروي "برستيد" في كتابه "فجر الضمير" مدى الدهشة التي أصابته حينما

---

17 - علي حلمي: الشرطة والأنظمة الأمنية في مصر في العصور المختلفة، ص63، مكتبة الأنجلو- 1968.

18 - علي حلمي: الشرطة والأنظمة الأمنية في مصر في العصور المختلفة، ص62، مكتبة الأنجلو- 1968.

اكتشف أن المصريين القدماء كان لهم مقياس خلقي أسمى بكثير من الوصايا العشر، وقد ظهر قبل أن تُكتَب الوصايا بألف سنة[19]، في عصر الثورة الاجتماعية تكررت الكتابات التي تؤكد الالتزام بتوفير الطمأنينة والحماية لعامة الشعب، مثلما يدلل حاكم أسيوط على بسطه الأمان قائلًا "حتى دعا لي النائم في العراء لأنه كان آمنًا كمن ينام في بيته"[20].

وفي الفترات التي شهدت قلاقل واضطرابات كما في عهد رمسيس الثالث - مثلًا، إذ شاب الفساد أجهزة الدولة، يسرد الباحثون عددًا من مظاهر الضعف الاقتصادي التي أدت في أوقات كثيرة إلى تأخر صرف أجور العمال الشهرية، وبالتالي.. قيامهم بأعمال احتجاجية، منها واقعة تثير الدهشة قامت فيها أعداد كبيرة من العمال المتضررين بإضرابات واعتصامات، استدعت تدخل الشرطة، إلى هنا والأمر عادي، أما موطن الدهشة؛ فهو رد فعل الشرطة وأسلوب تعاملها مع الموقف، فحين طالب العمال المضربون بتدخل الملك شخصيًا لحل الأزمة رافضين فض الإضراب، ومعتصمين خلف ساحات المعابد بعد اقتحام الأسوار، جاء دور الشرطة للتصرف في الموقف وإعادة النظام، فبدأت بالتواصل مع العمال بانتقال رئيس الشرطة إليهم واستماعه إلى شكواهم ومطالبهم، التي تبينت له مشروعيتها وعدالتها، فاتخذ جانبهم وعمل على تعزيز موقفهم لدى الملك، ولم يتركهم إلا وقد تم صرف أجورهم المتأخرة[21].

وقد تكرر إضراب العمال في فترات لاحقة، وتكرر موقف الشرطة المساند لهم، والجدير بالملاحظة هنا؛ أن الشرطة لم تتعامل مع تجمهر العمال باستخدام العنف، ولم تتعلل بسوء الأحوال الاقتصادية وضرورة الحفاظ على الأمن واستقرار الأوضاع، وهي المبررات التي تساق في مثل تلك المواقف كي تسوغ أساليب القمع، لكن.. في هذه الواقعة تحديدًا؛ كان جهاز الشرطة برئيسه وضباطه حاميًا حقيقيًا لحقوق المواطنين ومدافعًا عنها، بل مبادرًا بمحاولة تحقيق العدالة بصورة إيجابية، حتى إن كان هذا في غير مصلحة بعض الأمراء الشخصية، بل إنه في واقعة أخرى تتسم بالطرافة؛ وجه كهنة "آمون" الاتهام بالسرقة إلى أمير طيبة ورئيس شرطتها، إذ أخذ القرابين من معبد رمسيس الثاني لإطعام المضربين الجياع، وكان أمير طيبة قد مرّ على العمال الذين هتفوا بأنهم جوعى؛ فوعدهم بالنجدة وأوفى بوعده وصرف لهم مقادير من الحبوب والغلة لإطعام أسرهم، وعليه.. اتهم بالسرقة

19 ـ ج.ه. برستيد: فجر الضمير، ت.د. سليم حسن، ص10، الألف كتاب (108) - مكتبة مصر.
20 ـ أحمد عاشور وصبحي السيد عاشور: المرجع السابق، ص28.
21 ـ علي حلمي: الشرطة والأنظمة الأمنية في مصر في العصور المختلفة، ص69، مكتبة الأنجلو ـ 1968.

من المعبد في سبيل إرضاء العمال، وهي تهمة - إن صدقت - فإنها تُعدّ جريمة كبرى في ذلك الحين[22]، وفي السياق نفسه؛ يذكر أحد حكام الأقاليم في نصٍ (كُتب في القرن السابع والعشرين قبل الميلاد) أنه قد أعطى خبزًا لجميع الجائعين في ضيعته، وكسا كل من كان عاريًا فيها وأشبع جميع حيوانات الجبل وطيور السماء، ولم يظلم أحدًا في ملكه[23]، وإن كانت هذه الصورة تحمل الكثير من المبالغة؛ لكنها تشير إلى المثل الأعلى الذي يرغب الحاكم في تصوير نفسه عليه، وربما هي من زاوية أخرى تشير إلى وجود واقعٍ مخفيّ مناقضٍ لها.

وإذ يرسم هذا الجزء من التاريخ المكتوب صورة مثالية وردية اللون لعمل رجال الشرطة وعلاقتهم بالمواطنين؛ فإن ذلك لا ينفي بالطبع حضور الوجه الآخر للسلط؛ خصوصًا في أوقات ضعف الدولة وتدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، إذ يصبح رجال الشرطة أنفسهم مصدرًا للفوضى، عمومًا.. فإن تاريخ مصر القديمة قد حوى عددًا من النصوص والنصائح الموجهة إلى جهاز الشرطة، التي تدل على اهتمام كبير بشؤون الأمن وتحقيق العدالة، كما يشير بعض الوقائع - أيضًا - إلى تأثر رجال الشرطة بهذه النصائح أو على الأقل تأثرهم بالوصايا والمبادئ المعلنة، ورغبتهم في الحفاظ عليها ولو شكليًا، حتى إن متون التوابيت قد حوت نصوصًا يعلن فيها حكام الأقاليم نهج العدالة الذي اتبعوه، فيسجل أحدهم "إني لم أرتكب أي عنف ضد أي إنسان"، ويسجل آخر أن في عهده "لم يوجد إنسان كان يخاف غيره ممن هم أقوى منه"[24].

إذا انتقلنا إلى العصور اللاحقة، أمكننا أن نلحظ تغيرًا تدريجيًا في مفهوم الاستقلالية الذي حظيت به هيئة الشرطة في مصر القديمة، ففي عصر البطالمة بدأ التداخل ما بين هيئتي الجيش والشرطة، إذ صار أفراد الشرطة ينضمون في بعض الأحيان إلى المحاربين، كما أخذ بعض أفراد من الجيش يعملون في هيئة الشرطة[25]، وربما أسهم استمرار هذا الخلط الوظيفي لاحقًا - لفترات طويلة - في اهتزاز وتشوش بعض المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها كل وظيفة بمنأى عن الأخرى، فهدف المحارب في الجيش هو حماية الوطن من هجمات الأعداء الخارجيين، بينما هدف الشرطي هو الحفاظ على نظام المجتمع وحماية المواطنين وتأمين حقوقهم وحرياتهم في الداخل، وفي حال تداخل المفهومين؛ قد تكون الحصيلة قيام المحارب الذي صار شرطيًا بالتعامل مع المواطنين - بحكم

22 - المصدر السابق ص 97.
23 - جلال الجميعي: عالم بلا أغلال، ص29، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان- 1995.
24 - المصدر السابق.
25 - إبراهيم نصحي: مصر في عصر البطالمة: تاريخ الحضارة المصرية، المجلد الثاني، ص27 - دون تاريخ.

وظيفته الأولى - على أنهم الأعداء الذين تجب حماية الوطن منهم، وعلى الرغم من أن هذا الخلط قد يبدو ساذجًا؛ لكن الواقع يظهر في فترات كثيرة أن المواطن قد تم وضعه فعليًا موضع العدو والتعامل معه من خلال هذا الإطار البغيض، ترسخ الوضع بأساليب كثيرة، وامتد لما بعد فصل الأجهزة والوظائف المختلفة في الدولة عن بعضها بعضًا، حتى يكاد المرء يجزم بأن الحفاظ على هذا المفهوم المشوه المقلوب رأسًا على عقب بات أمرًا متعمدًا له أهدافه وليس ناتجًا ثانويًا لأوضاع تاريخية قديمة ومتشابكة.

العصر الروماني

يذكر الباحثون أن العصر الروماني الذي بدأ بدخول الجيوش الرومانية إلى الإسكندرية في العام 30 قبل الميلاد، لم يشهد في مجمله الكثير من الجرائم الكبرى، بحيث اصطبغ عمل مدير الإقليم الذي يرأس جهاز الشرطة والأمن بصبغة ودية في حل النزاعات بين الأطراف المختلفة[26]، لا يعني هذا أن الأحوال المعيشية كانت جيدة ومستقرة، ففي حقيقة الأمر كان دور جهاز الشرطة مهمشًا لصالح سيطرة الفرق العسكرية الأجنبية التي اعتمد عليها الحكم الروماني، والتي قمعت الثورات المصرية المتتالية مثل ثورة طيبة، لقد أدى استخدام الفرق العسكرية للعنف الشديد في التعامل مع انتفاضات الشعب المصري وإخمادها إلى هدوء نسبي في الأوضاع الأمنية، بحيث لم تعد هناك ضرورة لوجود الفرق العسكرية الثلاث كاملة، فسُحبت إحداها لتتبقى اثنتان فقط على الأرض المصرية[27].

لا يوجد الكثير عن دور جهاز الشرطة في أثناء الاحتلال الروماني لمصر سواء عن تكوينه أو أسلوب تعامله مع المواطنين وعلاقته بهم، يبدو أن الأحداث الكبرى التي كانت تقع -آنذاك- انحصرت في الثورات الشعبية والاحتكاكات العنيفة التي قامت بين الأعراق المختلفة، وكان التعامل مع هذه الأحداث من خلال العسكريين- كما جرت العادة في فترات الاحتلال- حتى أن الامبراطور الروماني قد استعان بجنوده للهجوم على منازل اليهود إثر ظهور بوادر التوتر، ثم وقوع مناوشات مشتركة بينهم وبين الإغريقيين، إذ اقتحم الجنود العسكريون المنازل اليهودية وقضوا على الاضطرابات في

---

26 - آمال محمد الروبي: مصر في عصر الرومان. دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية في ضوء الوثائق التاريخية - 1981.

27 - الحسين أحمد عبد الله: الإدارة والقانون في مصر الرومانية. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية - 2000.

مهدها من دون أن يكون هناك دور يُذكَر للشرطة في السيطرة على الموقف[28].

أما بالنسبة للثورات الشعبية التي خرجت - آنذاك - مثل ثورة فلاحي الدلتا؛ فقد استُخدِمَت الفرق العسكرية أيضًا للقضاء عليها، بل واستُقدِمَت فِرَق إضافية من سوريا خصيصًا بعد أن أشرفت الفرق الموجودة في مصر على الهزيمة، برزت في ذلك الحين وظيفة "الإيبيستراتيجيوس" أو الحاكم العام التي استحدثت في الهيكل التنظيمي لمواجهة هذه الثورات، ويرى بعض الباحثين أنها كانت وظيفة استثنائية لا يتم تفعيلها إلا في الظروف الحرجة أو الطارئة.. ربما يمكننا مقارنة سلطات الحاكم العسكري في العصور الحديثة بسلطات "الإيبيستراتيجيوس" الروماني قديمًا، الذي كان من حقه إصدار الأوامر باستدعاء أي شخص لسؤاله ومصادرة الأملاك وتعيين الأفراد المسؤولين عن الأمن تعيينًا إلزاميًا، كما كان - أيضًا - مسؤولًا عن التحقيق في قضايا استغلال النفوذ والتسلط، التي قد تحدث من قبل القائمين على حفظ وتحقيق الأمن تجاه المواطنين[29].

يبدو أن المناخ العام والأحداث التي عاشها المصريون في أثناء الاحتلال الروماني؛ لم تدع مجالًا واسعًا لتفشي الجرائم المنظمة، ولم تعط فرصة لحدوث اعتداءات متبادلة فيما بينهم، فقد كان الجميع يرزح تحت هم ثقيل مشترك، يبدأ من محاولة توفير الضرائب المفروضة على كل مواطن وينتهي بالرغبة المضنية في نَيل الحرية وطرد المحتل.

هكذا لم تُوضَع أجهزة الشرطة في بؤرة الضوء إلا في نهاية القرن الثالث، عندما قام الإمبراطور "دقلديانوس" بإعادة فصل السلطتين المدنية والعسكرية[30]، وهي خطوة يمكن وصفها بالإصلاحية - بغض النظر عن الهدف منها، إذ أعادت للشرطة جزءًا من دورها الذي هُمِّش سابقًا.

يلاحظ أن عمل الشرطة في مصر في أثناء الاحتلال الروماني كان عملًا تطوعيًا مدنيًا، وقد تعمد الرومان هذا الأمر؛ لا لشيء إلا كي يتجنبوا بناء قوات نظامية قد تقف ندًا إلى ند في وجه جيوشهم التي تدين بالولاء للإمبراطور، من ثَمَّ.. تصبح هذه القوات الشرطية النظامية عامل إغراء لكل من تسول له نفسه الاستقلال بمصر، يؤخذ في الاعتبار - أيضًا - أن الطبيعة التطوعية للعمل الشرطي تعني عدم وجود رواتب رسمية منتظمة للعاملين بها، الأمر الذي يضعف همتهم وحماسهم ويجعل من الأمر مجرد جهود ذاتية لا تتمتع بالتنظيم الكافي، وهو ما يصب في النهاية - بلا شك - في مصلحة

---

28 - هابيل فهمي عبد الملك: معالم تاريخ وحضارة مصر في العصر اليوناني الروماني، ص 107، مطبعة النعمان - 1998.
29 - الحسين أحمد عبد الله، المرجع السابق.
30 - هابيل فهمي عبد الملك، المرجع السابق، ص108.

بقاء المحتل.

أما عن السلطة الموجودة على أرض الواقع، التي لعبت الدور الأمني الأساسي في مصر (قراها ومدنها وريفها)، والتي تركزت في فرق الجيش الروماني - كما سبق الذكر، فقد مثلت أداة للقمع والبطش بالمصريين، ونجحت في منع أي محاولة لهم للخروج على سلطات الاحتلال وطرد المحتلين[31].

من العصر العربي الإسلامي إلى الحكم العثماني

مع بداية الوجود العربي الإسلامي في مصر؛ أخذ جهاز الشرطة يكتسب أهمية خاصة متزايدة فرضتها الظروف الجديدة، فالدولة الإسلامية الناشئة التي توسعت وبسطت سيطرتها على عدد من الأقطار والبلدان كانت تحتاج إلى إحكام قبضتها على مقاليد الأمور، وقد شهدت هذه الفترة - أيضًا - من تاريخ مصر بعض التراجع عن الفصل بين المناصب والمهام والأجهزة المختلفة، ففي أحيانٍ عديدة جمع رئيس أو "صاحب" الشرطة - كما كان يسمى في ذلك الوقت - بين سلطته والسلطة القضائية مثل: عبد الله بن عبد الرحمن بن معاوية[32]، عمران بن عبد الرحمن الحسي، ويونس بن عطية بن أوس[33]، كانت هذه هي الحال - أيضًا - إبان الحكم المملوكي؛ خصوصًا خلال عهد الظاهر بيبرس، الذي اضطلعت فيه الشرطة بمهام عسكرية، مثل قيادة الجيش والقتال إضافة لمهامها الأصلية[34]، وقد اختُصَّ صاحب الشرطة كذلك بتطبيق الحدود القرآنية من دون الحاجة لأمرٍ قضائي[35]، ووصلت سلطاته حد الحكم بالإعدام على مَن يرى إنزال تلك العقوبة به من دون مشاورة، بل وكان له تنفيذ هذا الحكم بنفسه[36].

اتخذ أداء الشرطة في ذلك الوقت طابعًا قمعيًا متزايدًا، يهدف إلى الحفاظ على نظام الدولة

31 - الحسين أحمد عبد اللّه، المرجع السابق ص70.

32 - محمد بن يوسف الكندي، ولاة مصر، تحقيق حسين نصار، ص30- 39، الهيئة العامة لقصور الثقافة، الذخائر - من دون تاريخ.

33 - الكندي: الولاة والقضاة، في: سناء المصري: هوامش الفتح العربي لمصر، حكايات الدخول، ص95، سينا للنشر- 1996.

34 - إبراهيم الفحام: الشرطة في عصر المماليك - مجلة الأمن العام، ص150- عدد 15.

35 - ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون لكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، المطبعة البهية المصرية، ص199، من دون تاريخ.

36 - إبراهيم الفحام: تاريخ الشرطة من الدولة الطولونية إلى الدولة الأيوبية، مجلة الأمن العام، ص52 - العدد 14.

وضمان إبقاء مصر ولاية خاضعة للحكم الجديد كما كانت خاضعة للرومان من قبل، وتظهر طبيعة العلاقة بين الشرطة والمواطنين في نوعية الأفعال والتكليفات التي كانت تتصدى لها، فنرى - على سبيل المثال - صاحب الشرطة "محمد بن عيسى" يخرج على رأس فرقة محاربة لقتال المواطنين المتذمرين من زيادة قيمة الضرائب أو الخراج، وهو عمل شاع في أوقات كثيرة، فغني عن الذكر أن إجبار أهالي مصر على أداء الضرائب الفاحشة أو اقتطاع مقادير كبيرة من محاصيلهم كان بمثابة عادة لم تنقطع لأغلب من حكموها من غير أهلها، ويذكر الكندي في هذا الشأن أنه في أحد الأزمنة تزايد الظلم الواقع على الفلاحين، حتى أدى بهم سوء الحال إلى الامتناع عن دفع مقدار الضريبة المفروض عليهم، الأمر الذي جعل حاكم مصر يكلف صاحب الشرطة بشن حملة هجومية على أماكنهم[37]، وفي ذات السياق نرى القائم بتحصيل الخراج أسامة بن زيد التنوخي يصدر أوامره لأفراد الشرطة بنهب أي شخص لا يملك تصريحًا للتنقل من مدينة إلى أخرى، والاستيلاء على كل ما يحمله سواء كان أموالًا أو أشياء عينية[38]، في محاولة لمنع الفلاحين العاجزين عن الدفع من الهروب، وقد بلغ ببعض من تولوا جمع الخراج أن اتخذوا إجراءات شديدة القسوة تصل حد بتر أعضاء من يُضبَط هاربًا.

نرى هذا العنف المتصاعد من الشرطة في عصور كثيرة منها عصر الدولة الأموية، إذ لم يتوجه العنف ضد الفلاحين إلى جباية الضرائب فقط، بل استُخدِمَ التعذيب بصنوفه المتعددة وسيلةً لتحصيل الجزية منهم، وبشكل عام؛ فقد أدت السياسات التي اتبعها الأمويون تجاه المواطنين المصريين إلى إفقارهم، ونتج عن هذا أن صاروا يتهربون من الدفع ، ما أدى بدوره إلى ازدياد توحش الشرطة وتفاقم ممارسات العنف، والتفنن في ابتكار طرق مذهلة للتعذيب، وبمرور الوقت؛ أصبح اللجوء إلى هذه الوسائل قاعدة متبعة في الجباية[39].

أما عن الحريات الشخصية؛ فقد كان لصاحب الشرطة إلى جانب المهام السابقة سلطة الحسبة وأعمالها بكل ما تشمله من وصاية وتعديات على حقوق الفرد، وهي سلطة تآكلت مع تطور النظم الاجتماعية وصارت غير مقبولة في أغلبها، عمومًا.. فقد كان لصاحب الشرطة - آنذاك - فرض زي

---

37 - محمد بن يوسف الكندي، ولاة مصر تحقيق حسين نصار ص 208، الهيئة العامة لقصور الثقافة، الذخائر- من دون تاريخ.

38 - ساويروس بن المقفع، في: سناء المصري: هوامش الفتح العربي لمصر، حكايات الدخول، ص168، سينا للنشر- 1996.

39 - هادي العلوي: فصول من تاريخ الإسلام السياسي: تاريخ التعذيب في الإسلام، جريدة الفجر العدد 35، ص4 - 30 يناير- 2006.

محدد على النساء ومنعهن من التوجه إلى الحمامات أو من زيارة المقابر أو حتى من الخروج في أوقات معينة[40]، بل إن صفوف الصلاة كانت تخضع للتنظيم عن طريق استخدام صاحب الشرطة للسوط في ضرب المخالفين[41].

وقد ظهر استخدام العنف والتعذيب من قِبَل الشرطة ضد الخصوم السياسيين؛ ربما حتى قبل توجيههما إلى عامة الشعب، فتثبيت النظام السياسي وإرساء دعائمه كانت له الأولوية دائمًا، وقد بلغ التعذيب وتوحش الولاة مبلغًا رهيبًا في بعض الفترات؛ حتى رُوِي عن عمر بن عبد العزيز أنه قد جلس ذات يوم قبل خلافته يستعرض الولاة في جنبات الدولة الإسلامية؛ فصرخ بما يشعر به من هول تجاههم قائلًا "الحجاج بالعراق، والوليد بالشام وقرة بمصر وعثمان بالمدينة وخالد بمكة.. اللهم قد امتلأت الدنيا ظلمًا وجورًا فأرِح الناس"[42]، ووصل الأمر في مرات عديدة حد أن يمارس صاحب الشرطة تعذيب خصوم الوالي السياسيين بيديه حتى الموت، وعُرِفَت عقوبات خلع الضروس والأظفار، وتقطيع الأيدي والأرجل والصلب وسمل الأعين، وغيرها.

في الحقبة العباسية الأولى؛ انتشر تعذيب الشرطة للعامة من الشعب بهدف الحمل على الاعتراف بالجرائم العادية كالسرقات، لكنه كان أقل ضراوة من التعذيب المتبع ضد الخصوم السياسيين؛ كونه لا يمسّ مصالح الولاة بصورة مباشرة، أما تعذيب الممتنعين عن دفع الضرائب؛ فقد انتشر وتفاقم مع ازدياد معدلات الفقر[43]، وتذكر د. سيدة كاشف في دراسة لها (بعنوان "مصر في عهد الإخشيديين") أن رؤساء الشرطة قد اتبعوا سياسة القمع الشديد لإقرار الأمن، وقد اشتهروا بالقسوة والظلم والبطش حتى ضُربت بهم الأمثال[44]، وفي عصر المماليك ظلت العقوبات التقليدية التي تمارسها الشرطة قائمة، واستحدثت وظيفة "المشاعلية"؛ وهم الذين يتولون قطع الرقاب، عرفت الدولة المملوكية عقوبات غاية في القسوة والبشاعة منها "التوسيط"؛ وهو شطر الجسم قسمين والعصر حتى الموت وقلع الأضراس وإعادة دقها في الرأس[45]، قاد أمراء المماليك

---

40 ـ سيدة إسماعيل كاشف: مصر في فجر الإسلام، من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية. ص25 - تاريخ المصريين (82) الهيئة المصرية العامة للكتاب - 1994.

41 ـ الكندي: ولاة مصر تحقيق حسين نصار ص208 ـ من دون تاريخ.

42 ـ هادي العلوي: المرجع السابق، ص5.

43 ـ هادي العلوي، المرجع السابق، ص4.

44 ـ سيدة إسماعيل كاشف: مصر في عصر الإخشيديين. تاريخ المصريين (29) الهيئة المصرية العامة للكتاب - رسالة دكتوراة ـ 1989.

45 ـ سلاطين المماليك، ص133- 134. في: أحمد عاشور وصبحي السيد عاشور: الوطن الأم ـ دراسة في الثقافة القومية المصرية (تأسيس تاريخي)، ص234- 1999.

مجازر متعددة ضد عامة الشعب، وكان منهم من يقوم بالتعذيب بيديه، إذ يقتلع العيون ويقطع الألسنة، وحين هُدم السجن الحصين "خزانة الشمائل"؛ وُجدت به جثث قتلى وعظام موتى كثيرة من ضحايا هؤلاء الأمراء[46]، بعد هزيمة المماليك في موقعتي "مرج دابق" و"الريدانية" في العامين ألف وخمسمئة وستة عشر، وألف وخمسمئة وسبعة عشر، ودخول العثمانيين إلى مصر؛ ازدادت الأمور سوءًا؛ وصارت الشرطة جزءًا أصيلًا من صراعات السلطة الضارية، توزعت الحامية العثمانية على سبع فرق من الجنود عالية الضراوة والقسوة، تهمنا منها - على وجه الخصوص - الفرقة المسماة بـ"الانكشارية" أو "المستحفظان"، وهي الفرقة التي كانت تقوم افتراضًا بدور الشرطة في حفظ وحراسة الأمن الداخلي وحماية المواطنين[47]، لكن هذه الفرقة في حقيقة الأمر كانت تسلك مسلكًا بعيدًا عما هو مفترض؛ فقد قادت في أحيانٍ كثيرة أعمال العنف الهمجية، ودارت بينها وبين الفرق العسكرية الأخرى نزاعات كبرى للاستئثار بالمقاطعات الغنية في مصر، حيث كانت الفرقة المنتصرة تفرض حمايتها القسرية على المقاطعة التي فازت بها، مقابل إتاوات يتم إجبار الباعة والتجار على دفعها، وقد أدت تلك الطريقة إلى استيلاء أفراد الشرطة (الانكشارية) على مكاسب هائلة[48]، فقد عمدوا في هذه الفترة - بالإضافة إلى ما سبق - إلى ممارسة تجاوزات عديدة، رموا من خلالها إلى توطيد نفوذهم وقوتهم وزيادة رواتبهم، وهو ما كان يتم دائمًا على حساب المواطنين الذين لم يجرؤوا في أغلب الأحيان على المواجهة، من بين تلك التجاوزات قيام بعض أفراد الشرطة بالسيطرة على الشونة الأميرية التي تحوي مخزون الغلال وتحصيل إتاوات باهظة من المتعاملين معها، وقد جاء في بعض الروايات التاريخية قيام فرقة "الانكشارية" بإجبار العاملين في المسابك على سك عملات مخالفة للمواصفات المعتمدة، ثم صرفها عنوة في الأسواق من دون أن يتمكن التجار من الاعتراض، ليس هذا فقط؛ بل إنهم قد حلوا محل نظار الأوقاف وجامعي الجزية ليغتصبوا لأنفسهم أموالًا طائلة[49]، وقد عمد الانكشارية في أحيانٍ كثيرة إلى مهاجمة الباعة والتجار وسرقة البضائع من الدكاكين متعللين بتأخر رواتبهم[50]، يعطي هذا فكرة عامة عن الوضع الأمني في مصر العثمانية وعن الدور الذي قامت به الشرطة وعلاقتها بالمواطنين في إطار النظام السياسي والاجتماعي الذي شابه كثيرٌ من الفساد؛ خصوصًا بعد أن أدى دخول الفرق العسكرية العثمانية في تحالفات ومؤامرات

---

46 - المقريزي: الخطط، ج2، ص55.

47 - أحمد عاشور صبحي السيد عاشور، المرجع السابق، ص257.

48 - كمال حامد مغيث: مصر في العصر العثماني، ص107، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان - 1997.

49 - كمال حامد مغيث، المرجع السابق، ص 108.

50 - أحمد عاشور صبحي السيد عاشور، المرجع السابق، ص342.

سياسية إلى إضعاف الحاكم؛ الأمر الذي أسهم بشكل كبير في حدوث اضطرابات متعددة كانت الانكشارية طرفًا أصيلًا فيها، وقد جمع قانون "نامة مصر" في يد واليها كلًا من الاختصاصات التشريعية والقضائية والعسكرية والمالية[51]، أما على مستوى الأجهزة الإدارية؛ فقد حدث بعض الفصل بين المناصب العليا والأجهزة المختلفة؛ إذ لم يعد الجمع بين رئاستي الشرطة والقضاء في الوقت ذاته ممكنًا.

يرى بعض الباحثين أن تدخل العسكر السافر في شؤون القضاء في هذه الحقبة؛ انتهى بتحويله إلى مؤسسة تركية عسكرية صرفة، ومن ثم؛ ازداد التوحش وتضاعفت الهمجية والاعتداءات على المواطنين المصريين[52]، ونظرًا للضعف الذي انتاب الولاة العثمانيين والقلاقل التي أثارتها الفرق العسكرية؛ فقد عانى الشعب المصري الويلات، تارة للفقر والبؤس الشديدين اللذين أصابا الفلاحين على وجه التحديد، وتارة بسبب عدم الاستقرار وانعدام الأمن في ظل تجاوزات الشرطة وعدم قيامها بواجباتها الأساسية، واعتداءاتها المتكررة على جموع المواطنين الذين لا يملكون القدرة على الدفاع عن أنفسهم، خصوصًا تجاه العقوبات شديدة القسوة التي كان يتم تنفيذها ضد المخالفين[53].

لم تكن مختلف الممارسات العنيفة بما فيها التعذيب من الأمور المخفية أو التي تمارس على استحياء، بل مثلت عقابًا مستساغًا ومشروعًا لكل من يراه الخليفة مستحقًا له، إنها سمة مشتركة بين العصور القديمة من تاريخ البشرية، إذ لم يكن العنف البدني أمرًا مستنكرًا بل منهجًا عاديًا، في أوروبا كان التعذيب وسيلة من وسائل العقاب التي ظلت مستخدمة حتى القرن الثامن عشر تقريبًا[54]، وفي الدولة الإسلامية كان العنف والتعذيب على أشدهما رغم التحريم، حتى إن "ابن تيمية" قد أجاز ضرب السارق وجلده ليعترف، كما وضع "الماوردي" قواعد تنظم ضرب المتهم[55].

---

51 ـ كمال مغيث، المرجع السابق، ص98.

52 ـ أحمد عاشور صبحي السيد عاشور، المرجع السابق، ص256.

53 ـ ناصر الأنصاري، المرجع السابق، ص89.

54 ـ خالد فهمي: كل رجال الباشا، ت. شريف يونس، ص37، دار الشروق ـ 2001.

55 ـ هادي العلوي: فصول من تاريخ الإسلام السياسي: تاريخ التعذيب في الإسلام، صحيفة الفجر، ص6، العدد 35، يناير-2006.

أواخر عصور الاحتلال (الفرنسي والبريطاني)

لم يختلف الأمر بالنسبة لدور الشرطة كثيرًا بعد مجيء الحملة الفرنسية على مصر، ثم بتعرضها لاحقًا للاحتلال البريطاني، فقد ظل قمع المواطن لصالح الحاكم هدفًا واحدًا لا تحيد عنه السلطة، فرض الفرنسيون وجودهم على رأس الشرطة؛ إذ عُيِّنَ مأمور فرنسيّ على رأس كل قسم من أقسام القاهرة التي سُمِّيَت بالثُمن، ومارسوا جميع أنواع التنكيل بالمصريين، وهناك أحداث كثيرة ذائعة الصيت تدل على مدى الوحشية التي تعاملوا بها مع أهالي القرى والنجوع والمدن من خلال سيطرتهم على الجهاز الأمني، أما في أثناء الاحتلال البريطاني؛ فيمكن فقط الإشارة إلى كلمات الرحالة "بيرتون" الذي زار مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، التي يقول فيها: إن المرء في مصر إذا تعامل مع ضابط الشرطة أو دخل مركز الشرطة لأي أمر؛ فلا بد أن يضربه الضابط أو المسؤول على "قفاه" حتى قبل أن تثبت عليه التهمة، ويذكر الرحالة في كتاباته؛ أن جميع المتهمين المصريين كانوا يمرون أمام الضابط ليأخذ كل منهم قفا، فإذا مرّ أجنبي أحاله الضابط إلى قنصلية بلاده من دون أن يضربه، ولا بد أن نشير أيضًا إلى أن استخدام الأجهزة الأمنية للعنف والتعذيب؛ ظل من الثوابت التي لا تتغير بتغير شكل الاحتلال أو بالتحرر منه، وقد ترسّخ الأمر في وعي المصريين، حتى إن الأمير رودلف يذكر متعجبًا في أثناء زيارته لمصر في عهد الخديو إسماعيل؛ أن المواطن المصري البسيط كان يخاف بصورة مرعبة من هؤلاء الذين يرتدون ملابس رسمية، لدرجة أنه يفرّ من المكان الذي يوجدون فيه[56]، ولا يقتصر الأمر على الخوف من جانب المواطن والعنف المادي من جانب الشرطة، فقد كان هناك - أيضًا - ذلك الإحساس بالفارق في القيمة ما بين الطرفين، إذ إن أحدهما طرفٌ قوي يمثل سلطة غالبة متعالية، والآخر طرف مقهور يمثل الحلقة الأضعف والأدنى شأنًا، ويورد محمد الشافعي البنا في مذكراته إحدى الوقائع التي تُظهر هذا التناقض، ذلك أن ضابطًا مصريًا (برتبة بكباشي) قد قام بسب شيخ معمم وأهانه، ثم أنزله عنوة من الترام الذي كان يستقله، واقتاده إلى قسم الأزبكية؛ حيث أمر الجنود بإلقائه في سجن الأجانب، أما السبب؛ فكان جرأة الشيخ وإقدامه على استقلال الترام راكبًا بجوار الضابط في الدرجة الأولى، الأمر الذي اعتُبِرَ بمثابة إهانة كبيرة لمركز الضابط وكرامته[57]، ولم يخرج الشيخ من السجن إلا بعد مُضيّ ستين يومًا بالتمام؛ إذ أُلصِقَت به تهمة الاشتراك في المظاهرات.

---

56 - أحمد عاشور، صبحي السيد عاشور، المرجع السابق، ص396.

57 - محمد الشافعي البنا: صفحات من النضال السري في ثورة 1919، جريدة القاهرة، العدد 486، 18 أغسطس - 2009.

لقد كان خوف المصريين المتأصل وليد ممارسات الشرطة التي أُطلِقت يدُها للتنكيل بالشعب، كما جرت العادة أن يتم الزج بالشرطة في شؤون السياسة وصراعاتها، استُخدِمَت في أحيان كثيرة لإرهاب خصوم الحكومة ومنافسيها، ومن دأبوا على معارضة طريقة إدارتها للبلاد ومن عابوا أسلوب تعاملها مع المحتل.

ويورد الرافعي في تأريخه للفترة التي تخللتها ثورة ألف وتسعمئة وتسعة عشر.. أن الحقوق والحريات قد أُهدِرَت واستُبيحت الحرمات، وتكررت الحوادث التي تعاقب فيها الشرطة الناس بعقوبات جماعية، لا لشيء سوى لإجبارهم على التخلي عن قناعاتهم السياسية، من أكثر الوقائع ذيوعًا التي يمكن الإشارة إليها؛ تسليح أحد ضباط الشرطة (في مايو من العام ألف وتسعمئة وخمسة وعشرين) رجاله بالعصي والهراوات وإعطاؤه أوامر بالانتشار في بلدة من البلدات تدعى أخطاب، والعمل على إغلاق المحال التجارية فيها عنوة واعتقال الأهالي الموجودين خارج منازلهم، لا لشيء إلا رغبة منه في التنكيل بواحدٍ من أنصار حزب الوفد الذين يحظون بشعبية كبيرة في البلدة، بناء على هذه الأوامر ضرب العسكر المسلحون بالعصي كل من صادفوه ضربًا مبرحًا، وربطوا الرجال بالحبال وجروهم وراءهم مثل البهائم إلى الحبس[58]، وقد أصدر حكمدار القاهرة في عهد وزارة "زيور باشا" منشورًا أباح فيه لضباط الشرطة أن يستوقفوا أي شخص وأن يفتشوه تفتيشًا دقيقًا، وأن يسوقوه عنوة إلى القسم لسؤاله والتحقيق معه في ما يشاؤون من أمور، هي صلاحيات واسعة يصفها الرافعي بأنها إمعان في الاضطهاد والاعتداء على الحريات[59]، في هذه الفترة نشب العديد من المصادمات بين قوات الشرطة أو "البوليس" - وهي الكلمة المستعملة في ذاك الوقت - والفلاحين المعترضين على ارتفاع إيجارات الأراضي التي يؤدونها للعائلات الإقطاعية، وجاء تدخل قوات البوليس في أغلب الأحوال مخيبًا لرجاء جموع الفلاحين ومغلبًا لمصالح هذه الطبقة على مصالحهم، قادت قوات البوليس حملات تأديب عنيفة، قتلت فيها عددًا غير قليل من مستأجري الأرض واعتُقِلَ الكثيرون[60].

وعلى الجانب الآخر.. وبعيدًا عن الصراعات القائمة في القرى والنجوع.. لم يكن تعامل الشرطة مع المواطنين أفضل حالًا في المدن، ففي معرض الاحتجاجات التي اجتاحت القاهرة بعد

58 ـ عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، ص280، الطبعة الرابعة، دار المعارف ـ من دون تاريخ. و أحمد عاشور صبحي السيد عاشور، المرجع السابق، ص413.

59 ـ عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص287.

60 ـ أحمد عاشور، المرجع السابق، ص415.

تدهور الأحوال الاقتصادية؛ قامت قوات البوليس المصرية بسحق بعض المظاهرات التي لم تكن لها مطالب سياسية بحتة، من بينها مظاهرة خرجت تهتف "جعانين" للمطالبة بتوفير الخبز، وقد اعتُقِلَ من المشاركين فيها ما يقرب من مئة وخمسين شخصًا[61].

في منتصف الأعوام السبعين التي حكم خلالها البريطانيون مصر؛ شهد جهاز الشرطة إضافة مهمة حددت بعض مهامه العرفية وقتها، إذ تكون جهازٌ أمنيٌ مخصوص سُمِّيَ "البوليس السياسي"، وجاء القرار الرسمي بإنشاء هذا الجهاز في العام ألف وتسعمئة واثنين وعشرين، عمل البوليس السياسي بالطبع على تولي أمر معارضي الاحتلال البريطانيّ ومقاوميه، وكان بمثابة نواة لملاحقة المشتغلين في حقل السياسة فيما بعد.

في كثيرٍ من الفترات التاريخية المذكورة فيما سلف، تلوّن أداء الشرطة بتجاوزات متعددة، مع وجود استثناءات قليلة، ظلت الشرطة أداة من أدوات قمع المواطنين بعيدًا عن أي قانون أو دستور، تمركز دورها حول الحفاظ على السلطة القائمة وحماية حياة الحاكم والتصدي للمعارضين السياسيين والتنكيل بهم وجمع الضرائب بجميع الوسائل الممكنة، من ناحية عملت على إثراء الحاكم وحمايته، وعلى استنزاف اقتصاد المواطنين وإفقارهم وانتهاك أبسط حقوقهم الإنسانية من الناحية الأخرى، توارت إلى جانب هذه المهام حقوق المواطنين وحرياتهم، بل إن الشرطة ذاتها قد شكلت في بعض المراحل مصدر تهديد لأمن وسلامة النظام الاجتماعي بأكمله، وصارت بمقتضى أفعالها في موضع الخصم أو العدو.

ربما لا يكون هناك معنى حقيقي للحديث عن حماية الحريات الشخصية وحقوق المواطن المدنية في الفترات التي سبقت قيام الدولة المركزية المستقلة، فلم تكن تلك المفاهيم قد تبلورت بعد، بل إنها قد تُعَدُّ لونًا من الترف إذا ما أخذنا في الاعتبار سوء أحوال المعيشة وترديها، وترسيخ أسلوب العمل بالسخرة والجور المخيف على آدمية الناس - الذي ربما يلخصه في بعض الفترات - إجبار كثير من الفلاحين على التنازل عن أبنائهم تعويضًا أو بدلًا في حال عدم قدرتهم على دفع الضرائب.

لعله من المنصف أن أشير هنا إلى تكون أجهزة الشرطة من غير أهل البلاد المصريين لأزمنة طويلة، اختتمها جنود الفرق العسكرية القادمة مع الاحتلال العثماني، في هذا الإطار قامت تلك الأجهزة بدور أي محتل غاصب يعمل في المقام الأول على إرهاب الشعب وإخضاعه، وفرض

61 ـ أحمد عاشور، المرجع السابق، ص405.

سطوته ونفوذه وتحقيق شهواته، والاستيلاء على أكبر كم ممكن من ثروات البلاد وخيراتها من دون إعطاء أهمية تذكر لأمن وسلامة المجتمع وحقوق أهل البلاد الأصليين.

أجهزة الشرطة الوطنية التي تكونت في بعض الفترات كما في أثناء الاحتلال الإنجليزي؛ ظلت محاطة ببعض الظلال القاتمة، وعلى الرغم من مشاركة أهل البلاد المصريين في تشكيلها؛ فإنها انجرفت في أحيانٍ عديدة لتلعب دورًا سياسيًا متحيزًا، بحيث تناصر زعيمًا ضد آخر أو تنكل بأنصار فصيلٍ سياسي لصالح الحكومة أو تعمل ضد الشعب لحماية الملك، يكفي أنه في تلك المرحلة التاريخية أنشئ البوليس السياسي كونه فرعًا أمنيًا مستقلًا بذاته عن جهاز الشرطة، بعد أن تكررت حوادث الاعتداء على حاشية الاحتلال وأعوانه ومناصريه.

من المنطقي بعد هذا الإرث الطويل أن تكون العلاقة بين الطرفين (الشرطة والشعب) مفتقرة إلى التوازن والتوافق؛ خصوصًا في ظل تداخل المناصب والسلطات، وغياب الروح الحقيقية التي يفترض أن يعمل من خلالها جهاز الشرطة، واستمرار الاحتلال بأشكال متباينة.

إن الحضارة الكبرى التي قامت ذات يوم على أرض مصر لم تحظ بفرصة ملائمة للنهوض من عثرتها واستكمال المسيرة.. الغزوات المتتالية التي تعرضت لها والضعف الذي انتابها.. جميعها عوامل أدت لإجهاض الكثير والكثير، أصاب التدهور مناحي إيجابية متعددة، واختلطت الأمور ودبَّ الفساد في أجهزة الدولة في مراحل تالية، واحتكرت الشرطة في بعض العصور عدة وظائف بخلاف وظيفتها الأساسية، وهي وظائف متضاربة لا يستقيم الجمع بينها بأية حال، نتج في نهاية الأمر أن انعكس هذا الارتباك على المجتمع ومفاهيمه، وعلى المبادئ الأساسية المتعلقة بعمل الشرطة وولائها، وأهمية حيادها، وإخلاصها لواجبها بعيدًا عن مراكز القوة والسلطة.

مصر الجمهورية

ظهرت المؤسسات الأمنية في ثوب بدا جديدًا بعد أن تحولت مصر من نظام الحكم الملكي إلى النظام الجمهوريّ، إذ حدث بعض التغييرات على المستوى التنظيمي والإداري لجهاز الشرطة، وكذلك على مستوى العلاقة بينه وبين المواطنين، لا يعني هذا بالطبع أن التغير كان دائمًا إلى الأفضل أو حتى إلى الأسوأ، ولا يمكن القول إن أداء الشرطة قد اصطبغ بلونٍ واحد منذ إعلان قيام الجمهورية

في مارس من العام 1953 حتى اليوم، هناك سمات عديدة متباينة ميزت أداء جهاز الشرطة في كل واحدة من الجمهوريات التي قامت، كما أن هناك متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية كبرى أثرت في الدور الذي يقوم به خلال نصف القرن الماضي، وخصوصًا في العقود الثلاثة الأخيرة التي شهدت الكثير من المنحنيات والانعطافات الخطرة.

الشرطة في عهد عبد الناصر

بقيام ثورة يوليو في العام اثنين وخمسين، ورحيل الاحتلال الإنجليزي عن مصر؛ تغيرت ملامح الصورة القديمة، ومع التوجهات الجديدة للنظام التي حققت قدرًا من المساواة بين الأفراد، ومع الإجراءات الجذرية التي نفذها؛ توقفت أعمال عنف كثيرة؛ خصوصًا تلك التي طالما صاحبت جمع الإيجارات والضرائب من الفلاحين، وتلك التي واجهت الاحتجاجات المناوئة للمحتل.

رُفعَت شعارات مختلفة عن الشعارات التي لازمت فترات الاحتلال لتعيد تلوين الكثير من أوجه الحياة، وحلت في وعي الأغلبية العظمى من المصريين مفردات الكرامة والعزة محل مفاهيم القهر والإذلال، وفي هذا السياق تطورت علاقة جهاز الشرطة بالمواطن العادي، واختفت منها بعض مظاهر التوتر والعداء.

أما بالنسبة للفصائل السياسية التي أظهرت لاحقًا معارضتها للثورة؛ فقد كان الأمر مختلفًا تمام الاختلاف، وعلى الرغم من إلغاء البوليس السياسي أو "القلم المخصوص" بجميع فروعه من المدن الرئيسية والأقاليم في مطلع شهر أغسطس من العام اثنين وخمسين، أي بعد قيام الثورة بأقل من شهر - وهو الجهاز الذي كان مختصًا بمتابعة المعارضين السياسيين - فإن فترة حكم عبد الناصر قد شهدت اعتقالات واسعة لعدد من أصحاب الرأي ومعارضي الثورة وسياساتها، واتخذت موقفًا متشددًا منهم، وشهدت استخدام العنف والتعذيب الشديد ضدهم - كما سيأتي فيما بعد:

لم يعن إلغاء القلم المخصوص الكف عن ملاحقة المعارضين للحكم؛ فقد حل محله جهاز المباحث العامة، ثم أنشئت مباحث أمن الدولة في العام 1968، واستمر استخدام الشرطة في القمع السياسي للمعارضين لتدعيم النظام وحمايته.

على صعيد تعامل الشرطة مع المتهمين والمشتبه فيهم؛ لا تظهر دلائل أو وثائق واضحة تفيد

ذيوع التعذيب في أقسام الشرطة وتحوله نمطًا تقليديًا للتعامل، أما إساءة المعاملة أو استعمال القسوة والعنف من قِبَل الشرطة تجاه المتهمين الجنائيين؛ فربما ظلت حاضرة من خلال الإطار الثقافي للمجتمع الذي يقبل هذا النوع من العنف كعقاب وإن لم تجد الاهتمام الكافي بتوثيقها.

بالنسبة إلى المواقف اليومية العادية التي قد تجمع شرطيًا بمواطن؛ فتكاد الشواهد تنعدم فيما يتعلق بالخروج عن الشكل الطبيعي لها، الإحساس بالاحترام والتقدير لمرأى الشرطي في الشارع لا يزال حاضرًا في أذهان من عاشوا تلك الفترة، التوجس من دخول قسم الشرطة أو من التعامل مع شرطي في غير مواقف الاتهام لم يكن موجودًا، ويمكن القول إن ثمة شعورًا كليًا بالأمان والاطمئنان قد تولد في وعي القطاع العريض من فئات المجتمع؛ نتيجة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتصرت لعامة الشعب المصري، والتي ربما وضعت الشرطي والمواطن في مركب واحد على الأقل لفترة من الزمن.

على الرغم من التحسن الملحوظ في علاقة المواطن العادي بالشرطة؛ فقد انصب هجوم أمني شديد الوطأة على رأس معارضي الثورة والنظام، إذ طال العنف كل من له رأي مخالف أفصح به وأخرجه من حيز الأفكار ليصبح مسموعًا أو مرئيًا، وصارت ممارسة السياسة أو حتى الحديث عنها مرادفًا للفساد والإفساد، حتى أن ثمة مقالة منشورة في مجلة الأمن العام في هذا الوقت، يعمد فيها الكاتب إلى تصنيف الأمن الداخلي إلى قسمين: أحدهما هو أمن الفرد، والآخر هو أمن الدولة، ويُعَرِّف الكاتب أمن الفرد بأنه حمايته مما قد يقع عليه من عدوان على النفس أو المال، وسُمِّي هذا العدوان بالنشاط الجنائي، أما أمن الدولة؛ فقد عرَّفه نصًا بأنه "سلامتها وسلامة النظام الحاكم فيها وحمايتها من أي نشاط هدام في صوره المختلفة، وهو ما يعبر عنه بالنشاط السياسي" !![62]، والنص بالطبع لا يحتوي علامتي التعجب السابقتين، إنما استدعتهما العبارة البليغة الموجزة.

هكذا.. فإن المجلة الرسمية ولسان حال جهاز الشرطة في عهد عبد الناصر اعتبرت أن كل نشاط سياسي هو في حد ذاته نشاط هدام، حتى إن لم يتعد النقاش والجدل مع الآخرين؛ فإنه لم يكن ليفلت من هذا التصنيف الذي يستوجب حماية الدولة منه بشتى الوسائل والطرق، الأمر الذي سار على قدم وساق، فلا تكاد تخلو المذكرات الشخصية أو السير الذاتية للسياسيين المعارضين من

62 ـ عبد العظيم فهمي: فلسفة الأمن الداخلي، مجلة الأمن العام، العدد الثالث، أكتوبر- 1985.

إشارة أو تفاصيل لوقائع التعذيب والعنف التي تعرضوا لها.

أما عن عنف الدولة السياسي الذي كانت الشرطة هي أداته أيضًا؛ فقد كان حاضرًا في عدد من الأحداث وإن لم يكن متفشيًا، يُذكَرُ منها حادثة الحادي والعشرين من شهر فبراير في العام ثمانية وستين، التي استخدمت الشرطة فيها عنفًا ضاريًا تجاه الطلاب المتظاهرين في الشوارع اعتراضًا على نتائج محاكمة قادة سلاح الطيران في هزيمة سبعة وستين، ويروي الدكتور ثروت عكاشة في مذكراته مطاردة قوات الشرطة الطلاب، ثم قيامها باستخدام الأعيرة النارية التي أدت إلى سقوط الكثيرين منهم، بل التي أدت إلى إصابة بعض من تابعوا الاشتباكات من الشرفات[63]، المفارقة الطريفة التي صاحبت هذه الاشتباكات؛ كانت إشادة من وزير الداخلية بدور قوات الشرطة في فض المظاهرات من دون إطلاق عيارٍ ناري واحد ومن دون إصابة أي مدني، ثم إعلان أنه ولأول مرة في التاريخ المصري تقع الإصابات في صفوف قوات الشرطة لا في صفوف المتظاهرين.

بوجه عام.. شهد جهاز الشرطة تطورات كثيرة في عهد الجمهورية الأولى، حيث صدر كمٌّ هائل من القوانين والقرارات الجمهورية والوزارية المنظمة لعمله، كما تغير الهيكل التنظيمي للإدارات، وصدرت ثلاثة قوانين خاصة بهيئة الشرطة في سنوات (خمس وخمسين، وأربع وستين، وواحد وسبعين)، أُلحق بها بعد ذلك عدد كبير من التعديلات، في إطار مقاومة الفساد والرشوة ومظاهر الضعف التي كانت قد انتابت المجتمع في الفترة السابقة؛ جاءت حركة تطهيرواسعة قاصدة جهاز الشرطة، فخرجت منه عناصر كثيرة، وحلت محلها أخرى.

أما بالنسبة لنظم الدراسة في كلية البوليس؛ فقد اعترتها تغيرات كبرى في بداية الخمسينيات، فازدادت سنوات الدراسة لتصبح أربع سنوات كاملة، وأضيفت إلى العلوم الشرطية بعض المواد المؤهلة للحصول على ليسانس الحقوق، وهي خطوة ربما عكست رغبة النظام الحقيقية في ذلك الوقت في رفع المستوى العام، وإرساء بعض المفاهيم المتعلقة بالقانون وتأكيد مكانته وأهميته وتنبيه الدارسين إلى أن هذا القانون هو المحور الأساسي لعملهم.

شهدت نهايات الخمسينيات إصدار مجلة الأمن العام، وهي مجلة فصلية تصدر كل ثلاثة أشهر، وقد احتوى عددها الأول الصادر في يناير من العام ثمانية وخمسين عدة مقالات، ربما تعكس بطريق غير مباشر اهتمامات الجهاز الأمني حينذاك، ضم هذا العدد مقالة عن مقومات الأمن العام،

63 – ثروت عكاشة: مذكراتي في السياسة والثقافة، ص950، دار الشروق - 2004.

وأخرى عن إدارة البوليس في الدولة الحديثة، وثالثة عن القواعد الفنية لكشف جرائم تضليل الرأي العام، وهي مقالة تحمل على الصحافة وتصم بعض الصحافيين المعارضين بالخونة، ثم مقالة رابعة عن مميزات استخدام الغازات المسيلة للدموع بدلًا من الأسلحة النارية حفاظًا على الأرواح، ثم تأتي المقالة الأخيرة التي تتعلق بأسلوب عمل الشرطة، وهي مقالة مترجمة من مجلة البوليس الدولي الجنائي، وتناقش طرق الاستجواب، ذاكرة أن المتهم يجب أن يعامل باللين والأدب لكسب ثقته، وأن يُسمَح له بالطعام في المواعيد المحددة، وألا يستغرق إجراء التحقيق معه وقتًا أطول من اللازم بقصد إرهاقه، وأن يؤجل التحقيق إذا كان المتهم متوعك المزاج أو معتل الصحة، مع بذل العناية الطبية اللازمة له حتى إن كان متمارضًا، وتؤكد المقالة كذلك عدم جواز الكذب على المتهم أو بذل الوعود الكاذبة له، وتشير إلى ضرورة مراعاة مبادئ حقوق الإنسان والقوانين واجبة الاتباع، ثم تومئ المقالة إلى أن خرق هذه القواعد والأصول يعني الحصول على اعترافات كاذبة.

بالطبع لا تعني ترجمة هذه المقالة وضع ما جاء فيها قيد التنفيذ، لكن الطرح الجديد الذي بُنِيَ بكامله اعتمادًا على مبادئ حقوق الإنسان والاهتمام الذي أُبدي بأسلوب المعاملة؛ هو ـ ولا شك ـ طرح لافت للانتباه، والاهتمام بترجمة هذه المقالة تحديدًا وعرضها في مجلة لا تصل تقريبًا سوى إلى أفراد الأمن؛ ربما تشير إلى محاولة لتغيير بعض المفاهيم في اتجاه أكثر إيجابية نحو المواطنين.

أخيرًا . . فإن أجزاء الصورة وإن كانت غير كاملة في هذه الفترة من التاريخ، فإنها تشير إلى علاقة إيجابية بين الشرطة و"المواطن العادي"، أي المواطن البعيد عن النشاط السياسي "الهدام" بلغة الجهاز الأمني، أو فلنقل إن العلاقة بين الطرفين حظيت باتزان نسبي، إذ كان الوعي الجمعي للأفراد ـ بمن فيهم رجال الشرطة ـ يتشكل ضمن شعارات المرحلة الداعية للمساواة ورفع الرأس وإنهاء الذل ونبذ الهوان والقهر وبناء الأفراد، وهي الحالة التي يبدو أنها انعكست بشكل ما على الروح التي تعامل بها أفراد الشرطة مع الجمهور، وفي نهاية الأمر؛ فإنه ينبغي التسليم بندرة الدراسات أو المصادر التي اهتمت برصد علاقة الشرطة بالمواطنين خارج إطار الممارسة السياسية في الخمسينيات والستينيات، ويبقى بعض الشواهد والانطباعات العامة والمؤشرات غير المباشرة، التي تدل على إطار عام معتدل، أو على أقل تقدير خالٍ من التجاوزات المنهجية المتواترة المنظمة.

الجمهورية الثانية

الشرطة في عهد السادات

شهدت فترة حكم السادات تراجعًا واضحًا في العنف الموجه للخصوم السياسيين، حتى كادت أحداث التعذيب أن تنحصر في عدد محدود من الوقائع المشهورة، يُذكَرُ منها على سبيل المثال: التعذيب الشديد الذي طال جميع من اتهموا باغتيال رئيس وزراء الأردن، أما سلوك الشرطة تجاه المواطنين العاديين؛ فقد انتابته بعض التغييرات التدريجية، إذ ظهرت بوادر لعنف أفراد الشرطة في حوادث متناثرة هنا وهناك، وإن ظلت مجرد استثناءات لا تشكّل منهجًا سلوكيًا عامًا.

في منتصف السبعينيات تقريبًا.. ظهر بعض الحوادث التي تم فيها تعذيب أشخاص غير ضالعين في أي نشاط سياسي ولا علاقة لهم من قريب أو بعيد بمعارضة النظام، كان منهم من اتهم بتهم جنائية أو جنح، ثم تم احتجازه وتعرض إلى التعذيب حتى لقي مصرعه، وهناك واقعة موثقة رسميًا في هذا الصدد حدثت في قسم شرطة اللبان[64].

جرى بعض الوقائع الأخرى المشابهة في الفترة ما بين 1974 و1976 تقريبًا، وإن اتسمت بحدوث عنف جماهيري تلقائي ردًا عليها، هناك مثلًا قسم شرطة السيدة زينب الذي شهد إلقاء القبض على مجموعة من الجزارين العاملين بمنطقة المدبح، وهي منطقة لها بالتأكيد خصائصها المميزة من حيث طبيعة المكان وطبائع وسلوكيات السكان، احتُجز الجزارون في القسم، وتعرضوا لمعاملة سيئة من أفراد الشرطة اتسمت بالعنف الشديد وتعذيب بعضهم، تسربت في هذا الوقت أخبار – لم يكن التأكد من صحتها حتى اليوم – تؤكد وفاة أحد الجزارين المحتجزين بسبب ما حدث له من إصابات داخل القسم، تطورت الأحداث سريعًا بعد انتشار نبأ الوفاة، وتجمع على أثره عدد كبير من جزاري المنطقة وهاجموا قسم الشرطة وألقوا الطوب والأحجار وكرات النار المشتعلة عليه، ونشبت معركة هائلة بين الطرفين انتهت بإلحاق خسائر جسيمة بكل منهما[65].

على هذا المنوال جرى أغلب الوقائع التي اصطُلِحَ على تسميتها في ذلك الحين "الحوادث المؤسفة"، وهو العنوان الشائع الذي استخدمته الصحف في وصف الأحداث من دون استفاضة

---

64 ـ قدري حفني: كتابات في علم النفس السياسي، ص 126، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات التربوية- 2007.

65 ـ معلومات شفوية من الأستاذ المؤرخ صلاح عيسى.

في التفاصيل، بقيت هذه الأحداث في الذاكرة طويلًا من دون أن تنمحي لأنها شهدت رد فعل غير مألوف من المواطنين ضد الشرطة، ما دعا المسؤولين في وزارة الداخلية إلى طلب إجراء دراسة علمية حول الظاهرة، شارك في الدراسة مجموعة من علماء الاجتماع وعلماء النفس مستهدفين دراسة ما وصفوه بالسلوك الجماعي التلقائي الذي يتسم بعدوانية صريحة تستهدف إلحاق تدمير بنماذج بشرية ومادية للسلطة، وجدت الدراسة أن جميع المشاركين في هذا النوع من العنف هم مواطنون عاديون مسالمون؛ لكنهم ما أن يشهدوا شرارة العنف الموجه إلى رموز السلطة حتى يندفعوا إلى المشاركة[66]، ربما تشير نتائج الدراسة من بعيدٍ إلى حالة من الترقب وتحين الفرصة للتعبير عن الغضب.

هكذا يصبح بالإمكان متابعة التغير في علاقة الشرطة بالمواطنين حتى نهاية السبعينيات، فإذا كان العنف الأمني الموجه ضد الخصوم السياسيين قد تراجع في فترة حكم السادات، إذ اقتصر على بضع حوادث لا يتجاوز عددها أصابع اليدين، فقد ظهرت بوادر ممارسة العنف تجاه المواطن العادي، وهو عنف لم يكن مرتبطًا بانتماء ضحاياه لفصيل سياسي معين أو تبنيهم وجهة نظر مغايرة ومناوئة للنظام، فقد طال أفرادًا بعيدين تمامًا عن أية إشكاليات أو مناورات سياسية، وربما شكلت هذه البوادر التي ظهرت في منتصف السبعينيات - تقريبًا - إرهاصات مبكرة للعنف المنهجي الذي أخذت الشرطة تمارسه تجاه المواطنين كافة فيما بعد.

من اللافت للانتباه أيضًا أن فترة حكم عبد الناصر التي امتدت لما يقرب من ثمانية عشر عامًا، قد قدر عدد أوامر الاعتقال فيها بأربعة عشر ألف أمر، بينما حظيت فترة حكم السادات التي بلغت أحد عشر عامًا باحتجاز أعداد أكبر على ذمة قضايا سياسية لا تختلف كثيرًا في مضمونها عن الاعتقالات، هذا التزايد في أعداد المحتجزين ربما يعكس بداية الخلل في تصنيف النظام لأعدائه، وتوسيعه دائرة الخصوم، كي تضم جميع التيارات التي تمتنع عن إعلان ولائها الواضح له، وربما الولاء الشخصي للحاكم.

هذا التوسع في تحديد الخصوم ربما يصلح فيما بعد لتفسيرت موجة الاعتقالات العريضة التي جمعت آلافًا من المعارضين السياسيين في بداية الثمانينيات، والتي شهدت استخدام بعض العنف وإن كان لا يجوز لنا تصنيفه تحت عنوان التعذيب المنهجي - كما ذكرت سلفًا.

---

66 - قدري حفني: كتابات في علم النفس السياسي، ص 123 - 124. معهد البحوث والدراسات العربية - 2007.

الفصل الثاني

العنف الأمني وتحولاته

الجمهورية الثالثة: بدءًا من 1981

مقدمة

باغتيال السادات في أكتوبر من العام 1981، بدأت مرحلة جديدة استهلها النظام بحملة اعتقالات موسعة، انتهت بعد شهور بإطلاق سراح المعتقلين الذين تجاوز عددهم في سبتمبر من العام نفسه الآلاف الثلاثة، الذين مثلوا جميع الأطياف الفكرية والسياسية في مصر، خرج هؤلاء المعتقلون بعد وفاة السادات مثلما خرج المعتقلون من السجون بعد وفاة عبد الناصر، وأخذت ملامح النظام الجديد تتشكل بعد فترة وجيزة، في إطار سعيه الطبيعي نحو تثبيت أركانه وتدشين نفوذه، تلفت النظام حوله لينتخب الأصدقاء الجدد ويحدد الأعداء المرتقبين، ثم ليتأكد من إحكامَ قبضته حول أدوات الحكم، التي تتقدمها بطبيعة الحال الأجهزة الأمنية.

خلال عقود ثلاثة هي عمر الجمهورية الثالثة، حدث انفلات ملحوظ في العلاقة ما بين المؤسسة الأمنية والمجتمع؛ إذ غلفها العداء والارتياب، وبدلًا من أن يضفي مرأى رجال الشرطة في الشوارع أمنًا وسكينة على المواطنين؛ صار وجودهم رمزًا للبطش والخوف، وعوضًا عن أن تكون أقسام الشرطة ملجأ وملاذ من يتعرض للظلم أو الاعتداء، صارت منبعًا للقهر وانتهاك الحقوق، ما يشي بسوء العلاقة بين الطرفين، سلوك المواطن الذي يتجنب بكل ما أوتي من وسائل التعامل مع رجل شرطة أو طرق أبواب القسم حتى إن كان شاكيًا، وهو تصرف منطقي بالنظر إلى جرائم العنف والتعذيب التي صارت متوطنة في مقار الشرطة والتي يصل النزر اليسير منها إلى وسائل الإعلام، ويضل الباقي طريقه إليها، إن قراءة عابرة للصحف اليومية قلما تخلو من حادث عنف أو أكثر، تصديقًا لما تدور رحاه على أرض الواقع وللجفوة المتصاعدة بين الطرفين، عمدت وزارة الداخلية في السنوات القليلة الماضية إلى التنصل من طبيعة عمل الشرطة الخدميّ، تم تغيير الشعار المتعارف عليه (الشرطة في خدمة الشعب) ليصبح (الشرطة والشعب في خدمة الوطن)، لم يكن هذا التغير وليد اللحظة بأية حال؛ لكنه جاء نتيجة لمقدمات منطقية ومتراكمة.

البدايـــات 1981 - 1991

لن أتحدث عن العنف والتعذيب وإساءة المعاملة كما لو كانت ظواهر طارئة على الواقع المصري، فقد استعرض الفصل السابق لمحات من تاريخ طويل استُخدِمَت فيه الشرطة أداة من أدوات القمع والاستبداد، لكننا سوف نتطرق هنا إلى العلاقة التي قامت بينها وبين المواطن بعيدًا عن سنوات الاستعمار وإرثها الثقيل.. تحديدًا منذ قيام الجمهورية الثالثة التي شهدت متغيرات كبرى لا تخطئها عينٌ في شكل ووتيرة العنف الأمني، لاحت هذه المتغيرات في الأفق منذ مطلع الثمانينيات وتوطدت في منتصفها تقريبًا، لتصير بعد ذلك نمطًا عامًا شائعًا من ممارسات الشرطة.

تحتفظ الصحف والتقارير وملفات القضايا بالكثير من الوقائع والأحداث التي يمكن عن طريقها استشفاف صورة مقربة للأوضاع الأمنية في المجتمع، وكيفية تعامل الشرطة معها، كذلك تحتفظ ذاكرة السياسيين والمؤرخين بكمٍ كبير من التفصيلات التي ربما تغيب عن الأوراق؛ لكنها تحمل قيمة بحثية مهمة.

آثرت هنا أن أبدأ بواقعتين بسيطتين تظهران العلاقة المتوترة بين الشرطة والمحامين، التي يبدو أنها ليست وليدة اليوم فقط؛ فالوقائع التي جرت في الثمانينيات تتناص مع الأحداث الجارية في العام 2010، وتتنامى كأنها امتداد لها، في العام ألف وتسعمئة وستة وثمانين حدثت مناوشات بين بعض أفراد الشرطة وعددٍ من المحامين، وأدى الموقف المتدهور بالمحامين إلى تنظيم إضراب نقابي احتجاجًا على سوء المعاملة المتوالي الذي يلقونه من الشرطة، تعرض في الوقت ذاته بعض المحامين إلى اعتداءات جسدية من جانب أفراد الشرطة، فنظم زملاؤهم اعتصامًا في مقر النقابة[67]، بعيدًا عن الأزمات المتكررة بين الطرفين؛ كانت هناك تدخلات تعسفية أخرى من قوات الشرطة،؛

67 ـ المنظمة العربية لحقوق الإنسان: حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير سنوي ـ 1987.

ففي الفترة الزمنية نفسها تقريبًا.. كان للشرطة الدور الرئيسي في فض إضرابات العمال، قامت هذه الإضرابات لتعارض عددًا من الإجراءات الاقتصادية المجحفة، ووجهت باستخدام العنف الشديد، من هذه الإضرابات على سبيل المثال: إضراب عمال السكك الحديدية، إضراب عمال مصنع محرم بك الحربي وإضراب عمال شركة إسكو للحرير والقطن، وقد أشارت عدة صحف إلى تعرض العمال المعتقلين على خلفية إضراب السكك الحديدية الشهير إلى ضغوط عنيفة وتهديدات بالتعذيب للتراجع عن مواقفهم[68].

لم تخل هذه الفترة بالطبع من استخدام العنف والتعذيب ضد السياسيين للحصول على اعترافات غير حقيقية، وليس أدلّ على ذلك من أن القضاء قد برّأ مئة وتسعين متهمًا في قضية الجهاد وخَفَّفَ الأحكام على آخرين، وفسّرت المحكمة في حيثياتها هذا الحكم غير المتوقع بأنه قد تأكد لها واستقر في ضميرها أن المتهمين تعرضوا للتعذيب في أقسام الشرطة في أثناء التحقيقات، واليوم.. يُعدّ هذا الحكم وحيثياته من ضمن الأحكام التاريخية التي أنصفت ضحايا كثيرين.

أعدت منظمة العفو الدولية تقريرًا مهمًا في شأن إحالة واحد وأربعين ضابط شرطة إلى محكمة الجنايات لاتهامهم بممارسة التعذيب في ثلاث من قضايا الجهاد المذكورة في الثمانينيات، جاء في هذا التقرير أن التعذيب خلال تلك الفترة قد شكّل آلية نمطية يتم اللجوء إليها مع جميع العناصر الإسلامية المتهمة، وكذلك مع بعض العناصر اليسارية[69].

يمكن من خلال هذا التتابع أن نستشف تطور ممارسة التعذيب من كونها استثناءً إلى استقرارها قاعدةً.. من الفردية إلى المنهجية والتنظيم.

ما بين الاعتقال والتعذيب (إذا كانت هذه هي حال التعامل مع النخب السياسية في بداية الثمانينيات).. فقد شهدت الأعوام التالية توسعًا كبيرًا في استخدام العنف تجاه المواطن العادي، تحديدًا بعد وقوع محاولتي اغتيال متتاليتين لحسن أبو باشا والنبوي إسماعيل - وزيري الداخلية السابقين، تُضاف إليهما محاولة الاعتداء على الصحافيّ مكرم محمد أحمد، تمت تلك المحاولات خلال ثلاثة أشهر متتالية هي: مايو، يونيو وأغسطس من العام ألف وتسعمئة وسبعة وثمانين، واتسم أداء الشرطة إزاءها بشيء من العشوائية والتخبط والمبالغة في التجاوزات، بلغ عدد المعتقلين على

68 ـ المرجع السابق.

69- Amnesty international: torture in Egypt 81 - 82.

خلفية واحدة فقط من هذه المحاولات خمسمئة معتقل طبقًا لتصريح وزارة الداخلية، بينما أشارت صحف المعارضة إلى عددٍ يزيد على الألفي معتقل، في سياق البحث والتحري والتفتيش عن مرتكبي هذه المحاولات؛ تم الاعتداء على أسَر أغلب المتهمين، واتخاذ أقارب الفارين منهم رهائن لإجبارهم على تسليم أنفسهم، ويبدو أن العنف الذي مارسته الشرطة - آنذاك - قد فاق جميع التصورات، فقد اعترف ثلاثة من المواطنين بارتكاب إحدى محاولات الاغتيال، وأذاعت الأجهزة الأمنية خبر العثور على منفذي الحادث واعترافهم بالتفاصيل، وأعقبت الخبر بتأكيد أن عددًا من الشهود قد تمكن من التعرف عليهم، وأن البصمات المرفوعة قد أدانتهم، ثم تبين فيما بعد أن الثلاثة لا علاقة لهم البتة بالجريمة، إذ أُلقِيَ القبض على مرتكبي الحادثة الحقيقيين، وقُدِّموا للمحاكمة وأفرج عن المواطنين الثلاثة الذين اعترفوا سابقًا، وأفادت التقارير المدعومة بالصور والوثائق تعرضهم لتعذيب شديد في أثناء التحقيق الذي تم في معهد أمناء الشرطة، حيث نُزِعَت ملابسهم، وعُلِّقوا من الخلف كالذبائح، وصعقوا بالكهرباء في مختلف أنحاء أجسادهم مع التركيز على الأعضاء التناسلية، وتم تهديدهم بإيذاء الأقارب خصوصًا السيدات: الأمهات والزوجات[70].

لم يقتصر العنف على تعذيب مشتبه فيه أو متهم في أماكن الاحتجاز المتنوعة التي تراوحت بين الأقسام والمعسكرات؛ فعلى الجانب الآخر تنامت السياسات الأمنية العقابية ورصدتها تقارير المنظمات الحقوقية، أبدت الملاحظات (التي جاءت في تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان للعام 1988) تخوفًا مُلحًّا من الظاهرة وأطلقت عليها مسمى "الحملات الأمنية"، أشار التقرير المذكور إلى تصاعد هذه الحملات باضطراد يثير التوجس والقلق، الحملات الأمنية التي عناها التقرير هي تلك الهجمات التي تقوم بها قوات الشرطة في إطار التأديب أو العقاب الجماعي لمنطقة أو قرية أو شارع، وتضم صورًا وأشكالاً عديدة من العنف من دون أن تستهدف شخصًا بعينه، إذ إنها تُمارَس بقصد الترويع وتأكيد السيادة المطلقة للسلطة التي لا ينبغي استفزازها أو إغضابها.

لم تمثل الحملات الأمنية استثناءات نادرة أو قليلة الحدوث في الثمانينيات، بل إنها - وكما أشار التقرير - شكلت ظاهرة تتسع يومًا بعد يوم، وتتطور أساليب العنف المستخدمة فيها، هناك على سبيل المثال حصار قوات الشرطة قرية منشأة عباس بكفر الشيخ لمدة ثلاثة أيام، والاعتداء على أهلها بسبب خلاف بين المزارعين على ماسورة مياه للري، وهناك اقتحام قرية ميت عنتر بالدقهلية وإطلاق الرصاص على أهاليها عقابًا لهم على رفض دفن قتيل من أبناء القرية دهسته سيارة - بدا أن لقائدها

70 - المنظمة العربية لحقوق الإنسان: حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير سنوي - 1988.

صلة بالشرطة - وكان الأهالي يطالبون بحضور النيابة وإثبات الواقعة قبل الدفن، هناك أيضًا حملات تهدف أساليب التكدير فيها إلى استعراض القوة في المقام الأول، كما في قطع الكهرباء والمواصلات عن قرية غازي مصلح بدكرنس، واحتجاز عدد من الأهالي من بينهم عمدة القرية نفسه رغم إصدار النيابة قرارات بالإفراج عن الجميع[71].

هذه الفكرة السريعة التي يمكن تكوينها بجمع اللقطات السابقة معًا، توضح علاقة الشرطة بالكثير من شرائح الشعب على اختلاف الانتماءات والبيئات والثقافات: السياسيين وغير السياسيين، قاطني الريف وقاطني المدينة، أصحاب الشهادات العليا وغير المتعلمين، من هم من الطبقات الدنيا ومن ينتمون إلى الطبقة المتوسطة.

بنهاية الثمانينيات تحفر المشاهد المتتالية للعنف صدى في وعي المواطنين، حتى أولئك الذين لم يتعرضوا لإيذاء شخصي؛ يدركون أن ثمة أزمة في طريقها إلى الصعود.

المطالع لمجلة الشرطة ذاتها، الصادرة في العام ألف وتسعمئة وتسعة وثمانين يجد في أحد أعدادها استطلاعا للرأي حول سلبيات جهاز الشرطة، أجري بين الكتاب والمثقفين، هو للحق استطلاع يثير دهشة القارئ؛ فالجهة القائمة به تدعو الناس إلى إبراز سلبياتها علنًا، فهل كانت تطمح فعلًا إلى تقييم أدائها؟ أم أنها كانت تتحسس مسار الوعي العام في المجتمع ، أو أنها ـ بعيدًا عن هذا وذاك ـ بدأت في بناء ديكور الديمقراطية الذي اعتمدت عليه كثيرًا فيما بعد؟

عمومًا.. أُجريَ الاستطلاع بمناسبة عيد الشرطة في ذلك العام، ويُؤخذ في الاعتبار أنه لم يتكرر في السنوات التي تلت وحل محله شكل احتفالي آخر، شمل الاستطلاع ثلاثة وثلاثين اسمًا لشخصيات معروفة في ذاك الوقت، لا ينتمي جميعهم إلى تيارات فكرية واحدة، وجاءت نتائجه بمثابة انعكاس صادم للواقع ، فقد ذكر ما يقرب من ثلثهم أن كبرى سلبيات جهاز الشرطة هي المعاملة السيئة التي يلقاها المواطن العادي - والمقصود الذي لا يمارس نشاطًا سياسيًا - من رجل الأمن في الشارع وفي الأقسام، وذكر ما يقرب من ستة أو سبعة كتاب أن عدم احترام الشرطة للقوانين هو المأخذ الأول، وتوزعت آراء الباقين بين اهتمام الشرطة بالأمن السياسي على حساب الأمن الجنائي، وسوء المظهر العام لأفرادها، وانفرد الشيخ سيد طنطاوي - مفتي الجمهورية حينذاك - بالاستياء من الموقف المتخاذل للشرطة تجاه المجاهرين بالإفطار في شهر رمضان، مطالبًا إياها باتخاذ موقف أشد

71 ـ المرجع السابق.

حزمًا وقوة، ترك المفتي أفعال العنف والتعذيب وإساءة المعاملة التي تصدر عن الشرطة ولم يتطرق لها من قريب أو بعيد كأنها لا تخالف تعاليم الدين.

في معرض الإجابة عن السؤال؛ ذكر بعض من استطلعت آراؤهم وقائع شهدوها بأنفسهم، حملت انتهاكات لفظية ومعنوية لكرامة مواطنين، وعنفًا واعتداءً ماديًا على أجسادهم.

وصف الكاتب الساخر محمود السعدني موقفًا لضابط تعطلت سيارته في الشارع، فما كان منه إلا أن قام بضرب شاب من المارة رفض أن يطيع أمره وأن يساعد الجنود في دفعها، ثم مشهد آخر لمواطن تلقى ضربات بالكفوف والقبضات في أثناء إلقاء القبض عليه في الشارع أيضًا، بغير أن يبدي أية مقاومة لأفراد الشرطة، وثالث لضابط استخدم ألفاظًا بذيئةً في سبِّ عددٍ من العمال والفلاحين البسطاء المسافرين إلى العراق من دون أي سبب مفهوم.

في الإطار نفسه عبرت الكاتبة سكينة فؤاد عن إحساسها بشيء من الارتباك يشوب علاقة الشرطة بالمواطنين: "وكأن الشرطة لم تعد في خدمة الشعب، وأنها على خلاف معه.."، وذكر يوسف القعيد أنه يرى في تصرفات الكثير من رجال الشرطة ما يشير إلى أن الشرطة قد أصبحت في خدمة الدولة لا الشعب، كما رأت آمال عبد الوهاب أن هناك فجوة كبيرة بين الشرطة والأهالي، إذ يتردد أي مواطن ألف مرة إذا كان عليه أن يدخل قسم الشرطة للإدلاء بشهادة[72].

تُظهِر هذه التعليقات شيئًا من الإجماع على وجود عطب في العلاقة بين المواطن وجهاز الشرطة، والملحوظ في الصياغة التي جاءت عليها الآراء.. أن هذا العطب لم يكن ملحوظًا أو ظاهرًا في فترات سابقة، وأن ثمة تحولاً قد طرأ على المبادئ التي تتبناها الشرطة والقواعد التي تتبعها "كأن الشرطة لم تعد.."، "لأن الشرطة قد أصبحت.."، بل إن سكينة فؤاد تكتب "دعني أقل إن هناك إحساسًا بأن الشرطة في يوم ما كانت من أقرب الخدمات للإنسان المصري، لدي إحساس الآن بأن هناك اختلالاً".

هذا الشعور الذي تولد لدى الكتاب والمثقفين هو ناقوس كان ينبغي أن ينبه مبكرًا إلى حدوث تطور فعلي خطير داخل المنظومة الأمنية، سواء على مستوى الأداء الفردي لرجال الشرطة أو على مستوى المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها أداؤهم الجماعي.

---

72 ـ عبد المنعم عوض: ما لا يعجبني في الشرطة، مجلة الشرطة، العدد 91، يناير ـ 1989.

مع الأخذ في الاعتبار أن هؤلاء المُستَطلَعة آراؤهم يمثلون جزءًا من الصفوة الفكرية والثقافية التي تحظى بالاحترام وحسن المعاملة، يكون من المتوقع أن تزداد الصورة قتامة بالتوغل صوب قاع المجتمع الذي يضم فئات مستضعفة قد لا تحظى بأي تعاطف أو إحترام، وإذا كانت هذه هي انطباعات شرائح عليا ومتوسطة عن تعامل الشرطة مع المواطن البسيط الذي لم يخطئ ولم يثبت خرقه أي قانون، فللمرء أن يتصور مدى التجاوزات التي تلحق به في حال ارتكابه خطأ أو جريمة، إنها تجاوزات لا تقف عند حدود ولا تخضع لمعايير، فالعنف المُمَارَس ضد أي متهم لا يعَد في عُرف الجلاد انتهاكًا لحقوق الإنسان.

يبدو أن هناك فروضًا ومفاهيم استقرت في العقل الأمني منذ أزمان طويلة، ورسخت كمسلمات لا تقبل الجدل، شكلت هذه المسلمات وعي أفراد الشرطة من دون تفرقة؛ إذ أصبحت معادلة بديهية، استقر في الأذهان أن الشخص المتهم أو الذي ارتكب جرمًا يستحق في جميع الأحوال أن يتلقى الصفعات والازدراء، يزيد البعض في التشدد فيعد أن مرتكب الجريمة يجب التصرف معه بما يهدر كرامته ويهينها، يرى البعض الآخر أن المعاملة السيئة في هذه الحالة أمر عادي، بل ربما هي واجب مُحبذ؛ إذ لا تصح معاملة المتهم أو المدان برفق، رغم أن هذه الافتراضات والمسلمات تتنافى مع أبسط الحقوق الإنسانية مثل المعاملة اللائقة العادلة، ورغم أن لكل جريمة عقابها القانوني الذي لا يتصل على الإطلاق بممارسة العنف المادي أو المعنوي ولا يشمل نزع صفة الآدمية عن أي إنسان، فإن الفصل بين العقوبة القانونية للجريمة والنزعة الانتقامية التي تتوجه إلى مرتكبها يظل غائبًا، يستمر جسد المتهم وكبرياؤه من الأشياء المُستَبَاحة في العقل الأمني، بكل ما تستتبعه الاستباحة من تطبيقات عملية.

لا عجب إذن أن نقرأ في نهاية الثمانينيات وبدايات التسعينيات حوارات لوزيري الداخلية المتعاقبين زكي بدر وعبد الحليم موسى، يقصران فيها المعاملة الحسنة التي يفترض أن تقدمها الشرطة على من سمياه المواطن الشريف "لا تهاون من جانب الوزارة مع كل مساس بكرامة المواطن الشريف، وأكررها المواطن الشريف مهما يكن مستواه الاجتماعي"، ولا عجب كذلك في أن يستنكر الوزير زكي بدر دفاع نشطاء حقوق الإنسان عن حق المواطن[73] - أي مواطن - في أن ينال معاملة إنسانية كريمة بلا عنف وبلا إساءة بغض النظر عن الخطأ الذي ارتكبه "الذي أتحفظ عليه هو أن المنادين بحقوق الإنسان يعدون الإنسان صاحب الحقوق هو الإرهابي واللص وتجار المخدرات ومن على

73 - بهاء الدين إبراهيم: حوار مع زكي بدر وزير الداخلية، مجلة الشرطة، العدد 91، يناير- 1989.

شاكلتهم.."[74]، وعمومًا.. فإن هذا التحفظ من جهة الوزير لا محل له، فالميثاق الدولي وعنوانه "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، لم يذكر على الإطلاق في ديباجته أو في أي من عباراته هذا الإنسان الشريف، ولم يخصه بحق من الحقوق الواردة من دون الآخرين، وإنما جعلها لكل من يحمل صفات الإنسانية بما يداخلها من احتمالات الخطأ والزلل، وقد وضعت المفارقة الطريفة فقرات مستقلة للكاتبين محمود السعدني ويوسف القعيد، على بُعد صفحات من حوار الوزير زكي بدر، تدعو جهاز الشرطة إلى احترام المواطن حتى إن كان مجرمًا "المجرم له عقاب ليس من بينه ضربه على قفاه"[75].

رغم كلمات السعدني والقعيد الداعية إلى عدم تجاوز نصوص القانون من جانب العقوبات؛ فإن المفاهيم المتأصلة داخل المنظومة الأمنية تجد لها مؤيدين كثيرين من بين الجمهور، ولنأخذ في الاعتبار مقالة خطها كاتب معروف عن سوء أحوال غرف الاحتجاز في أقسام الشرطة، اقترح الكاتب في مقالته أن يتم إنشاء نوعين من الغرف، نوع جيد التهوية وفاخر التأثيث للمواطنين العاديين الذين لا سوابق لهم، ونوع يحوي جميع المساوئ الممكنة ويتم تخصيصه للمجرمين، ويُترك لمأمور القسم توزيع المحتجزين بين الغرفتين اعتمادًا على "حصافته وإنصافه"[76].

لا مفر هنا من الاعتراف بصعوبة فصل ثقافة المواطن العادي عن ثقافة السلطة، فكليهما جزء من مجتمع واحد، ولا مفر أيضًا من الاعتراف بأن جزءًا كبيرًا من أزمة الشرطة مع المواطن قد أسهم فيه هذا المواطن نفسه بأساليب كثيرة؛ منها إدراكه الضعيف لحقوقه، وإهداره قيمة ذاته الإنسانية، وقصور وعيه عن استيعاب المعايير والمقاييس التي اتفق عليها العالم لضبط المجتمع بعيدًا عن استعمال العنف.

جدير بالملاحظة أن استطلاع الرأي السابق "ما لا يعجبني في الشرطة"، الذي أجري في يناير من العام تسعة وثمانين بمناسبة عيد الشرطة، قد تحول في يناير من العام تسعين إلى تلغراف يبدأ بجملة: "إلى رجل الشرطة في عيده"، ثم تحول في يناير من العام واحد وتسعين إلى برقية تبدأ بعبارة: "السيد المحترم أمن مصر"، من دون أي تفسير لاستبدال الفكرة وتفريغها من محتواها

---

74 ـ بهاء الدين إبراهيم. المرجع السابق.

75 ـ عبد المنعم عوض. المرجع السابق.

76 ـ عبد العظيم رمضان: محنة الأمن في مصر ومحن أخرى. الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك. ج 13. ص310. الهيئة العامة للكتاب ـ 1999.

الأول، هل عنى هذا التغير أن السلبيات قد اختفت؟ أم أن إعلانها والتذكير بها أصبح توجهًا غير مرغوب فيه؟ الأرجح أن السلبيات لم تختفِ أبدًا؛ لأن اختفاءها كان سيمثل مدعاة للتفاخر والنشر لا للتجاهل واستجداء المديح، يبدو أنه على أساس العنوان المطروح توجه الكتاب والمثقفون بالتحية إلى رجل الشرطة من دون أي تعليق آخر، لكن البعض أظهر إصرارًا مدهشًا على التذكير بالسلبيات التي انحصرت هذه المرة في سوء معاملة الشرطة لرجل الشارع البسيط، ولننظر إلى بعض التلغرافات التالية: "وكذا أقول إذا كان الشعب يقدر لرجل الشرطة هذا الدور الجليل، فكلمتي لرجل الشرطة أن يحسن علاقته مع الإنسان المصري؛ لأن هذا الشعب هو الذي سيسهل مهمته ويؤمنه"[77]، نقرأ كذلك "بمناسبة هذه التهنئة؛ أرجو مزيدًا من الرفق والرحمة برجل الشارع، وأن يتذكر دائمًا الشعار العظيم للشرطة وهي أنها في خدمة الشعب"[78]، وقد انضم إلى هذه الدعوة كلٌ من مفيد فوزي وسامية الساعاتي ومحمود السعدني وفتحي العشري، وشذ عنها كمال عبد الرؤوف مدير تحرير أخبار اليوم - في ذاك الوقت؛ إذ آثر أن يوجه رسالة مختلفة وإن حملت مضمونًا مهمًا: "عزيزي رجل الشرطة.. الديمقراطية في حاجة إليك لحمايتها من العابثين بها"، هذه الرسالة التلغرافية بحق في عدد كلماتها حملت وجهين، يمكن تفسير أحدهما على أنه دعوة للشرطة إلى التزام الحياد والعمل على إرساء ضمانات حقيقية لإنجاح العملية الديمقراطية، أما الوجه الثاني؛ فيمكن تفسيره على أنه أيضًا دعوة للشرطة؛ لكنها دعوة إلى التمادي في قمع معارضي النظام؛ إذ يؤمن شكلًا ديمقراطيًا مزيفًا من دون عوائق أوعقبات، على كل حال؛ فقد حل إبراهيم سعدة في مقعد كمال عبد الرؤوف بأخبار اليوم بعد شهور قليلة، واستقر فيه سنوات امتنع خلالها تمامًا عن ذكر أية سلبيات تخص الشرطة في استطلاعات الرأي اللاحقة.. بدءًا من برقيات يناير من العام واحد وتسعين.

جدير بالملاحظة أن القائم على هذه الاستطلاعات والبرقيات خلال السنوات الثلاث هو الكاتب نفسه أو الصحفي، وإن اختلف المضمون، ويشير تطور العناوين إلى الهالة المقدسة التي أخذت ترتسم حول جهاز الشرطة، والتي أحاطت بجميع عناصره ليصبح المساس به جريمة نكراء، ويصبح الحديث عن سلبياته كمحاربة طواحين الهواء، عمومًا؛ فإن نشر الآراء السابقة في مجلة الشرطة لا يعدو في رأيي أن يكون رسالة موجهة إلى أفرادها فقط، فالمجلة لا تصل بعيدًا ولا تحظى بشعبية وانتشار واسع، كما أن الحصول عليها لا يتم إلا بشيء من الجهد والعناء.

77 ـ محفوظ الأنصاري، رئيس تحرير الجمهورية. في: عبد المنعم عوض: إلى رجل الشرطة في عيده. مجلة الشرطة. العدد 98. يناير ـ 1990.

78 ـ يوسف القعيد: عبد المنعم عوض. المرجع السابق.

إذا كانت هذه هي بدايات تأسيس الأجهزة الأمنية للعنف المنهجي تجاه المواطنين؛ فإن الأجواء العامة قد كرست من طبيعته وأنضجتها وأفرزت منه أشكالًا مختلفة ومتباينة، وجعلته سلوكًا أصيلًا مميزًا لفرد الشرطة، تسارعت وتيرة العنف بشدة في التسعينيات وبلغت معدلات مفزعة في مطلع الألفية الثالثة، واجتمعت لها الأسباب وتضافرت لتصبح الظاهرة الأشد تأثيرًا في الحياة اليومية للكثير من المواطنين.

تطور العنـــف 1991 - 2009

العنف المنهجي

ينقسم العنف بشكل عام إلى نوعين،؛ ماديّ ومعنويّ، أما المنهجية فتعني توافر عدد من الشروط به؛ منها أن تكون ممارسة هذا العنف متكررة منظمة، وأن تتسم بالعمدية، والحديث عن وجود منهج يعني دائمًا أن العمل يتم من خلال آليات مشتركة متفق عليها وأدوات متماثلة، كما يعني وجود خطوات معروفة يتبعها مُمَارِس العنف، ويقودنا التكرار والتنظيم والتماثل وتوافر القصد إلى أن نفكر في ضرورة وجود هدف واضح مسبق يُسعى إلى تحقيقه عن طريق كل هذه المفردات. من خلال هذا الإطار التعريفي ورغمًا عن جميع القوانين والمواثيق والتشريعات المانعة؛ فإن العنف المنهجي المدروس يُمَارَس على نطاق شديد الاتساع في أغلب أقسام الشرطة المصرية ومقار الاحتجاز، بالطرق نفسها والوسائل المتبعة، والأدوات نفسها المستخدمة، وباشتراك أكثر من فرد في معظم الحالات.. المحصلة النهائية تشير إلى أنه لا يمكن تصنيفه في إطار الأحداث الفردية أو الاستثنائية وأنه يُمَارَس بمعرفة السلطة الأعلى، وأن هناك اتفاقًا ضمنيًا غير موثق بين مرتكبيه.

أشرت مسبقًا إلى بدايات ظهور العنف المنهجي في الثمانينيات، الذي شأنه شأن أية ظاهرة، تَعَرَّضَ إلى بعض التحولات والتذبذبات، إلا أنه لم يختف أبدًا من على الساحة منذ أن ظهر، بل إن السنوات القليلة الماضية شهدت تصاعدًا كبيرًا في ممارسة العنف من جانب الكم، وتطورًا مماثلًا من جانب الكيف، تضاعفت أعداد الضحايا وتعددت الأغراض والدوافع، حتى أن كلمة "ممارسات" لم تعد صالحة للاستخدام، إذ تجاوز الأمر وجود ممارسة تختلف عن القواعد المألوفة، وأصبح العنف هو السلوك العام لأفراد الشرطة، والقاعدة الأساسية في تعاملهم مع المواطن، أمرًا واقعًا يحدث تلقائيًا من دون جهد أو تفكير، ومن دون احتياج إلى وعي كامل أو تركيز وترتيب، صار العنف

أداءً طبيعيًا، وفي ذهن المواطن تحولت الفظاظة والغلظة اللتين تتعامل بهما الشرطة مع الجمهور إلى مشاهد تقليدية، لا تستدعي دهشة أو تعجبًا.

التطور الكمي للعنف

في العام ألفين واثنين.. ورد إحصاء بأقسام الشرطة التي أبلغ مواطنون عن تعرضهم للتعذيب فيها، وبلغ عددها ثمانية وثلاثين قسمًا[79]، أما في الفترة ما بين العام ألفين وثلاثة والعام ألفين وستة، فقد بلغ العدد ما يزيد على الثمانية وثمانين قسمًا للشرطة، مورس فيها العنف والتعذيب ضد عدد هائل من المواطنين[80]، وعلى الرغم من صعوبة إحصاء الأرقام الحقيقية التي تبقى دائمًا أقل من الواقع؛ فإن هذه القفزة التي حدثت خلال أربعة أعوام تنتهي في العام ألفين وستة، والتي أضافت خمسين قسمًا جديدًا إلى أقسام الشرطة التي يجري فيها التعذيب وإساءة المعاملة على قدم وساق، تمثل في حد ذاتها مؤشرًا مهمًا على صعيد التطور الكميّ ومعدل انتشار العنف، وجدير بالإشارة أن هذا الإحصاء قد حُذفَت منه حالات العنف والتعذيب التي وقعت في مقار احتجاز أخرى كمباحث أمن الدولة والسجون والمعتقلات بل ومديريات الأمن، ليدلل الرقم النهائي على أقسام الشرطة فقط وهي المبحث الأساسي هنا.

في إطار التصاعد المستمر نجد أن عدد المواطنين الذين تعرضوا للعنف والتعذيب من قِبل الشرطة قد تضاعفت أكثر من ثلاث مرات في الفترة ما بين العام ألفين والعام ألفين وثمانية، كما تضاعف عدد المواطنين الذين لقوا حتفهم تعذيبًا في الفترة ذاتها بالقدر نفسه[81]، ورصد تقرير الجمعية الوطنية للحريات تسعمئة وستة عشر خبرًا وتقريرًا عن جرائم التعذيب في العام ألفين وثمانية فقط[82]، ومع هذا؛ فإننا لا ينبغي أن نُغفِل نمو وعي المواطن بحقوقه والتطور التقنيّ الهائل في وسائل الاتصال، وتزايد النشر في الصحف وظهور القنوات الخاصة وتصاعد دور المنظمات العاملة في المجال الحقوقي كعوامل مساعدة أدت إلى الكشف عن عدد أكبر من جرائم العنف التي لم يكن الوصول إليها متاحًا من قبل.

---

79 ـ مركز النديم: التعذيب في مصر حقائق وشهادات. ص144-146 ـ القاهرة 2002.

80 ـ مركز النديم: التعذيب في مصر حقائق وشهادات (من 2003 إلى 2006). جداول إحصائية من ص232 إلى 260 ـ القاهرة 2007.

81 ـ المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. المرجع السابق.

82 ـ الجمعية الوطنية للحريات. تقرير ـــ 2008.

وكما حدث تطور كمي؛ فإن ثمة تطورًا كيفيًا أيضًا قد اتخذ مجراه، في حين تسهل متابعة التصاعد الكمي من خلال الإحصاءات والتقارير، فإن التطور الكيفي يمكن ملاحظته في الشارع من دون جهد كبير، صار المواطن العادي يلمسه ربما في تفاصيل الحياة المعتادة التي يختبرها كل يوم.

التطور الكيفي للعنف

تكشف المتابعة القريبة عن تغيرات طرأت على شدة وطبيعة العنف المنهجي، وكذلك على درجة تناسبه مع الموقف، ابتُكِرَت أماكن جديدة لممارسته إلى جانب الأماكن المعتادة، واستُحدِثَت دوافع وأسباب تسوق إليه خارج نطاق التوقعات، لم يعد الأمر مقصورًا على استعمال القسوة والتعذيب مع متهم للحصول على اعتراف، أو اتخاذ رهائن لإجبار شخص على تسليم نفسه إذا كان مطلوبًا، بل صار العنف يُمَارَس ضد مواطن إرضاءً أو مجاملة لطرف يتمتع بالسطوة والنفوذ[83]، أو ربما يتم احتجاز مواطن وتعذيبه بدلًا من آخر أو افتداءً له، في بعض الجرائم عُذِّبَ مواطنون لمجرد أن واتتهم الجرأة على الذهاب بأقدامهم إلى أقسام الشرطة لزيارة أقرباء محتجزين أو للسؤال عن سبب احتجازهم[84]، يتكرر أيضًا القبض على المواطنين و تعذيبهم لمرات متتالية لإجبارهم على التنازل عن شكاوى تفيد سابق تعرضهم للعنف وإساءة المعاملة من قبل الشرطة، وأحيانًا ما يكون الحمل على تغيير الأقوال واستبدالها في وقائع لا تزال قيد التحقيق هو الهدف الرئيسي للاضطهاد الأمني[85]، بل إنه لمزيد من الهزل صار العنف يُستَخدَم من بعض أفراد الشرطة لفرض إتاوات على المواطنين بدلًا من حمايتهم منها، وكذلك لإجبارهم على أداء خدمات شخصية فيتم احتجاز مواطن وتعذيبه بسبب رفضه إعطاء كروت شحن مجانية لأمين شرطة[86]، صنعت الأسباب السابقة بظروفها وملابساتها حالة من العبث واللا معقول.

في بادئ الأمر كان الجزء الأعظم من ممارسات العنف مُتَرَكِّزًا في أقسام الشرطة ومقار الاحتجاز - باستثناء عنف الدولة - الذي تهاجم فيه الشرطة جماهير المواطنين في أماكنهم من دون أن تقصد شخصًا محددًا، داخل الأقسام كان أفراد الشرطة يستخدمون وسائل التعذيب المعروفة من ضرب

---

83 ـ مركز النديم: التعذيب في مصرحقائق وشهادات، ص10 - القاهرة 2002.

84 ـ المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: التقرير السنوي ـ 2008.

85 ـ مركز النديم، المرجع السابق.

86 ـ رضا عوض: أربعة أمناء شرطة يسحلون شابًا، جريدة صوت الأمة، 13 يوليو ـ 2009.

وصعق بالكهرباء وتعليق من الأيدي والأرجل، وما إلى ذلك من وسائل لا ضرورة هنا للاستفاضة في ذكرها.

تطورت الأمور بمرور الوقت، وظهرت في التسعينيات حالات كثيرة خرج فيها العنف من الأقسام إلى بيوت المواطنين، صارت الشرطة تبكر بحفلات العنف والتعذيب، فتبدؤها منذ اللحظة التي تصل فيها إلى الشخص المطلوب، لتقوم بتدمير ما يقع أمامها من أشياء وأيضًا من أناس[87]، الملاحظ أن مثل هذه الهجمات دائمًا ما تفوح بروح انتقامية مفزعة، فالفوضى التي تحدثها في المكان وطريقة الاقتحام ثم الاعتداء على جميع الساكنين وتحطيم الأثاث والاستيلاء على الأغراض الشخصية وتعمد الإهانة، هي في مجملها مظاهر تدل على وجود طاقة عنف وحشية مهولة لا تأخذ في اعتبارها إلا إثبات الوجود الصارخ، لم تهدف هذه التغيرات فقط إلى إشاعة الخوف، بل إلى محو كل من لا يقدم قرابين الطاعة وكل من لا يسجد أمام القوة والسلطة معلنًا الولاء الكامل.

الصياغة الجديدة التي تم فرضها لعلاقة الشرطة بالمواطن هي صياغة السيد والعبد، السادة الجدد هم من يملكون بسط الحماية على المختارين، وهم أيضًا القادرون على انتزاع الكرامة والكبرياء والحرية والثقة والاحترام والقيمة الإنسانية من أي شخص، كي تكتمل الصورة وتُرسَّم الحدود النهائية بين الطرفين؛ كان لا بد من وجود جمهور واسع ليشهد على ميلاد القوة التي لا تحكمها أية ضوابط والقدرة التي تستطيع ارتكاب أية أفعال.

بات من الضروري أن يظهر العنف الهادر في مكان عام، ليس القسم ولا البيت ولا درجات السلم، إنما في محل عمل المواطن المستهدف؛ على المقهى، أو وسط الشارع أو الحارة، أو حتى عند مَوقَف الأتوبيس؛ إذ يشهده العدد الأكبر من الحضور، بدلًا من أن يُعذَّب المواطن في أحد مقار الاحتجاز ثم يخرج منه ليلتزم الصمت خوفًا من إعادة الاعتداء عليه، صار من الأوفق أن يُعَذَّب أمام جمع من الناس بحيث تُكسَر إرادته إلى الأبد؛ بهذا التغيير يصبح من الأسهل تحقيق النجاح؛ إذ يتأكد الجميع من عدم جدوى المقاومة، فالفعل يحدث على رؤوسهم من دون أن يتمكن أحد من إيقافه، الأهم من هذه الرسالة الآنية رسالة أخرى بعيدة المدى؛ تتلخص في محو الصلة بين الشرطة والقانون من أذهان المتفرجين، فالشرطة فوق القانون الذي يعرفونه، نفوذ منفرد خارج الأطر الشرعية، يُطبِّق قواعده وأعرافه الخاصة بجميع الوسائل، مستخدمًا المواطن أداة من أدوات خدمته.

---

87 ـ مركز النديم: التعذيب في مصر حقائق وشهادات (2003- 2006)، ص29 ـ القاهرة 2007.

تنامي الحملات العقابية

اتسع نطاق الحملات العقابية التي تحدثت عنها سلفًا خلال التسعينيات وما بعدها، ربما تكون أحداث قرية البرلس في العام ألفين وثمانية من أقرب النماذج؛ شنت الشرطة على قرية البرلس حملة عقابية كبرى قامت خلالها باعتقالات عشوائية واسعة، واقتحمت البيوت وأطلقت القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي على الأهالي وأصابت بعضهم، سبب الحملة العقابية كان احتجاج أهالي القرية على إلغاء حصة الدقيق المقرر صرفها لهم على البطاقات التموينية[88]، إلى جانب البرلس يمكن رصد الكثير من الأحداث المشابهة، فهناك أحداث "سراندو" في العام ألفين وخمسة التي قُتلت فيها سيدة بعد تعدي ضابط عليها بالضرب في أثناء محاولة انتزاع الأرض من الفلاحين، وأحداث العريش التي انفجرت في العام ألفين وأربعة[89]، وهناك أحداث الكشح في العام ألف وتسعمئة وثمانية وتسعين، التي اشتهرت بحملة تعذيب مروعة ارتكبتها قوات الشرطة ضد مئات من أهل القرية في أثناء البحث عن متهم في جريمة قتل[90]، هناك أيضًا أحداث كفر الدوار، وأحداث قرية النزلة في التسعينيات، تعرضت قرية النزلة إلى الحصار وتحطيم المحال التجارية وإطلاق القنابل المسيلة للدموع وكبسولات الرش، وأصيب فيها عدد من الأهالي وأُشعِلَت النيران في منازلهم، سبب الهجوم على النزلة كان دفاع صبية القرية عن سيدة مسنة اعتدى عليها أحد أفراد الشرطة، أما أحداث دكرنس؛ فقد هاجمتها حملة قوامها ثلاثمئة من أفراد الشرطة في إطار الصراع على الأراضي مع الفلاحين، وقد أُحرِقَت خمسة منازل واعتُقِلَ اثنا عشر فلاحًا منهم سيدتان وفقد صبي إحدى عينيه[91].

تأسيس بعض الظواهر الإجرامية: بنهاية التسعينيات وبداية القرن الحادي والعشرين وضعت الأجهزة الأمنية اللبنة الأولى لميلاد ظاهرتين جديدتين على المجتمع المصري، أولاهما: تجميع الخارجين على القانون وأرباب السوابق الذين يوصفون بالبلطجية، والاستعانة بهم في القيام بأعمال عنف غير مشروعة ضد معارضي النظام؛ عن طريق هؤلاء البلطجية تم الاعتداء على أعضاء الاتحاد الحر من طلاب جامعة عين شمس خلال العام الدراسي 2006-2007، كما تم الاعتداء على

88 - المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، المرجع السابق.

89 - مركز النديم، المرجع السابق، ص83.

90 - عصام الدين حسن وآخرون: أزمة الكشح: بين حرمة الوطن وكرامة المواطن، كراسات ابن رشد، ص 75، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - 1999.

91 - المنظمة العربية لحقوق الإنسان: حقوق الإنسان في الوطن العربي - 1991.

نشطاء حركة 6 أبريل ومظاهرات حركة كفاية، بالإضافة إلى تدبير إحراق مقر حزب الغد بقنابل المولوتوف، والتدخل في الانتخابات التكميلية لمجلسي الشعب والشورى وانتخابات المحليات، كذلك كان للبلطجية دور مؤثر في تدبير عمليات العنف والسطو التي جرت في أثناء إضراب المحلة في أبريل من العام ألفين وثمانية[92].

على صفحات الجرائد تعددت الوقائع المنشورة في هذا الشأن، ولم تعد استعانة ضباط الشرطة بالخارجين على القانون مقصورة على المهام الأمنية؛ بل صارت وسيلة لقضاء المصالح والأغراض الخاصة، لم يعد غريبًا أن يلجأ فرد من أفراد الشرطة إلى بلطجي كي يساعده في تأديب شخص أو الانتقام منه بعيدًا عن عين القانون، مع مرور الوقت بدا الأمر كما لو أنه عمل روتيني سهل يتم اللجوء إليه لأتفه الأسباب، حتى إنه في العام 2009.. نشرت الصحف عن اتهام محام بالبحيرة لضابط وأمين شرطة بالاعتداء عليه في محطة بنزين بمساعدة أربعة من البلطجية فقط؛ بسبب اعتراضه على محاولة الأمين اختراق طابور السيارات متجاوزًا دوره[93]، توالت الحوادث المشابهة بعد ذلك، وأصبح التعاون بين الشرطة والخارجين على القانون تعاونًا معلنًا ومعترفًا به.

الظاهرة الثانية: هي استعانة الأجهزة الأمنية بمجموعات من الأفراد غالبيتها مكونة من الشباب، يتركز هدفها الأساسي في التحرش الجنسي بالنساء خلال أي عمل احتجاجي، قادت هذه المجموعات عمليات تحرش جماعية واسعة تحت سمع وبصر رجال الشرطة وفي حمايتهم، وقامت بهتك عرض النساء اللاتي خرجن إلى الشوارع في عديد من المواقع والمناسبات للاعتصام أو التظاهر، جاءت شرارة الانطلاق في يوم 25 مايو من العام ألفين وخمسة؛ إذ هاجم أفراد هذه المجموعات المتظاهرات المحتجات على التعديل الدستوري للمادة 76، وهو التعديل الذي وضع عراقيل مكثفة أمام الترشح لرئاسة الجمهورية، تم تمزيق ملابس المتظاهرات ومحاصرتهن والعبث بأجسادهن في الشوارع وعلى سلالم النقابات وفي جميع الأمكنة التي لجأن إليها للحصول على الحماية[94]، بعد حملة التحرش التي تمت برعاية الأجهزة الأمنية أطلق النشطاء الحقوقيون على يوم الاستفتاء على التعديل الدستوري اسم "يوم الأربعاء الأسود"، يبدو أن هذا الاسم سوف يظل ملتصقًا بذاكرة التاريخ طويلًا؛ فقد أصبح بمثابة توثيق لسابقة أولى، ربما تنفرد بها أجهزة الأمن

92 ـ عماد صيام: سياسات الاعتماد على البلطجية وتدمير جهاز الشرطة مؤامرة على الوطن. ورقة بحثية تم نشرها بجريدة البديل.

93 ـ محمد العيسوي: محامٍ بالبحيرة يتهم ضابطًا. جريدة الدستور 15 سبتمبر ـ 2009.

94 ـ مركز النديم. المرجع السابق. ص 129- 135.

المصري وسط العالم[95]، يكفي الآن ـ وبعد مرور ما يقرب من خمس سنوات ـ أن تُذكَر عبارة يوم الأربعاء الأسود كي يفهم المتحدثون الإشارة وما تستدعيه إلى الأذهان.

تلك السابقة الأولى لم تمثل استثناءً أو زلة انقضت؛ لكنها كانت بمثابة أول الغيث، وجدتها الشرطة وسيلة ناجحة لفض التجمعات وإلحاق الإهانة بالمتظاهرات على الملأ، فكررتها واعتمدتها ضمن وسائلها الأخرى، توالت المناسبات التي استدعت الاستعانة بخدمات المتحرشين، فمن المعترضات على تعديل الدستور إلى المحتجات من القيادات النقابية النسائية في شركة المحلة؛ كانت أساليب المواجهة الأمنية واحدة: التحرش الجنسي[96]، أصبح الأمر مستفزًا حتى أن المجلس القومي لحقوق الإنسان لم يجد مفرًا في تقريره السنوي الثاني من التعبير عن الأسف الشديد "لما شهده بعض التظاهرات والتجمعات السلمية من انتهاكات لحقوق الإنسان.. وصلت إلى المساس بأعراض المتظاهرات، وإلى التعدي على قواعد الأخلاق وقيم الشرف والحياء التي عرفها المجتمع المصري"[97].

من الواضح أن ظاهرتي الاستعانة بالخارجين على القانون وبمحترفي التحرش قد مثلتا تطورًا مهمًا في أساليب العنف والقمع الأمني، خصوصًا أن اللجوء إلى ترويع النساء عن طريق هتك أعراضهن هو اختراق لإحدى المحظورات التي كانت وربما لا تزال تلقى استنكارًا كبيرًا من المجتمع بمختلف طوائفه وفئاته.

تطور آخر قريب الحدوث: لجوء بعض أفراد الشرطة إلى تصوير عمليات التعذيب التي يقومون بها داخل الأقسام بعدسات الهواتف المحمولة، اللقطات المصورة يتم الاحتفاظ بها وتداولها فيما بين مرتكبيها أو يتم نشرها في الدائرة المحيطة بالضحية.. خروج مشاهد التعذيب من حيز الغرفة المغلقة ووصولها إلى الأقرباء والأصدقاء يُلحِق بالشخص المُنتَهَك هزيمة معنوية هائلة مهما كان تماسكه؛ هزيمة يفوق أثرها أشد الضربات، خصوصًا إذا ما احتوت على انتهاكات جنسية وهتك عرض أو اغتصاب، أحيانًا تظل الصور والمشاهد المختزنة ورقة رابحة يتم التهديد باستخدامها ما لم ينصع الشخص إلى ما يُطلب منه، في بعض المرات القليلة تسربت مشاهد لعمليات التعذيب يظهر فيها الجناة بوجوههم وأصواتهم صراحة، ربما حدث هذا عن عمدٍ بسبب بعض المشكلات والصراعات

---

95 ـ مركز النديم، المرجع السابق، ص127.

96 ـ عماد صيام، المرجع السابق.

97 ـ المنظمة العربية لحقوق الإنسان: حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي ـ تقرير سنوي ـ 2006.

الداخلية بين أفراد الشرطة، أو ربما للإساءة إلى الضحية أو لترويع الآخرين والتلويح بمدى القوة والنفوذ، أيًا ما كان الدافع؛ فقد أثارت هذه المشاهد ردود أفعال واسعة تجاوزت تحقيق الغرض من إذاعتها، وبغض النظر عن الأسباب والتفاصيل المحيطة بالأمر، فمن الواضح أن كمًا كبيرًا من عدم المبالاة قد أسهم في إذاعة هذه الصور، أغلب الظن أن هذه اللا مبالاة قد جاءت من شعور رجل الشرطة بأنه فوق المحاسبة، وأن أكثرية الجهات الرقابية تماثله تمامًا، ما هي إلا جزء عضوي من النظام لا يصح - تبعًا للعرف - أن تنتصر لمواطن ضده، بل ينبغي أن تحميه وأن تتواطأ معه إذا ما تطلب الأمر تواطؤًا، طبقًا للطريقة التي يُعَدُّ بها أفراد الشرطة ولثقافة القوة السائدة ولمفاهيم الرجولة والشجاعة المغلوطة، ربما تصبح صور وأفلام التعذيب مثارًا للتفاخر والمباهاة بينهم، بدلًا من أن تكون مدعاة للخجل والخوف من العقاب.

إن الميل للتستر على المخالفين لم يعد هو ذاته مستترًا، ماذا فعلت وزارة الداخلية ردًا على تسرب مشاهد التعذيب؟ اتخذ الوزير قرارًا بمنع دخول الهواتف المحمولة إلى أقسام الشرطة، صدر هذا القرار بعد أن عاقبت محكمة الجنح ضابطًا ظهر في إحدى اللقطات وهو يقوم بتعرية مواطن وهتك عرضه، أثارت اللقطات الرأي العام، نشرتها الصحف وتناقلتها الهواتف المحمولة وتقدم المواطن الضحية ببلاغ، ثم وصل الأمر إلى القضاء وجاء حكم المحكمة بالإدانة وبحبس الضابط الجاني لمدة ثلاث سنوات.

عمومًا قامت محكمة القضاء الإداري بإلغاء قرار الوزير الخاص بمنع الهواتف، وجاء في حيثيات الحكم أن مضمون القرار مخالف لقانون الاتصالات، وأن احتجاز الهواتف المحمولة الخاصة بالمواطنين والمحامين داخل أقسام الشرطة يمثل اعتداءً على حقوقهم الشخصية المنصوص عليها في الدستور، فأمرت المحكمة بتنفيذ الحكم بمسودته ومن دون إعلان.

إن قرار الداخلية الذي أُلغي هو نموذج واضح الدلالة، يشير بالأصابع العشرة إلى موضع الخلل ويفضح التوجه العام للنظام الساعي إلى التغطية على انتهاكات مؤسسته الأمنية في حق المواطنين بدلًا من العمل على إيقافها.

العنف الظرفي العشوائي

تغيرات جذرية وإضافة صادمة

بالنظر إلى الخصائص المميزة للعنف المنهجي الذي تمارسه الشرطة؛ فإن نهايات العام ألفين وثمانية قد شهدت إضافة نوعية، تنحى فيها أغلب هذه الخصائص جانبًا لتخرج صورة جديدة من العنف لا تتسم بالمنهجية المعتادة، لكنها تتخذ شكلًا عشوائيًا، وترتبط بظرف وقتيٍّ راهن، وفي إطارها صار ممكنًا أن يستل أحد أفراد الشرطة سلاحه الرسمي ليطلق النار على مواطن أعزل، بمقتضى موقف شخصي بحت، وبمنأى عن سياق العمل وظروفه، بل وفي غياب أي سبب منطقي أو ظرف قهري يدفعه لمثل هذا المسلك.

هناك عدد كبير من الحالات التي يمكن رصدها على مدار عام - تقريبًا - يبدأ منذ نهايات ألفين وثمانية، تشير إلى هذا الشكل الجديد، وتطرح حوله التساؤلات، فثمة إمكانية لاعتباره جزءًا من العنف الراهن الذي يسود المجتمع، وهناك أيضًا فرصة لاعتباره تطورًا طبيعيًا ومنطقيًا في منظومة العنف المنهجي، المستقرة منذ أمد طويل لدى الأجهزة الأمنية، الافتراض الثاني يبدو أقرب إلى المنطق، فالعنف المؤسسي يتفوق على العنف المجتمعي في عدد من النقاط التي تجعله مؤثرًا في ما حوله أكثر مما هو متأثر به، من بينها امتلاك الفاعل السلطة، والقدرة على المبادرة بالفعل، واكتسابه سمات خاصة بحكم الطبيعة العنيفة للمؤسسة التي ينتمي إليها، عمومًا.. فإن التسليم بهذا الفرض يعكس حدوث طفرة ما، أفرزت نمطًا سلوكيًا جديدًا لدى أفراد الشرطة.

قد تدور التساؤلات حول ما إذ كان هذا العنف الظرفيّ العشوائي سيمثل ظاهرة وقتية سرعان ماتتوارى جانبًا، أم أنه سيكمل مسيرته جنبًا إلى جنب مع العنف المنهجيّ المحكوم بشروط وخصائص محددة، ثمة طرح ثالث هو الأسوأ؛ فمع حالة الانفلات الأمني قد يتصاعد العنف الظرفي العشوائي ليصبح طاغيًا على الساحة وليس مجرد ظاهرة مرحلية أو صورة من ضمن الصور المتعددة للعنف.

تعريف

يمكننا أن نُعَرِّف الصورة الجديدة من العنف التي أضيفت إلى ترسانة الشرطة بوصفين متلازمين هما: الظرفية والعشوائية، ويأتي هذان الوصفان من كون العنف المتبع فيهما هو عنف غير منظم لا يلتزم منهجًا محددًا متعارفًا عليه، ولا يتبع مرتكبه آليات وخطوات يمكن التنبؤ بها، كما لا يمكن التكهن بهوية ضحاياه أو مواقعهم أو بتوقيت حدوثه أو احتمالات تعرض أي شخص له.. بمعنى آخر؛ هو عنف وليد اللحظة، لا يحدث بشكل متكرر من نفس الأفراد ولا يُعاد إنتاجه في المواقف نفسها والظروف المتشابهة، تنتفي عنه صفة العمدية، ولا يتم اختيار ضحيته، أو الوسيلة أو الأداة المستخدمة فيه مسبقًا، ولا يوجد هدف عام سابق التبلور وراء ارتكابه.

في الآونة الأخيرة.. ظهر عدد من الحالات تعرض فيها مواطنون عاديون لعنف ظرفي عشوائي من قبل أفراد الشرطة، ولا يمثل هذا العدد نسبة كبيرة إذا قورن بحالات العنف المنهجي؛ لكنه جدير بأن يؤخذ بعين الاعتبار، خصوصًا إذا ما التفتنا إلى حقيقة أن هذا الشكل من العنف لم يكن مطروحًا على الساحة في السنوات الماضية، وسوف يتم تناول ثلاثة فقط من الحالات التي وقعت ما بين نهاية العام ألفين وسبعة ومنتصف العام ألفين وتسعة تقريبًا على سبيل المثال، ارتكبها ثلاثة من ضباط الشرطة، وتناقلتها وسائل الإعلام، وصدرت فيها أحكام بالإدانة، سيأتي الحديث عن تفاصيلها في الجزء التالي.

استعراض لبعض حوادث العنف الظرفي العشوائي

إن تناول الحوادث الثلاث في هذا الجزء يهدف تحديدًا إلى فحص طبيعة العنف فيها، ودراسة الظروف المحيطة بها، والدوافع التي أدت إليها، واستخلاص خصائصها، ومقارنتها بخصائص العنف النمطية التي درجت الأجهزة الأمنية على اتباعها، للوصول إلى ما إذا كان يجوز إطلاق وصفيّ الظرفية والعشوائية عليه ووضعه في إطار مستقل، أم أنه لا يزال يقع في نطاق جرائم العنف المنهجي؟

الواقعة الأولى لقى فيها مواطن مصرعه، بعد أن استل ضابط شرطة سلاحه وأطلق عليه

الرصاص[98]، والضحية هو لاعب كرة يد بمنتخب مصر، والجاني ضابط شرطة بقسم الجيزة، والإصابة على هيئة طلق ناري في البطن أدى إلى الوفاة، ووسيلة العنف المستخدمه كانت السلاح الرسمي للضابط، أما السبب فمشاجرة على أولوية المرور بين أخوي كلٍ من الضحية والضابط.

الواقعة الثانية لقي فيها مواطن آخر مصرعه، بعد أن أطلق عليه ضابط شرطة الرصاص في الشارع[99]، والضحية هو سائق تاكسي، والجاني ضابط شرطة بحراسات مجلس الوزراء، والإصابة طلق ناري بالرأس أدى إلى الوفاة، ووسيلة العنف المستخدمة كانت - أيضًا - السلاح الرسمي للضابط، أما السبب؛ فمشاجرة بين الطرفين أسفل بيت الضابط لرغبته في إبعاد الضحية وصديقه عن الشارع.

الواقعة الثالثة هي سب وإهانة مواطن وصعقه بعصا كهربية من ضابط شرطة[100]، والضحية قاضٍ بمجلس الدولة، والجاني ضابط شرطة بإدارة المنافذ، وقد لحقت بالقاضي إصابات ظاهرية متعددة ناتجة عن الاشتباك؛ إذ كانت وسيلة العنف المستخدمة عصا كهربائية في حيازة الضابط، أما السبب فكان خروج القاضي من سيارته لمعاتبة الضابط الذي صدمها.

تحليـــــل

بالنظر إلى الحوادث الثلاث السابقة، يمكننا أن نستخلص عددًا من السمات المشتركة بينها، فالدافع لاستخدام العنف فيها جميعًا لم يكن دافعًا مهنيًا، كما لم يكن لأي من المواقف الثلاثة التي حدثت طابع أمني دارج أو متعارف عليه بين ضباط الشرطة، إذ يمكن تطبيق منهج منظم أو آليات واضحة للتعامل معه، وقد انتفت كذلك صفات القصدية والتعمد والتخطيط المسبق لارتكاب الفعل لدى الضباط الثلاثة، فلم يختر أحدهم أيًا من الضحايا بعينه من دون الآخرين لممارسة العنف عليه، وإنما تم الأمر بشكل عشوائي، ومن دون وجود نية مضمرة لإيذاء الضحية، بل ومن دون سابق معرفة بها؛ إذ جاء العنف وليد اللحظة، وفي الجرائم الثلاث لا يمكن أيضًا الاتكاء على وجود أسباب

---

98 - شيماء القرنشاوي: المحكمة: الضابط قاتل لاعب اليد لم يكن في حالة من الاستفزاز. جريدة المصري اليوم، 6 يوليو - 2009.

99 - سامي عبد الراضي، مصطفى المرصفاوي: النيابة تتهم ضابط حراسة مجلس الوزراء بقتل سائق إمبابة عمدًا.. وتأمر بحبسه. جريدة المصري اليوم، 21 نوفمبر - 2008.

100 - شيماء القرنشاوي: مد أجل الحكم في استئناف الضابط المتهم بالاعتداء على قاضي مجلس الدولة. جريدة المصري اليوم، 30 نوفمبر - 2008.

ودوافع منطقية أو ذات قيمة - حتى إن كانت نسبية - تبرر استخدام هذا العنف المفاجئ الصادم، ويلاحظ صدور حكم بالسجن المشدد لعشر سنوات عن تهمة القتل العمد في الحالة الأولى، وجاء في حيثيات الحكم أن الجاني لم يكن في حالة استفزاز تستدعي إطلاق النار، وأن القتيل قد ألقى العصا التي كان يحملها فور رؤيته سلاح الضابط الناري محاولاً تهدئته[101]، وفي الحالة الثانية وجهت النيابة للضابط تهمة القتل العمد، ويلاحظ كذلك صدور حكم بالسجن شهرين مع الشغل والتعويض المدني على الضابط في الحالة الثالثة[102]؛ بتهمة استعمال القسوة والتعدي بالضرب والسب، بينما رُفضت الدعوى المدنية المرفوعة منه ضد القاضي؛ ما يدل على أن العنف أتى من طرف واحد (الضابط) ولم يكن متبادلا[103].

ولم يدفع المسؤولون في وزارة الداخلية بالمبررات المعتادة لحماية مرتكبي جرائم العنف من أفراد الشرطة، التي منها على سبيل المثال؛ اعتبار الحادث مجرد خطأ عرضي، يُسمَح بوقوعه على هامش ممارسة الضابط لمهام عمله، وغياب مثل هذه الدفوع يؤكد ارتكاب الجرائم بمنأى تام عن الصفة الوظيفية، كما تؤكدها الأحكام الصادرة، وبالنظر إلى تلك السمات المشتركة؛ فإننا نجد أنفسنا أمام نوع مختلف من العنف، عنف تفاعلي يرتبط بوقوع ظرف غير معلوم المكان أو التوقيت، سواء بالنسبة إلى الجاني أو الضحية، وبالتالي فهو يحوز صفة العشوائية بجدارة.

بين العنف المنهجي والظرفي العشوائي

يمكننا من خلال التعريفات والأمثلة التي تم استعراضها عقد مقارنة بسيطة بين عنف الأجهزة الأمنية المنهجي المنظم من ناحية، والعنف العشوائي الظرفي الذي يرتكبه أفرادها من ناحية أخرى، وذلك عن طريق تحليل العناصر الثابتة في كل منهما، تتألف هذه العناصر من الفاعل والسياق الذي تم فيه الفعل، ثم المنهج والأدوات المستخدمَين، وأخيرًا.. المكان.

101 ـ شيماء القرنشاوي: المحكمة: الضابط قاتل لاعب اليد لم يكن في حالة من الاستفزاز، جريدة المصري اليوم، 6 يوليو ـ 2009.

102 ـ شيماء القرنشاوي: مد أجل الحكم في استئناف الضابط المتهم بالاعتداء على قاضي مجلس الدولة، جريدة المصري اليوم، 30 نوفمبر ـ 2008.

103 محمد عزام: تأييد حبس ضابط شهرين لاتهامه بضرب مستشار بمجلس الدولة، جريدة المصري اليوم، 29 ديسمبر ـ 2008.

الفاعل

إذ ما نظرنا في المقام الأول إلى مرتكب الفعل؛ وجدنا أن الفاعل في أغلب حالات العنف المنهجي يتكون من عدد من الأشخاص، في حين أن الفاعل في حالات العنف الظرفي السابق ذكرها هو دائمًا شخص واحد، في النوع الأول يحدث أن يشترك أمناء الشرطة والمخبرون والضباط معًا في ممارسة العنف، وفي النوع الثاني يقتصر الفعل على واحد منهم، وهو من الشريحة الأعلى - ضابط شرطة - في الحالات التي تم تناولها.

السياق

بالنظر إلى السياق الذي يتم فيه الفعل؛ فإن العنف المنهجي يتميز بوجود مقدمات ونتائج وتفاصيل، وقد تستبقه بفاصل زمني بعض الأحداث والملابسات، كما تليه تبعات وردود أفعال تستمر وتتواصل ربما لأعوام متتالية، أما المقدمات أو الأحداث المُمَهِّدة؛ فهي كثيرة وتشمل جميع دوافع التعذيب التي جاءت قبل قليل، ومنها وقوع جريمة ينقصها متهم، رفض الضحية الانصياع لرغبات بعض أفراد الشرطة التي منها الإرشاد عن آخرين، أو تصعيدها لتظلم من إساءة معاملتها أو لتقديمها بلاغًا ضد أحد أفراد الشرطة إلى النيابة أو المحامي العام، إلى جانب طائفة من الأسباب الاخرى التي لا مجال لحصرها.

أما التبعات والعواقب؛ فقد تشمل التعرض لاضطهاد شديد متواصل، وربما يصل الأمر إلى إعادة الكرّة واحتجاز الضحية وتعذيبها لمرات ومرات، ويكون الأمر أكثر سوءًا بالنسبة للحالات التي تصر على عدم الخضوع وترفض التنازل عن حقوقها[104] / [105]، وربما يستمر مسلسل الاضطهاد لوقت طويل إذا قررت الضحية متابعة الصمود، وفي بعض الحالات يتعرض مرتكبو الجرائم المعروفون للشرطة إلى الاعتقال المتكرر والتعذيب، والمقدمات هنا معلومة، ففي نهاية العام لا بد من إيجاد متهمين للقضايا المفتوحة أو التي لا تزال بلا فاعل، ومن ثم يصبح المسجلون لدى الشرطة عرضة للعنف المنهجي بهدف حملهم على الاعتراف بارتكابها، ثم تقديمهم للنيابة وإغلاق الملفات وتسديد

104 ـ مركز النديم: التعذيب في مصر شهادات وحقائق (2003- 2006)، ص41- القاهرة 2007.

105 ـ مركز النديم: التعذيب في مصر حقائق وشهادات، ص79 ـ القاهرة 2002.

الخانات الخاوية، ويتم تعذيب بعضهم ومطاردته في جميع الأماكن التي قد يقصدها لإجباره على العمل مرشدًا، ويستمر هذا المسلسل -أيضًا- لفترات طويلة، وتصبح هناك علاقات متشابكة ومعقدة بين الشرطة والمسجلين في دفاترها خارجين على القانون.

أما في حالة العنف العشوائي؛ فإن الأمر يقتصر على التفاصيل اللحظية للحدث ولنتائجه من دون مقدمات أو وقائع سابقة تمهد له، كما هو الوضع في الحوادث الثلاث المذكورة، فليس من سابق معرفة بين أي من أطرافها، وما من غرض يدفعها للالتقاء.

ربما تلحق بالطرف المجني عليه بعض التبعات، لكنها في الأغلب تنتهي بمحاولة تسوية الوضع الذي آلت إليه الأمور، إما عن طريق الاعتذار والتعويض المادي مقابل التنازل عن الإجراءات الرسمية، أو عن طريق التهديد باللجوء لممارسة العنف المنهجي والاضطهاد إذا رفضت الضحية التسوية، والاحتمال الأخير قد لا يصلح أبدًا إلا إذا كانت الضحية في وضع ضعيف يسمح بتهديدها، ويقودها إلى الرضوخ وقبول الوضع، الأمر الذي لم يكن ممكنًا أو حتى واردًا، على الأقل في حالتين من الثلاث حالات السابقة.

المنهج والأدوات

يختلف المسار العام في حالات العنف المنهجي عنه في حالات العنف الظرفي العشوائي، ففي العنف المنهجي توجد خطوات وأساليب وأهداف متعارف عليها لدى الأجهزة الأمنية المتعددة، بل ومسميات ورموز تشير لبعض الطرق المستخدمة لإيذاء الضحايا، وعلى سبيل المثال؛ فإن اصطلاح «حفل الاستقبال» هو مسمى متعارف عليه، يرمز إلى وقائع الضرب المبرح التي لا يمكن الهروب منها، والتي يتعرض لها كل شخص يتم احتجازه، كونها جزءًا من التقاليد المتبعة لدى أفراد الشرطة في الغالبية العظمى من الأقسام[106]، أما بالنسبة للأدوات والوسائل فهي متماثلة في جميع الأمكنة التي يتم فيها التعذيب، فالعصي والسياط والقيود مفردات ثابتة لا تتغير من مكان احتجاز إلى آخر، والوسائل المتبعة لا تختلف بين أقسام الشرطة جميعها، منها ما هو مادي مثل تعصيب العينين والضرب والحرق والصعق والحرمان من الطعام والشراب وقضاء الحاجة والتعليق من الذراعين،

106 ـ مركز النديم، المرجع السابق، ص25.

ومنها ما هو نفسي مثل التهديد بالإيذاء أو القتل أو إلحاق الضرر بالأقرباء.

أما حالات العنف الظرفي العشوائي، ونحن لا نزال نتحدث عن النماذج الثلاثة السابقة؛ فإن الفاعل لجأ فيها جميعًا إلى أقرب الوسائل المتاحة، وفي حالتين كانت أقرب وسيلة هي الأقوى في الوقت نفسه (السلاح الناري)؛ إذ ضمنت له التفوق السريع الكاسح، وحسمت الموقف لصالحه في لحظات من بداية وقوع الحدث، وعلى كل؛ فإن اختيار الوسيلة لم يكن اختيارًا مسبقًا مدروسًا؛ بل هو - أيضًا - اختيار انفعالي يتسم بالعشوائية، لم يكن للضحية أن تتنبأ به إلا من خلال معرفة طبيعة عمل الجاني وتوقع الأسلحة التي قد يحملها، بل وتوقع استخدامه لها في ظل إحساسه المطلق بالقوة والسيادة.

ولا يفوتنا هنا أن العنف المنهجي يتميز بوجود تاريخ طويل، والخبرات والتجارب المتعلقة به يكتسبها فرد الشرطة عن طريق الممارسة الفعلية أو نقلًا عن الأقدم منه، أما العنف «الظرفعشوائي».. فينقصه بالتأكيد وجود خطة واضحة وخطوات معلومة تمكن الفاعل من السير على هداها.

المكان

نأتي أخيرًا للمكان الذي غالبًا ما يرتبط بالضحية في حالات العنف المنهجي، إذ لا يخرج في معظم الحالات عن المنزل أو الشارع الذي تقطنه أو محل العمل، وقد يرتبط كذلك بمسرح وقوع جريمة قريب يمكن أن تتهم الضحية بارتكابها، وبالطبع فإن المكان الأساسي لممارسة العنف المنهجي هو أقسام الشرطة وجميع مقرات الاحتجاز، أما العنف الظرفي العشوائي؛ فبطبيعته يمكن أن يحدث في أي مكان من دون اشتراط ارتباطه بالضحية أو بالجاني، وقد جرت الحوادث الثلاث في شوارع مختلفة أحدها يرتبط بمحل إقامة ضابط الشرطة لا الضحية.

مما سبق؛ فإن صفة المنهجية تُطلَق على العنف الذي يتعرض له المواطنون من قبل الشرطة؛ لأنه يتم بشكل متكرر نمطي كما لو كان جزءًا أصيلًا من عملية الاحتجاز من دون انفعال لحظي وفي وجود اتفاق ضمني مسبق وتواطؤ من الحاضرين، وموافقة غير معلنة من المسؤولين، وباستخدام الأدوات والأساليب ذاتها، بل والمسميات، أما صفتا العشوائية والظرفية، فيمكن إطلاقهما كما في الحوادث الثلاث السابقة على العنف الذي يتعرض له شخص بالمصادفة ومن دون مقدمات تستغرق

فترة زمنية طويلة، وفي مواقف لا تستدعي عنفًا جسديًا لحلها، فإطلاق النيران على رأس شخص من سلاح رسمي لا يباح استخدامه خارج إطار العمل المتعارف عليه، وفي غياب ظروف قهرية تدفع لاستخدام السلاح في تلك اللحظة، هو فعل عنيف عشوائي مفاجئ، وظرفي.

إن خصائص حوادث العنف الثلاث محل الدراسة والتحليل، تختلف كثيرًا عن الخصائص المعروفة للعنف المنهجي،؛ إذ لا يمكن تكييفها في إطاره، بل هي تستحق إطارًا خاصًا بها، يعبر عن هذا الاختلاف، ويستوعب جوانب أخرى ربما لا تزال خافية.

آليات تَكَوُّن العنف الظرفي العشوائي

إن محاولة البحث عن الأسباب والدوافع التي أدت إلى ظهور العنف الظرفي العشوائي داخل المنظومة الأمنية؛ لهو أمرٌ جديرٌ بالاهتمام، فإذا سلمنا بوجود حوادث عنف كثيرة في المجتمع ؛، فمن غير المقبول أن يأتي أكثرها فقدانًا للاتزان من أفراد الشرطة، الذين يفترض فيهم مواجهة حوادث العنف والسيطرة عليها لا ارتكابها.. يُفتَرض في الوقت ذاته أن رجل الشرطة هو الأكثر انضباطًا والأكثر تحكمًا في سلوكياته، والأقدر على ضبط النفس.. على الأقل خارج إطار عمله؛ فإن انتفى هذا كله دلّ على حدوث تطور حقيقي في مسلك المنتمين إلى أجهزة الأمن والقائمين عليه، ما يجعل ممارسات العنف تنتقل من داخل إطار العمل الرسمي إلى خارجه متخلية عن المنهج، وعن الخصائص التي تميزها مكتسبة سمات جديدة تختلف عن المتداولة.

لتفسير هذا التطور يمكن الوقوف أمام مرحلتين مختلفتين، تتعلق المرحلة الأولى بكيفية إعداد الطالب قبل أن ينضم رسميًا إلى العاملين بجهاز الشرطة؛ من أجل ممارسة العنف المنهجي، وهي مرحلة سوف يتم الحديث عن خطواتها العملية لاحقًا بشيء من التفصيل، وسنكتفي هنا باستعراض جوانبها النفسية، المرحلة الثانية تتعلق بتطور السلوك العنيف المنهج بعد إرسائه، وبالخطوات التي يمر خلالها حتى يصل الفرد الضالع فيه في النهاية، إلى الإقدام على العنف الظرفي العشوائي بيسر.

المرحلة الأولى:

(الإطار النفسي والاجتماعي لممارسة العنف المنهجي)

تبدأ منذ اللحظات التي يتعلم فيها طالب كلية الشرطة أن ممارسة العنف سوف تصبح جزءًا أصيلًا من عمله المستقبلي، مرورًا بالتغيرات التي تطرأ على سلوكه خلال العمل، والتحولات التي تشهدها شخصيته، والمبررات التي تساق إليه والتي يجنح للاقتناع بها كي يضفي صبغة الشرعية على ما يقوم به من عنف، من دون أن يتعرض لتردد أو ارتباك نفسي[107]، في هذه المرحلة يُحمّل الفرد بيقين كامل لكونه يعمل لصالح الوطن ولفرض النظام والأمن والاستقرار، ومن ثم تصبح ممارسة العنف والتعذيب ضد كل من يرغب في زعزعة المفردات السابقة أمرًا واجبًا ومشروعًا لحماية الآخرين، وفي ظل الأوضاع الحالية المتدهورة؛ فإن القطاع العريض من المجتمع صار يمثل القسم الذي يعمل على زعزعة وهدم الاستقرار السطحي، وبالتالي يُعرف بأنه معادٍ للنظام، ما يجعل الأمر مثيرًا للسخرية؛ إذ لنا أن نتصور أن عمل الشرطة بات يتلخص في حماية النظام من المجتمع بدلًا من حماية المجتمع ذاته.

وبشكل عام.. فإنه يمكن تلخيص الآليات والتقنيات النفسية المستخدمة في وضع إطار مقبول يبرر ممارسة العنف المنهجي[108]:

1. إضفاء المشروعية على ممارسة العنف والتعذيب، كأن يصبحا لازمين لحماية الوطن – الممثل في النظام القائم – من المسيئين إليه والحاقدين على إنجازاته والراغبين في إشاعة الفوضى وهدم الاستقرار، وخلخلة الأمن العام.
2. تحديد الفئات التي ستعدّ خطرة على استقرار الوطن والنظام، وهي التي سيتم لاحقًا اضطهادها واستباحة تعريضها لممارسة العنف المنهجي بأشكاله المتنوعة، من دون أية ضوابط أو محاذير.
3. الرفع من شأن القائمين بممارسة العنف المنهجي والتعذيب ورؤسائهم سواء كانوا ضباطًا

107- Abdel Aziz, B.A. (2005): Psychological consequences of torture with special emphasis on PTSD. Ein Shams University.

108 - Kelman, H.C. (1994). Politics of pain: torturers and their masters. In: Crelinsten, R.d. and Leiden,A.P. (eds). Torture vol.4, no.1,pp 38.

أو أمناء شرطة أو مخبرين، وتصنيفهم كقوة شرعية، موجهة لفرض الأمن والاستقرار، وتعتبر في هذا الإطار قوة تقوم بمهام نبيلة وتضحي براحتها في سبيل الوطن مستخدمة جميع السبل والوسائل.

بعد تطبيق الخطوات الثلاث، يصبح إيجاد المبرزات المنطقية للتعذيب وممارسة العنف المنهجي أمرًا سهلًا وبسيطًا، وهي مبررات يتم التذرع بها هربًا من مواجهة الذات ومواجهة العقوبات في حال ثبوت ممارسة الجريمة، وربما يكون النموذج الأقرب على نجاح الخطوات السابقة في إبراز أهمية العنف ووجوب استخدامه؛ هو نموذج جنود الأمن المركزي الذين يتم إقناعهم بأنهم يهاجمون المتظاهرين لحماية الوطن من شرورهم، ولأنهم من الكفرة "الشيوعيين"، ولأنهم "فاسدون"، ولأنهم "يسيؤون لسمعة مصر"، ولأنهم يتعاملون مع دول أجنبية فاسقة "تعادي الرسول والدين"، وما إلى ذلك من مبررات تُساق تبعًا لاختلاف ثقافة الفرد وخلفيته ومعتقداته، عمومًا.. فإن هذه الفئة من الجنود لا يسمح لها باتخاذ أي قرار أو القيام بأية مبادرة ويكتفى منها باتباع الأوامر وتنفيذها.

الأسباب التي تُعطى للجندي الأميّ تختلف بالتأكيد عن تلك التي يتم بها إقناع ضابط.

على سبيل المثال: يبرر الضابط حديث التخرج الذي يعمل بقوات الأمن المركزي استعداده للهجوم بقواته على عدد من المعتصمين تبريرًا مثيرًا للتأمل؛ فقد ذكر أن القيادات العليا أخبرته بأن للمعتصمين مطالب وأن الدولة لن تحققها في أي وقت، وبالتالي؛ فإن استمرار الاعتصام لن يحقق نتيجة لكنه قد يضر، فحينما يدرك المعتصمون أن الدولة لن تستجيب لمطالبهم قد يخرجون في مظاهرة، والمظاهرة قد تضم عناصر مخربة، والعناصر المخربة سوف تهشم السيارات والمتاجر وتسرقها وتخرب البلد، فالأجدى أن يتم التعامل مع المعتصمين بأقصى سرعة وتفريقهم عن طريق الضرب أو القنابل المسيلة للدموع وقايةً من أي تطور غير مأمون العواقب[109]، وقد تَطَرّقتُ في كتابات سابقة إلى الجوانب النفسية الخاصة بكل مستوى من مستويات المنظومة الأمنية، بدءًا من القائم بالعنف المباشر، وهو في الأغلب يحتل الدرجة الأدنى في السلم الوظيفي، ثم الذي يتولى إصدار الأمر، وعادة ما يكون من الضباط وأخيرًا آليات النظام السياسي وتوجهاته[110].

---

109 ـ حوار خاص مع أحد الضباط حديثي التخرج، ويعمل بقوات الأمن المركزي، القاهرة 2009.

110 ـ ما وراء التعذيب: الجوانب السياسية والنفسية، دار ميريت للنشر- 2007.

المرحلة الثانية:

(الإطار النفسي والاجتماعي لممارسة العنف الظرفي العشوائي)

في تلك المرحلة قد ينتقل الشخص الذي صار قادرًا على ممارسة العنف المنهجي بسلاسة ويسر إلى مرحلة أخرى أشد وطأة وشراسة، يتوحّد فيها تمام التوحّد مع السلطة، وينتقل من العمل للحفاظ على القانون الذي درسه بكامل نصوصه، ليصبح هو نفسه جزءًا من هذا القانون، عادة ما تختفي الفواصل ما بين الثلاثة (السلطة والقانون والفرد)، ويتم الاندماج الجزئي فيما بينها؛ الأمر الذي يؤدي بالفرد إلى ازدياد إحساسه المكتسب بالتفوق والتميز عن الآخرين، ويصيبه لاحقًا خلل في تقييمه وتقديره لذاته[111]، ومن ثم؛ يفشل في إدراك الحدود التي ترسم سلطاته وقدراته وصلاحياته؛ عند هذه النقطة يأخذ التطور في شكل العنف مجراه، وتتوارى الحاجة للآليات والتقنيات النفسية التي تم استخدامها سابقًا لممارسة العنف المنهجي، إذ لا تصبح هناك ضرورة لوجودها، فتسقط فكرة التقسيم إلى دولة ونظام وأعداء، ليحل محلها تقسيم آخر قائم على الفردية، يوضع فيه الشخص المتوحد بالسلطة والقانون مقابل المجتمع بأكمله، وفي السياق نفسه تسقط الأسباب والدوافع التي تبرر العنف المنهجي والتي تتعلق بأهداف عامة فضفاضة مثل حماية الاستقرار والسلام الاجتماعي، لتحل محلها دوافع شخصية بحتة، تتميز في حالة العنف الظرفي العشوائي بكونها ذات نطاق محدود لا يمتد ليشمل آخرين، ولا تخرج هذه الدوافع في الواقع عن التقدير المبالغ فيه من الشخص لذاته وقيمته التي صارت مستمدة من قيمتي السلطة والقانون، وبمرور الوقت، يتحول الاندماج الجزئي بين السلطة والقانون والفرد إلى اندماج تام وكامل، ثم يحل الفرد بسلطته المطلقة محل القانون، ولا ضير بعد هذا أن يلقي القانون جانبًا وأن يستن الشخص قانونه الخاص، وأن يعمل على تنفيذه بوسائله التي يراها صالحة، سواء كانت من أدوات عمله الرسمي أو لم تكن، إن مثل هذا التطور السلوكي إنما يعبر عن تراكمات نفسية واجتماعية خطيرة أدت في نهاية الأمر إلى خلل هائل، وأظهرت هذا النوع من العنف الصارخ الذي يجعل من مهمة تقويمه ضربًا من المستحيل.

---

111 - Herma, J.L. (1992). Trauma and recovery. New york, Basic books.

دلالات ومؤشرات

حينما يسقط المواطنون قتلى برصاص الشرطة في حوادث عنف فلا يمكن توقعها، وحينما يصاب آخرون بالطريقة ذاتها في وقت زمني قصير؛ فإن البحث فيما وراء هذه الحوادث يكتسب أهميته، ليس فقط من أعداد المصابين والقتلى، وإنما من كونه يعطي بعض المؤشرات لما هو قادم على الطريق، علّ أحدًا يتمكن من تقويم المسار وإحداث تغيير ما، أو على الأقل تخفيف الآثار المتوقعة، بالعودة إلى الحوادث الثلاث السابقة؛ يمكن الإشارة إلى بعض الملحوظات والمؤشرات التي قد تحمل دلالة مفيدة فيما يخص العنف الظرفي العشوائي.

الملحوظة الأولى.. تكمن في استخدام السلاح الرسمي لضباط الشرطة الثلاثة في الأمثلة السابقة أداة لارتكاب العنف، وهو ما يظهر عدم قدرتهم على التفرقة ما بين استخدام السلطة والنفوذ المتاحين لهم في أثناء تأدية وظيفتهم، وحقيقة كونهم مواطنين عاديين لا يحق لهم استغلال النفوذ والسلطة واستخدام الأدوات والوسائل المتاحة لهم بمقتضى وظائفهم في حياتهم العامة، وفي غير الظروف والملابسات المصرح لهم باستخدامها فيها، الملحوظة الثانية.. تتعلق بالأسباب الظرفية المباشرة التي أدت إلى وقوع العنف، وهي إذا ما عدنا إليها وجدناها أسبابًا تتصف بالبساطة الشديدة، بل وبالتفاهة في إحدى الحالات -إن جاز الوصف، إن إمكان استثارة ضابط الشرطة بسهولة شديدة يرسم علامات استفهام أمام قدرة رجل الأمن على ضبط النفس في حياته العادية، وأيضًا أمام طريقة تعامله مع المتهمين والمذنبين من موقعه الوظيفي، الملحوظة الثالثة.. تتعلق برد الفعل المفاجئ المتمثل في لجوء كل من الضباط المتهمين إلى استخدام السلاح الرسمي الخاص به، تارة سلاح ناري وتارة عصا كهربية، إنه أمر يعكس إشكاليتين؛ أولاهما: الميل الشديد إلى السيطرة واستخدام القوة في حسم المواقف من دون التفكير في النتائج والعواقب التي قد تنجم عنها، وثانيتهما: تكمن في انعدام تقدير حجم المشكلة، وبالتالي المبالغة في رد الفعل الذي يفوق حجم الأزمة وأبعادها، الإشكاليتان تتنافيان مع الصفات المطلوب توافرها في أي رجل أمن أُعدّ وُدرّب واختُبر سنوات أربع هي فترة الدراسة في الكلية، وألحق بالعمل وتسليمه السلاح وائتمانه على سلامة الآخرين، الملحوظة الرابعة.. تتعلق بصورة الأفراد المنتمين إلى الأجهزة الأمنية لدى أنفسهم، وهي صورة ربما ينقصها الكثير من الاعتدال والإدراك الموضوعي.

هناك مرحلة يشعر فيها المرء بأنه فوق كل شيء، وبأنه غير خاضع لأي قوة أو سلطة أعلى منه،

وبأنه هو السلطة.. فتصبح لرغباته وتصرفاته قدسية خاصة، ويوضع من يعارض أفعاله في موقع المخالف للقانون؛ فيكون مستحقًا العقاب الفوري.

الفصل الثالث

كيف ينظر المواطن إلى الشرطي؟

الصورة الحالية للشرطي في وعي الناس

الحقيقة أن صورة الشرطي في ذهن المواطن صارت مغطاة بكثير من الأتربة والغبار، رغم أنها بدت جديرة بالاحترام في عقود سابقة، لكن اليوم لا يجد كثيرٌ من الناس في أنفسهم ما يستدعي الشعور بالتقدير والامتنان تجاه كل ما يمت لجهاز الشرطة بصلة، من المؤكد أن العنف الذي ارتبط في وعي المواطن بالشرطة قد أسهم في تأكيد شعوره السلبي تجاهها، لكن ثمة عوامل أخرى تلعب أيضًا دورًا كبيرًا في تشكيل هذه الصورة، منها ما يتعلق بالسلوكيات العامة لأفراد الشرطة، ومنها ما يتعلق بالتوجهات والسياسات التي يتبعها الجهاز.

أبدأ بالحديث عن المظهر العام لرجل الشرطة، وإن لم يكن هو العامل الأكثر أهمية؛ لكنه على كل حال الأسهل من جانب محاولة التدارك والإصلاح، المقصود بالمظهر العام هو الملبس والصحة والهيئة التي يبدو عليها الشرطي: وقفته ومشيته وانتباهه والثقة التي تلوح على وجهه، لا يتمتع الكثير من الفئات العاملة بجهاز الشرطة بالسمات الملائمة على الإطلاق، على سبيل المثال لا يمكن إغفال المظهر شديد الفقر للعسكري الذي يقف حارسًا على بنك أو منشأة مهمة، أو البؤس على وجه ذلك الذي يجلس محني الظهر في الصندوق الخلفيّ لسيارات الشرطة، ثم ـ وعلى الأخص ـ الجندي السارح الذي ينظم المرور متكئًا على أعمدة الإشارات أو جالسًا في كشك خشبيّ ضيق ومتهالك، فرد الشرطة الذي ينتمي بحكم تعيينه إلى فئة من الفئات السابقة بائس الطلعة في معظم الأحيان، شاحب الوجه، متطلع لما حوله إما في تعاسة أو اشتهاء، يستبق رواد البنوك بعبارة "كل سنة وأنت طيب يا بيه".. أو يطلب من الناس في سياراتهم أن يجودوا عليه بكبريت أو بسيجارة، ويرفع يديه بالتحية إذا مرت عربة فاخرة يتوقع أن يناله منها مال أو حتى طعام، رداؤه دائمًا غير مهندم تظهر ملابسه الداخلية من بين الأزرار التي سقطت منذ زمن، ويلفت النظر حذاؤه الميري المترب متآكل الحواف، لا يمكن أن يلمح المواطن على وجهه علامات الصرامة أو الثقة، ولا يحسبه أحد منتبهًا لما

يجري حوله، بل إن الناس يتندرون بفكاهة أن المكان الذي يقف فيه عسكري المرور يصيبه الارتباك، فهو يشير بذراعيه في اتجاهات متقاطعة غير مفهومة لا علاقة لها بتنظيم المرور في جميع الأحوال.

الصورة الكلية مثيرة للشفقة على جميع المستويات، لا يمكن بأي حال أن تبعث على الاحترام، لكنها قد تدفع المرء إلى التعاطف مع صاحبها أوالتصدق عليه، لا يمكن للمواطن أبدًا أن يثق في قدرة هذا الشرطي على حمايته أو على فرض القانون بأي طريقة لا بالقوة أو بالتوسل، الشكل الرثّ المؤسف الذي هو عليه يسهم في تجاهل الجميع لوجوده، بل وأحيانًا يهون من أمر الاعتداء عليه وعلى القانون الذي يمثله، كم من مراتٍ تعدى فيها سائق عربة على جندي المرور باللفظ وبالضرب أيضًا!

يرى المواطن في أفراد الشرطة خصوصًا الضباط كثيرًا من التعالي والصلف في التعامل[112]، كما يرى كثيرًا من السلوكيات غير المقبولة التي تصل إلى التعدي على القوانين وانتهاكها، يلحظ المواطن خرق الشرطة قواعد المرور، فعرباتها تقف دائمًا في الأماكن التي يُحظَر التوقف فيها، وتسير عكس الاتجاه المسموح به، وتخترق الإشارات الحمراء، كل هذا من دون غرامة أو مخالفة، بل إن الكمائن التي تنصبها الشرطة تصبح مكان التقاء توضع فيه المقاعد، ويأتي الأصدقاء وتُحتَسى المشروبات ويُوَزَّعُ الطعام، باختصار.. تتحول الأكمنة إلى أماكن للترويح يقوم فيها العساكر على خدمة ضباطهم[113]، يلمس المواطن أيضًا سهولة إعطاء رشوة لشرطي المرور كي يتنازل عن تحرير مخالفة أو يتغاضى عن خطأ ما، بل إن الشرطي نفسه هو الذي ينظم في بعض الأحيان إيقاف السيارات في الأماكن الممنوعة بمقابل مادي، الشرطي نفسه هو الذي يستوقف العربات للفحص في نهر الطريق من دون اعتبار لإرباكه المرور، وهو الذي يمنع السير ويغلق الشوارع في أثناء عبور مواكب المسؤولين من دون أي سندٍ قانوني، وبين هذا وذاك.. يراه المواطن مجرد رمز للنظام وخادمًا له، يستفيد من السلطة الموكولة إليه ولا يهتم بالآخرين.

أحد العوامل الفاصلة في إفساد أي جهاز أو نظام هو استغلال المنتمين إليه سلطاتهم الوظيفية في قضاء منافع ومصالح شخصية، لا يخفى على أحد أن أي مؤسسة من مؤسسات الدولة وأجهزتها لم تسلم من هذا الأمر حتى الشرطة نفسها، لكنه نظرًا لما لها من وضع خاص يقضي بمحاربة أنواع من الفساد؛ فإن استغلال أفرادها نفوذهم يعطي مؤشرًا غير إيجابي إلى جدوى محاولات إصلاح

112 ـ عبد الوهاب بكر، المرجع السابق، ص 216.

113 ـ عبد الوهاب بكر، المرجع السابق، ص 215.

الأوضاع، ويدفع إلى ذهن المواطن بالمثل الشعبي البليغ الذي يربط بين الحامي والحرامي.

تُستَخدَم عربات الشرطة في نقل أفراد مدنيين.. المشهد المعتاد هو وجود سيدة وأبنائها في كبائن السيارات الزرقاء الداكنة، لا يستلزم الأمر كثيرًا من الذكاء ليفهم المواطن أن العربة مُسَخَّرَة لخدمة عائلة أحد الضباط.

يُضاف إلى قضاء المصالح الشخصية قيام بعض أفراد الشرطة ـ وينتمون غالبًا إلى فئة الأمناء - بإجبار المواطنين في بعض المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة على دفع إتاوات، أحيانًا ما تكون مقابل التغاضي عن بعض الأعمال الصغيرة غير المشروعة، مثل: سرقة وصلات الأقمار الصناعية أو وصلات الكهرباء، وأحيانًا ما تصبح لقاء تسهيل بعض الإجراءات والأوراق اللازمة للعمل، في أحيان أخرى تُحَصَّل الإتاوة من دون أي مقابل أو خدمة يحصل عليها المواطن سوى النجاة من إيذاء الشرطي[114]، عن طريق النفوذ والسلطة يتم إجبار بعض الباعة على دفع قيمة أغراض شخصية للضباط والأمناء، مثل: كروت الهواتف المحمولة والسجائر والمأكولات، يتعرض من يجرؤ على الرفض إلى ألوان من العنف لا يمكن التكهن بها.. حتى يجد المواطن نفسه مضروبًا ومصابًا، بل ومتعرضًا للانتهاك الجنسي على مرأى ومسمع من الجميع إذا ما رفض دفع قيمة مواصلات أحد أمناء قسم الشرطة التابع له[115]، لا يقف الأمر عند الطعام والسجائر والمواصلات واستعداد أغلب أمناء الشرطة لقبول البقشيش أو الإكرامية؛ لكنه يتعدى هذا ليصبح أكثر خطورة وتهديدًا، في الأقسام والنقاط يملك أمين الشرطة القدرة على تغيير محتويات المحاضر والبلاغات - إذا ما قرر أن يفعل - لقاء مبالغ مالية تتحدد تبعًا لقيمة المحضر أو البلاغ والمستوى الاجتماعي والاقتصادي للراشي[116].

على الجانب الآخر يدرك المواطن أن الشرطي لا ينفصل عن صفته الوظيفية أبدًا ويعلم أنه يعيش الأربع وعشرين ساعة يوميًا رجل شرطة.. لا يخلع الصفة حتى إن خلع البز، يتعامل مع بائع الخضار والبقال من منطلق وظيفته لا كونه فردًا عاديًا[117]، يصبح الأمر مزعجًا في بعض المواقف، أذكر واقعة احتلت مساحة لا بأس بها في الصحف وشدت انتباه الرأي العام؛ في العام 2009 أمر ضابط بإجراء أشعة عادية على قدم أمين شرطة، لكن الطبيب لم يجد لها ضرورة.. نتيجة لرفض الطبيب

---

114 ـ مركزالنديم: التعذيب في مصر حقائق وشهادات (2003- 2006)، ص41- القاهرة 2007.

115 ـ مصطفى حسين: ملف حالة، مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف ـ القاهرة 2009.

116 ـ عبد الوهاب بكر، المرجع السابق.

117 ـ يوسف القعيد: تعليق في: عبد المنعم عوض: ما لا يعجبني في الشرطة، مجلة الشرطة، العدد 91، يناير- 1989.

إجراء الأشعة؛ تعدى عليه عدد من أفراد الشرطة بالضرب والسباب داخل المستشفى العام وأحدثوا به إصابات، واعتصم زملاؤه وأضربوا عن العمل، ثم زار مأمور القسم المستشفى في محاولة لحل الأزمة، انتهى الأمر كما انتهت أزمات كثيرة من دون وقفة جادة، ما يستحق النظر إليه ومراجعته حقًا هو سلوك ضابط الشرطة الذي اعتبر أن مجرد إصداره أمرًا بإجراء أشعة كاف كي يطيعه الطبيب، لم يدرك أن مجال تخصصه وعمله لا يخوّل له إصدار أوامر في شأن طبي خالص، لم يقبل أن يكون لشخص آخر حق رفض رغبته أو حتى النقاش فيها، حتى إن كان أكثر دراية، لم يدرك الضابط أنه ليس بطبيب وأن القرار ليس له، وتصرف كما لو كان يصدر التعليمات إلى عساكره كما تعود[118]، ليس هذا فقط.. بل وعاقب كل من خالفها في التو واللحظة.

عدم انفصال رجل الشرطة عن صفته الوظيفية في حياته الخاصة والتصاقه التام بها؛ قد يؤدي إلى سلوكيات تحمل شيئًا من الخطورة، الشرطي الذي اعتاد في كثير من الأحيان استخدام القوة والأساليب التجاوزية مع المتهمين أو المشتبه فيهم، يفعل المثل إذا ما صادفته مشكلة في حياته الخاصة، أسرد هنا أيضًا واقعة مهمة تكررت لأكثر من مرة بأشكال متعددة؛ نشبت خلافات مالية بين ضابط شرطة ومواطن عادي؛ فقام الضباط باختطاف ابن المواطن واحتجازه في شقة.. حين تم العثور على الشاب المخطوف؛ وُجد معصب العينين ومقيدًا[119]، أُلقي القبض على الضابط وثمانية من أعوانه، ووجهت النيابة لهم تهمة اختطاف واحتجاز شخص من دون وجه حق[120]، إنها الطريقة نفسها المتبعة في التعامل مع أي مرتكب جريمة: التعصيب والتقييد والاحتجاز، لا يهم كثيرًا موقع القانون.

إذا كان هذا هو الطريق الذي يسلكه الشرطي إزاء العقبات التي تواجهه خارج نطاق العمل؛ فإن المواطن على الصعيد الآخر يصيبه التشوش؛ إذ لا تكون لديه حدود واضحة بين من يحميه ومن يتهدده بالخطر، طرفا النقيض يصيران وجهين لعملة واحدة.

هناك انطباع عام بين الناس بأن الشرطي يعاني من قصور مهني كبير، لا يملك مهارة في أساليب التحري والبحث التي يقوم عليها عمله، ولا يملك الوسائل والأدوات التي تعاونه على كشف الجرائم والعثور على مرتكبيها، يتشكك المواطن في كل ما يتعلق بعمل الجهاز الأمني، وعلى وجه الخصوص تلك الحلول التي سرعان ما يقدمها لقضايا الرأي العام التي يحيط بها بالفضول، يأتي الشك من علم

118 ـ خمسون طبيبًا يطلبون نقلهم بعد اعتداء شرطي على زميلهم، خبر بجريدة الشروق، 21 أكتوبر ـ 2009.

119 ـ سامي عبد الراضي، أحمد عبد اللطيف: حبس ضابط شرطة و11 آخرين، جريدة المصري اليوم، 30 أكتوبر ـ 2009.

120 ـ محمود الجارحي: حبس ضابط شرطة وثمانية آخرين بتهمة خطف طالب، جريدة الدستور، 28 نوفمبر ـ 2009.

المواطن بالوسائل المستخدمة لحل القضايا التي تقتصر في الكثير من الأحيان على العنف والتهديد، هناك عدد من القضايا الجنائية التي أعلنت أجهزة الأمن العثور على المتهمين فيها، ومع ذلك ظل الرأي العام مستريبًا بل ومتوقعًا أن تصدر الأحكام ببراءتهم - كما حدث من قبل، هناك على سبيل المثال القضية السياسية التي عُرِفَت بـ"خلية الزيتون" والتي لا تزال منظورة أمام القضاء، هناك أيضًا قضايا مثل قضية بني مزار الثانية وقضية مقتل ابنة مطربة ذائعة الصيت صدرت فيها أحكام بالإدانة، ومع ذلك ظل الرأي العام يشك في صحة اعترافات الجناة، هناك من الناس من يرفض الإبلاغ عن سرقة تعرض لها وربما يعلم تمامًا من قام بها، فقط لإدراكه أن مقدار الإيذاء الذي سوف يتعرض له الجاني يتجاوز جرمه بكثير، كلما شعر المواطن بضعف الشرطي وفشله في تحقيق الأمن من دون انتهاك للحقوق؛ تشوهت صورته أمامه وفقد ثقته فيه.

تطغى الجهود المبذولة لحفظ الأمن السياسي على تلك المبذولة لتحقيق الأمن الجنائي، يلمس المواطن هذا الأمر منذ سنوات طويلة، ربما منذ الثمانينيات؛ حين أجرت الشرطة استطلاعًا للرأي في مجلتها ذكر فيه المشاركون أنهم يعيبون عليها إهمال الأمن الجنائي، في الوقت الذي يتركز فيه الاهتمام على الأمن السياسي، رأى صحافي في الاستطلاع أن غياب الأمن الاجتماعي يجعل من جميع الجهود الأخرى المبذولة صفرًا كبيرًا[121]، في عدد من مقالاته بنهاية التسعينيات يشرح عبد العظيم رمضان أن المواطنين باتوا يشعرون بعدم الأمان وفقدان الثقة في الأجهزة الأمنية بسبب تصاعد الجرائم وأعمال البلطجة والعنف.. يتساءل الكاتب: "ألا يحمي نظام مبارك المجتمع المصري من مجرمين مسجلين خطر، يهجمون على الأبرياء العزل؟".. يستطرد أيضًا أنه لا شيء يُغفر للحكومة الإخلال بالأمن الجنائي الذي يمثل عنوان قوتها وسيطرتها على الأمور[122].

في العام ألفين وتسعة.. يتكرر نفس الانطباع لدى المواطنين، فالشرطة بعيدة عن نجدتهم وعن تحقيق ، سواء في الشوارع أو البيوت، يرى الكاتب أسامة عطوان أن رجل الشرطة تخلى عن الجزء الأكبر من دوره في حفظ الأمن العام، وتفرغ معظم الوقت لحفظ الأمن السياسي وأمن النظام[123]، ويرى الدكتور أبو الغار أن الجرائم قد تصاعدت بصورة واضحة في المجتمع، وأن أهمية الأمن الجنائي قد تدهورت إلى درجة رهيبة، ويشير أبو الغار في إحدى مقالاته إلى أن واحدًا من أسباب

121 - مفيد فوزي في: عبد المنعم عوض: ما لا يعجبني في الشرطة، مجلة الشرطة، العدد 91، يناير - 1989.

122 - عبد العظيم رمضان: الشارع المصري وقبضة الأمن: الصراع السياسي والاجتماعي في عصر مبارك، ج13، ص 141، الهيئة العامة للكتاب - 1999.

123 - أسامة عطوان: الأمن وأشياء أخرى، جريدة الدستور، 21 سبتمبر - 2009.

التدهور؛ هو اختصاص أمن الدولة - الأمن السياسي - بالخبرات المتقدمة والمنظمة وحرمان الأمن الجنائي منها، وإعطاؤه الكفاءات الأقل مهارة وتنظيمًا والأكثر تسيبًا[124]، إحساس المواطن العادي بفقدان الشعور بالأمن تؤيده معدلات الجريمة التي ارتفعت خلال السنتين الماضيتين، إذا استعرضنا بعض الإحصاءات البسيطة وجدنا على سبيل المثال؛ أن جرائم النشل في العام ألفين وسبعة قد بلغت 2440 جريمة، بينما ارتفعت في العام ألفين وثمانية لتصل إلى 2972 جريمة، أي بزيادة قدرها 532 جريمة، دونما النظر إلى الكثير من الأرقام؛ فإن ثمة شعورًا متفاقمًا لدى الناس بأنهم قد باتوا معرضين إلى حوادث كثيرة على مدار اليوم الواحد، من دون أن يكون هناك وجود أمني حقيقي ومؤثر، أي شيء قد يحدث في أي وقت.. ربما يتعرض المواطن للسرقة من دون أن يهتم بالإبلاغ عنها، ليس إهمالًا أو عدم مبالاة؛ بل يأسًا من استرجاع ما فقد، وصل الأمر إلى أن المواطن الذي يبلغ عن جريمة بات يتعرض إلى محاولات مضنية لتكييف الواقعة في إطار غير جنائي؛ تهربًا من مسؤولية البحث والتحري، من هذا المنطلق.. لا يبدو استثناءً أن يتم إنهاء قضية من قضايا السرقة بالإكراه عن طريق تعديل الوقائع وتكييفها، إذ تصبح مجرد بلاغ عادي ينتهي بتَصَالُح طرفيّ الخصومة[125].

مع جميع جوانب التقصير يتولى الشرطي أعمالًا لا ينبغي له توليها بأية حال، لا المنطق أو الإمكانيات أو الظروف العامة تسمح بها، ترى: هل تلقى الشرطة ترحيبًا شعبيًا حين تُسَخُّر رجالها للتفتيش عن الآكلين والشاربين في نهار رمضان، بينما تتأخر في تقديم العون عند الاستغاثة بها من كارثة، إذ يوصف تأخرها بأنه أصبح تقليدًا من التقاليد التي تحافظ عليها![126]، هل يعقل أن تقوم الشرطة بحملات أمنية في الشوارع لإلقاء القبض على المفطرين، وحين يقوم مواطن بالإبلاغ عن لص تطلب منه أن يمسكه وأن يحضره إلى القسم لوجود نقص في أفراد الأمن؟!

على كلٍ.. إذا كان المواطن قد قَبِلَ في مرحلة سابقة أن تتقاعس الشرطة عن دورها في حمايته وأن تستبيح حقوقه وجسده، فمن الطبيعي أن يقبل قيامها بانتهاك شؤونه الخاصة إلى أبعد الحدود.

هكذا هي صورة الشرطي في وعي المواطن اليوم: إطار عريض من العنف وخطوط حمراء كثيرة.

124 ـ محمد أبو الغار: غياب الأمن والعنف في بر مصر، جريدة المصري اليوم، 20 سبتمبر ـ 2009.

125 ـ عبد الوهاب بكر: أحوال الأمن في مصر المعاصرة، ص 212، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ـ 2000.

126 ـ عبد العظيم رمضان: محنة الأمن في مصر ومحن أخرى، الصراع السياسي والاجتماعي في عهد مبارك، ج 11، الهيئة العامة المصرية للكتاب ـ 1999.

الفصل الرابع

العنف الأمني في ضوء المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية

حاولت في الفصول السابقة أن أقدم قدر الإمكان رصدًا قريبًا من الواقع لعلاقة الشرطي بالمواطن، والحق أن الصورة قد بدت قاتمة بعض الشيء، ورغم الإجابات السريعة المتعددة التي قد تمر بالذهن؛ تظل هناك أسئلة مطروحة عن الشكل الذي وصلت إليه العلاقة بين الشرطة والناس في يومنا هذا، وعن المشهد العدائي الذي استقر بين الطرفين؛ ترى: لماذا يظهر العنف خطًا أساسيًا في هذه العلاقة؟ هل السبب يكمن في الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتردية وحدها؟ هل هي ضغوط الحياة والعمل؟ أم هي أساليب الدراسة والتدريب في كليات الشرطة؟ هل يلعب تخبط المؤسسة الأمنية ما بين ولائها النظري للقانون والدستور من ناحية، وولائها العملي للنظام السياسي من ناحية أخرى دورًا ما في الموقف الحالي؟

إن ثمة علاقات متشابكة تربط بين السلطة أو الطبقة الحاكمة من جانب والصفوات الاقتصادية أو الرأسمالية من الجانب المقابل، منذ منتصف السبعينيات تقريبًا بدأت هذه العلاقة في التبلور واتخاذ طابع مميز حتى وصلت إلى ما نحن عليه اليوم، كان طبيعيًا ألا تسمح السلطة لرأس المال الصاعد بأن ينمو ويتراكم في ثروات ضخمة خارج نطاق سيطرتها، حتى لا يؤدي تراكمه في النهاية إلى أن تفقد هي جزءًا من قوتها ونفوذها لصالحه، من هذا المنطلق كان ضمان ولاء رأس المال للنظام الحاكم أمرًا مهمًا، ظهرت مصالح متبادلة ومنطقية بين هذه الأطراف: السلطة تحمي رأس المال الموالي لها وتفتح الأبواب المغلقة أمامه وتدعم رجال الأعمال، وفي المقابل يقوم هؤلاء برد الخدمة المقدمة إليهم في صور مختلفة[127]، معادلة مفادها أن من يملك السلطة يستعملها لتمكين رأس المال والاستفادة منه، ومن يملك رأس المال يستعمله للوصول إلى السلطة والاستفادة منها، هكذا صار المال بوابة رئيسية تفضي إلى السلطة وصارت السلطة بوابة لجني مزيد من المال، صعدت صفوات اقتصادية تملك القوة والنفوذ دون أن تملك مبررًا عادلاً لنمو سريع غير منطقي.

لم تصبح هذه الرأسمالية الصاعدة بمرور الوقت دافعًا للتحول الديمقراطي، بل على العكس تمامًا هي قد حفزت المزيد من الاستبداد السياسي والقمع عن طريق مداخل متعددة.

من ناحية فإن سقوط النظام الاستبدادي أو تغيره سوف يصيب هذه الرأسمالية في مقتل؛ إذ تعتمد عليه في تسيير أمورها، لذا.. فإن مصلحتها تقتضي استمراره؛ ومن ناحية أخرى؛ فإنه كلما تعقدت المصالح المتبادلة بين السلطة ورجال الأعمال، وكلما قويت العلاقات وسقطت الحدود

127 ـ لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى ورقة «هل يحل جمال مبارك معضلة الدولة المصرية؟» للباحث والمفكر سامر سليمان.

الفاصلة بينهما، ازدادت التجاوزات التي يتم السماح بها، ومن ثم تتعمق الفجوة الاقتصادية بين شرائح المجتمع؛ بحيث تباعد بينها مسافات شاسعة، ومع تناقص موارد الدولة وزيادة حجم الدين؛ فإن الضغط يصبح مضاعفًا ويتم تجاهل كثيرٍ من حقوق الناس وبخاصة البسطاء والمهمشين، ويظهر احتياج الدولة إلى السيطرة على الجماهير التي تنزلق مع الوقت أسفل خطوط الفقر.

هكذا تدور عجلة العنف غير المسبوق في نهاية العشر سنوات الأولى من الألفية الثالثة لتحاصر الأغلبية الساحقة من المواطنين، وهي الأغلبية التي صارت مسحوقة بمرور، وصارت تعاني الكثير من المشكلات المزمنة المرتبطة بالفقر وقلة فرص العمل، بالإضافة إلى قصور الخدمات الأساسية عن تلبية احتياجاتها الدنيا.

مؤشرات اقتصادية

رغم الوعود الرئاسية المتوالية منذ العام 1981 بتحقيق التنمية الشاملة، ورفع المعاناة عن القطاعات الفقيرة من المواطنين؛ فإن الأوضاع قد ازدادت تعقيدًا، لم يكن التراجع على المستوى الاقتصادي هو السبب في تنامي معاناة قطاعات واسعة من المواطنين، فعلى العكس من المتوقع؛ أشار عدد من المؤشرات إلى تحسن الوضع الاقتصادي، إذا نظرنا إلى العشر سنوات الأخيرة؛ نجد أن الناتج الإجمالي المحلي قد تضاعف من 92،4 مليار دولار العام 2000 إلى 187،3 مليار دولار العام 2009، كذلك ارتفعت النسبة السنوية لنمو الناتج المحلي من 3،2 في المئة العام 2000 إلى 5 في المئة العام 2009، وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي من 1،4 دولار العام 2000 إلى 1،9 العام 2009.

في الحقيقة.. إن استمرار معاناة فئات وشرائح كثيرة من سوء الأوضاع الاقتصادية، إنما هو نتيجة مباشرة لانعدام عدالة توزيع الثروة، فبينما كانت الشريحة العليا الغنية التي تمثل 10 في المئة من مجموع السكان تحوز 25 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي العام 2000، فقد رفعت نصيبها منه إلى 28 في المئة العام 2010؛ ما يعني أن التقدم الذي طرأ على المؤشرات الاقتصادية السابقة وزيادة معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي لم يصب في مصلحة الشرائح الفقيرة، ولم يغيّر من نسبة السكان الذين يعانون الفقر، يؤكد هذا الأمر ارتفاع نسبة المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر من 20 في المئة العام 2000 إلى 25 في المئة العام 2009، وهو ما يشير في النهاية إلى ازدياد

الفجوة بين الفقراء والأغنياء مع استمرار تركز الثروة في أيدي الطبقة العليا[128].

على الجانب الآخر ارتفعت معدلات البطالة من 7،3 في المئة العام 2000 إلى 10 في المئة العام 2009، وبلغت 21 في المئة بين الشباب في العام 2008، كما وصلت نسبة الأمية بينهم عام 2006 إلى 18 في المئة، وهو ما يوزاي 4،1 مليون شاب أمي، وأشارت التقارير أيضًا إلى أن 34 في المئة من الشباب في الطبقات الفقيرة لا يحصلون على أي تعليم مدرسي[129]، ولا تزال نسبة الأمية بشكل عام تقارب 30 في المئة من مجموع السكان، بينما لا تتجاوز نسبة الإنفاق على التعليم 5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي.

أما بالنسبة للخدمات التي يفترض أن تكفلها الدولة؛ وبخاصة للشرائح غير القادرة مثل: الصحة والتعليم؛ فتُظهر تقارير مركز معلومات مجلس الوزراء؛ أن نسبة المواطنين الفقراء المتمتعين بمظلة التأمينات الاجتماعية والتأمينات الصحية تبلغ على التوالي 15 في المئة بالنسبة للأولى و14 في المئة بالنسبة للثانية[130]، ولا تتجاوز نسبة المؤمن عليهم صحيًا وفقًا لبرامج تابعة للقطاع الخاص 7 في المئة[131]، هذا بينما يتمتع 56 في المئة من الأغنياء بالتأمينات الاجتماعية و47 في المئة بالتأمينات الصحية، رغم أن الفئات الفقيرة هي الأكثر احتياجًا لتلك الخدمات، على كلٍ فقد ظلت التأمينات بنوعيها بعيدة عن متناول الطبقة المتوسطة وتحت المتوسطة أيضًا.

إذا نظرنا إلى بعض المؤشرات الأخرى؛ فسوف نجد أنه في نهاية العشر سنوات الأولى من الألفية الثالثة.. انخفض الطلب على العمالة المصرية داخليًا وخارجيًا[132] وارتفع عجز الموازنة العامة للدولة بنسبة 3،8 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي، كما ارتفعت نسبة الدين الداخلي من 50 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي العام 2000 إلى 80 في المئة العام 2009، وهو مؤشر خطير.

تراجع إسهام القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي المحلي من 16 في المئة العام 2000 إلى 13،8 في المئة العام 2009، وارتفع معدل التضخم بشكلٍ كبير خرج عن سيطرة الدولة

---

128 ـ عمرو حمزاوي: مصر بين 2000 و2010 - المارت الاقتصادية - جريدة الشروق، 5 سبتمبر 2010.

129 ـ http://www.elp.gov.eg/Documents/StudiesDetails.aspx?id=682J

130 ـ ماجد عثمان وآخرون: أوضاع الفقراء في مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تقارير معلوماتية، عدد 39، مارس 2010.

131 ـ عمرو حمزاوي: حالة مصر بين أمية ثلث السكان وكوارث الصحة العامة، جريدة الشروق، 26 سبتمبر 2010.

132 ـ مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار: المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية لجمهورية مصر العربية، ص11، مجلس الوزراء، 2010.

ويبلغ 11،8 في المئة[133]/ [134]، كشف تقرير أعدته وزارة المالية العام 2010 عن انخفاض دعم الدولة للسلع التموينية بنسبة 20 في المئة[135]، وفي الفترة نفسها تقريبًا؛ تضاعفت أسعار الأطعمة الاستهلاكية الأساسية والمواد البروتينية؛ فارتفع سعر الأرز وكذلك السكر والبيض والفول والمكرونة، وهي منتجات يعتمد عليها المواطن العادي في غذائه اليومي، أما اللحوم؛ فقد ازدادت أثمانها حتى وصلت الزيادة في مطلع أغسطس 2010 إلى 33 في المئة من السعر الأصلي[136]، وتكشف المقارنة البسيطة أن سعر كيلو اللحم قد تعدى الراتب الأساسي لبعض موظفي الحكومة، استجدت ظواهر لم تكن ملحوظة من قبل داخل المجتمع؛ فأصبح من المألوف أن يبحث الناس في صناديق القمامة عن كل ما يمكن الاستفادة به حتى بقايا الطعام، لم تقتصر هذه الظاهرة على الأحياء الفقيرة أو العشوائية؛ بل امتدت للأحياء الغنية التي يمكن العثور في قمامتها على بعض الفضلات القيمة، ونشرت الصحف في العامين 2009 و2010 عن أعداد متزايدة من حالات الانتحار، أغلبها لشباب بسبب غلاء المعيشة وعدم القدرة على الإتيان بالحدود الدنيا من متطلبات الحياة[137]، بلغ عدد حالات الانتحار المعلنة منذ يناير 2010 حتى أغسطس من العام نفسه إحدى عشرة حالة، على الجانب الآخر ارتفعت معدلات الجريمة وتغير شكلها واكتظت صفحات الحوادث بنوعيات مفزعة من الجرائم لم تكن تُرتكب من قبل، فهناك الأب الذي يقتل أبناءه وينتحر خوفًا من تدهور أحواله المادية، وهناك من يقتل زوجته بسبب عدم قدرته على الإنفاق على المنزل، وهناك العائلات التي تبيع أبناءها لأشخاص من جنسيات أجنبية لأسباب مشابهة، وهناك جرائم قتل جماعي تشير إلى درجة عالية من التوتر وانفلات الأعصاب وفقدان القدرة على التحمل.

ليس من الإنصاف إذن إرجاع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية إلى قلة الموارد أو زيادة عدد السكان فقط؛ فهناك خلل كبير يظهر في توزيع الدخل ومناطق تراكم الثروة، في حين ظهرت

---

133 ـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أغسطس 2010.

134 ـ عمرو حمزاوي: مصر من 2000-2010 - المؤشرات الاقتصادية، جريدة الشروق، 5 سبتمبر 2010.

135 ـ محسن عبد الرازق، أميرة صالح: تراجع فاتورة الدعم والمزايا الاجتماعية، تقرير لوزارة المالية عن مؤشرات أداء الموازنة عن العام 2009\2010، جريدة المصري اليوم، 31 يوليو 2010.

136 ـ أميرة صالح وآخرون: ارتفاع أسعار اللحوم المستوردة، جريدة المصري اليوم، 29 يوليو 2010.

137 ـ السيد أبو علي: فتاة من أسيوط تنتحر بسبب ظروف المعيشة، جريدة المصري اليوم، 17 ديسمبر 2009، وأحمد شلبي: انتحار 3 شباب بسبب الفقر في يوم واحد بثلاث محافظات، المصري اليوم، 3 ديسمبر 2009، ومصباح الحجر: انتحار شاب بسبب فقر أسرته، 3 مارس 2009، وعبد الحكم الجندي، جيهان عبد العزيز: الأزمة المالية تدفع صاحب شركة بويات وشابًا إلى الانتحار، جريدة المصري اليوم، 29 يوليو 2010، وإسلام رضوان: انتحار فتاة بأسيوط لعجز أسرتها عن تحمل تكاليف زواجها، جريدة الشروق، 18 أغسطس 2010، وغادة عبد الحافظ: انتحار موظف وشاب بسبب الفقر والحرمان من الزواج، جريدة المصري اليوم، 20 أغسطس 2010.

مشكلات العطش في بعض المحافظات مثل الدقهلية، ثم امتدت بعد ذلك إلى محافظات أخرى مثل: الفيوم، السويس وأسيوط وأدت إلى بوار الأرض الزراعية[138]، كانت المنتجعات والمدن الجديدة الخاصة بالأثرياء تعج بالبحيرات الصناعية وحمامات السباحة الخاصة، وفي حين يعانى 79 في المئة من الفقراء من أزمة التخلص من المخلفات بطرق صحية[139]، وتسبح مناطق سكنية كثيرة في مياه الصرف الصحي؛ تقوم الصفوات الاقتصادية بتشييد القرى السياحية والفيلات ذات الشواطئ الخاصة، وتقيم حولها الأسوار، لقد تفاقمت مشكلات البنى التحتية رغم أن وضع وتأسيس بنية تحتية سليمة ظل لفترة طويلة بمثابة المبرر الذي يتم الدفع به كلما تذمر المواطن من عدم شعوره بأي تحسن في الأحوال الاقتصادية، ومن عدم انعكاس الوعود التنموية التي تقطعها الدولة على نوعية حياته والخدمات المقدمة إليه.

يذكر تقرير لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار أن 1 في المئة فقط من الأسر الأكثر فقرًا تتصل بالشبكات العامة للصرف الصحي وأن 47 في المئة من هذه الأسر تعاني مشكلات في طعم ولون المياه، فضلا عن انقطاعها المتكرر[140]، وأن ثلث الأسر المصرية لا تملك صرفًا صحيًا ملائمًا بشكل عام، ويذكر التقرير أيضًا أن 87 في المئة من الفقراء لا يشعرون بالرضاء عن وضعهم الاقتصادي، وأن 71 في المئة لا يشعرون بالرضاء عن حياتهم بشكل عام[141].

في ظل الأرقام والإحصائيات التي تشير إلى تجذر الفقر والحرمان من الخدمات الأساسية وانتشار الأمية والجهل وارتفاع معدلات الجرائم وصعوبة إيجاد فرص للعمل؛ أصبح مجرد البقاء على هامش الحياة مطلبًا عسيرًا، تراكمت المشكلات على مدار سنوات طويلة وبقيت من دون حلول حقيقية، ومعها تراكم مخزون لا بأس به من العنف والعداء، وفي ظل التعديات واسعة النطاق التي مارسها أصحاب السلطة والنفوذ؛ تغيرت قيمة القوة وأهميتها لدى جميع الأطراف، لم تعد تمثل أمارة من أمارات المباهاة والتفاخر أو وسيلة للحصول على المزيد من المميزات أو حتى على ما لا يجوز، بل صارت ضرورة من الضرورات التي لا تستقيم الحياة بغيرها، بالنسبة إلى المواطن الذي

---

138 ـ إسلام رضوان: تحذيرات من كارثة إنسانية بأسيوط، جريدة الشروق، 9 أغسطس 2010. وأمل عباس وخليل عبادي: عودة العطش في السويس والبوار يهدد 4500 فدان بسبب انقطاع مياه الري، جريدة المصري اليوم 16 أغسطس 2010. ومحمود عمر: أهالي قرية في الفيوم تظاهروا بسبب انقطاع المياه 7 أيام، جريدة المصري اليوم، 18 أغسطس 2010. وعلاء شبل وآخرون: مصر العطشانة، جريدة الشروق، 20 أغسطس 2010.

139 ـ ماجد عثمان وآخرون، المصدر السابق، ص11.

140 ـ ماجد عثمان وآخرون، المصدر السابق، ص17.

141 ـ ماجد عثمان وآخرون، المصدر السابق، ص13.

تم قهره على جميع المستويات باتت القوة الطريق الوحيد الفعال للحصول على جزء من حقوقه المسلوبة ورد الاعتداءات التي قد تقع عليه وتحقيق العدالة الغائبة عنه، تأكد لديه التعبير الشعبي البليغ: «اللي مالوهش ضهر ينضرب على بطنه»، الذي صار يعكس قاعدة عامة في التعامل، أدرك المواطن العادي أن ضعفه وعدم امتلاكه القوة والحماية أصبحا مبررًا لدهسه تحت الأقدام عن عمدٍ لا مجرد مصادفة أو حظٍ عثر.

أما بالنسبة للسلطة ولأصحاب النفوذ؛ فإن استخدام القوة والعنف بصورة متواصلة صار السبيل الوحيد لتثبيت الأوضاع على ما هي عليه، ومنع الفئات التي يقع عليها الغبن من الاعتراض أو المطالبة بحقوقها، كلما ساءت الظروف المعيشية ازداد اللجوء إلى العنف، وكلما تدهورت أحوال الطبقات المتوسطة والفقيرة بشكل سريع واتسعت المسافة بينها وبين الطبقة العليا؛ زاد شعورها بالعجز والهوان والإذلال.. في معظم الأحيان تؤدي مظاهر الضعف والاستسلام إلى تمادي الطرف الأقوى في طغيانه.

أما بالنسبة إلى الشرطي الذي يمثل أداة السيطرة؛ فإن الأوضاع السيئة تطاله مثلما تطال المواطن، الشرطي في أغلب الأحوال لا ينتمي إلى الشريحة العليا الحاكمة ولا إلى الصفوات الاقتصادية؛ هو معلق في المنتصف بين السلطة والمواطن، مقهور وقاهرٌ في آنٍ، يعاني من سوء الأحوال المعيشية وشظفها كونه فردًا من أفراد الطبقة التي ينتمي إليها، وفي الوقت ذاته تستخدمه السلطة أداة لإخضاع المواطنين الذين وصلوا إلى ذروة الاحتقان، لا يلتفت الشرطي إلى ميل كفة ميزان القوة إلى جانب واحد، فالقهر يتم على مستويات متعددة، والكل يبحث عن الوسائل التي تساعده على البقاء والاستمرار، وفي ضوء المنظومة القيمية السائدة التي تحمل كثيرًا من السلبية؛ لا يهم كثيرًا نوع الوسيلة ومدى شرعيتها؛ بل تنصب الأهمية على ما يمكن لها تحقيقه من مكاسب، المواطن يعاني وحقوقه مسلوبة وانفجاره وشيك، وعنف الشرطي هو الأداة التي الوحيدة التي تضمن عدم خروج صوته.

النظام السياسي وبوصلة العنف

الحقيقة أن الهدف الذي يتوجه العنف نحوه يعتمد إلى حدٍ كبيرٍ على حالة المجتمع ووجهة النظام السياسي، بصورة كلاسيكية تقوم النظم المستبدة بعمليةٍ فرز وتصنيف للقوى الموجودة

في المجتمع، وتضع خانتين رئيسيتين؛ خانة تضم مؤيديها وأخرى تضم المعارضين، ثم توزع القوى الاجتماعية والسياسية التي قامت بفرزها على هاتين الخانتين، ويتبقى السواد الأعظم من الشعب في خانة ثالثة لا تؤيد أو تعارض، يتكيف أصحابها مع الظروف المفروضة عليهم بمختلف الطرق.

بهذا ينشطر المجتمع إلى ثلاثة أقسام منفصلة لها حدود واضحة، قسم الأصدقاء، قسم الأعداء.. ثم قسم يضم كل هؤلاء الذين لم يتم تصنيفهم ويمكن أن نطلق عليه قسم المتعايشين مع الأوضاع.

يُصَعِّد النظام من خانة الأصدقاء من يُسنِد إليهم الوظائف العليا والقيادية، ويصطفيهم إلى الدوائر المقربة، ويضع في أيديهم مفردات السلطة والنفوذ، أما خانة الأعداء؛ فتتوجه إليها اليد الباطشة للنظام لتفرض السيطرة الكاملة عليها، تؤكد أن أفرادها ليسوا بمأمنٍ وليسوا بعيدين عن المنال، وأن مصلحة النظام تعلو فوق الجميع وفوق القانون إذا ما اقتضى الأمر، يستمر الردع إلى أن تظهر بعض المواءمات والمقايضات المرحلية؛ فترتخي اليد الباطشة قليلًا لكنها تعود بكامل عتادها فور حدوث أي تغير في ميزان القوى.

تبقى الخانة الثالثة البعيدة دائمًا عن الأضواء؛ وهي خانة المتعايشين، تضم النسبة الكبرى من الكتلة البشرية في المجتمع، وتتكون من هؤلاء الذين لا ينتمون لفصيلٍ سياسي بعينه أو لاتجاه فكري واضح، لا يهتمون سوى بالحياة العادية ومتطلباتها، بالعمل والمسكن والأسرة والحالة الاقتصادية، بالطعام والشراب وما يتوافر من وسائل تعليم وعلاج وترفيه، غالبًا ما يلجؤون إلى التحايل على الواقع البائس في محاولات مستمرة للحفاظ على المكاسب الصغيرة التي يحققونها ولا يعبؤون بسياسات أو توجهات النظام القائم، أو بطريقة إدارته شؤون الدولة طالما توافرت لديهم المفردات السابقة من دون عناءٍ كبير، وحتى حين تتخلى الدولة عن ضمان جزء من هذه المفردات ويظل في إمكانهم الحصول عليه بطرق فرعية؛ فإنهم في الأغلب لا يتذمرون، هنا تحتل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الصدارة ولا تترك مساحة للحقوق السياسية والمدنية.

إذا كنا قد تكلمنا عن تغيرات واضحة في طبيعة ومسار العنف الموجه من النظام إلى أعدائه في العقود الثلاثة الأخيرة؛ فالمؤكد أن جزءًا من هذه التغيرات اعتمد على تعريف النظام للمجموعة التي تمثل أعداءه، على مدار التاريخ يخلق أي نظام سياسي - سواء كان يتبنى أبجديات اليمين أو اليسار - أعداءً ومنافسين على الجانب الآخر منه، بلْ وأحيانًا على الجانب نفسه عند نشوب صراعات

على السلطة، على سبيل المثال؛ اعتبر النظام الناصري في فترة حكمه أن أعداءه هم الشيوعيون والإخوان المسلمون، فصيلٌ في أقصى اليمين وفصيلٌ في أقصى اليسار، لاقى الفصيلان أهوالًا في المعتقلات والسجون، وتعرض أغلب أعضائهما إلى عنف وتعذيب لا مجال للتوسع في ذكره هنا، مع هذا؛ فإن الخانة الثالثة من المجتمع -خانة المتعايشين - التي تضم أكثرية الشعب؛ ظلت بمأمن في تلك الفترة من أي صورةٍ من صور العنف المؤسسي، بل إنها كانت تنعم بشيء من الاطمئنان في ظل انحياز النظام الاقتصادي للطبقات الفقيرة والمتوسطة.

الطامح إلى تقسيم المجتمع المصري في الفترة الحالية وتوزيعه بين الخانات الثلاث، سوف يصادف شيئًا من الحيرة وربما الفشل، اليوم لا ينقسم المجتمع إلا إلى خانتين اثنتين؛ خانة الأصدقاء وخانة الأعداء، أما الثالثة وهي خانة المتعايشين - التي كانت آمنة فيما مضى - فلم يعد لها وجود على الساحة، بقليل من المتابعة والتقصّي يسهل اكتشاف أنه قد جرى ضمها إلى خانة الأعداء، نعم.. تمددت خانة الأعداء لتستوعب الكتلة الهائلة لجمهور المتعايشين، كما لو كان الشعب بأكمله قد صار يمثل العدو بالنسبة للنظام، تأخذ الأمور مجراها المعتاد، وتتوجه يد البطش إلى الطريق الذي تعرفه لتنكل بالكل من دون تمييز.

أما لماذا انتقل الشعب إلى خانة الأعداء؛ فإن هذا الانتقال جاء بمثابة تطور طبيعي في ضوء ترهل النظام، وإصراره على الاستمرار على الرغم من فقدانه أغلب مقومات الاستمرارية، بالإضافة إلى توطن الركود السياسي وانعدام القدرة الحقيقية على التغيير، يظهر جليًا أن الحصول على السلطة هو الوسيلة المثلى لضمان المصالح الشخصية وحمايتها بعيدًا عن مسار المجتمع واتجاه تطوره، وقد أصبحت بمرور الوقت ومع تناقص موارد الدولة أداة للاقتطاع من الحقوق الأساسية لجمهور المتعايشين الذي يمثل أغلبية الشعب، هكذا (ومع الاستيلاء على جميع حقوقه ثم محاولته الدفاع عنها) أصبح الشعب نفسه يقف عائقًا في الطريق، تدريجيًا بدأ الصراع الذي نقل المتعايشين إلى خانة الأعداء، يلخص هادي العلوي هذا التطور في إحدى كتاباته قائلًا: «ينشأ لدى أركان النظام حافز الاستحواذ على السلطة كونها قيمة مستقلة عن وظيفة الدولة الاجتماعية، تمكنها من تحقيق مصالح خاصة، ومن الاستئثار بالمزايا التي توفرها قيادة الدولة، التي تنتج بدورها عن امتلاك أداة للقمع وعن التمتع بالقدرة على توجيه الآخرين وتسيير المجتمع، وحينما تتعدد حوافز القمع؛ فإنها تخرج بممارسة العنف عن الغرض السياسي المحض لتصبح جزءًا من السلوك اليومي؛ أي «نزوعًا» يتم

التعامل به مع سائر فئات المجتمع على اختلاف مواقعها»[142].

إن الوصف الأنسب للمرحلة الحالية هو «المرحلة التائهة».. فلا النظام - كما يدعي بطبيعة الحال - جمهوري ديمقراطي أو ملكي، ولا هو من ناحية الأيديولوجية ليبرالي أو اشتراكي، أو شيوعي، أو ديني، إنه حتى لا يجد لنفسه تصنيفًا ملائمًا وسط تصنيفات النظم السياسية، على الرغم من أن بعض علماء الاجتماع السياسي يصنفونه ضمن النظم التسلطية التي تلجأ لتهميش وقمع المشاركة السياسية للمواطنين، وهي في الوقت ذاته تعمل على إيجاد تكامل قومي وتعبئة للموارد المتوافرة في المجتمع من دون اهتمام بتوزيعها وفق نظام معين، في هذا التصنيف يوضع النظام المصري على قدم المساواة مع النظم السياسية لغانا وباكستان[143].

في الخمسينيات والستينيات.. استمد الحكم الناصري شرعيته من طرد الاحتلال البريطاني وإعلان الجمهورية وتأميم قناة السويس وبناء السد العالي، وكذلك وهو الأهم من انحيازه للشرائح الفقيرة والمتوسطة الحال، وإتاحته الفرص أمام أبنائها للصعود والحراك الاجتماعي، باختصار؛ كان لديه مشروع قومي يلتف حوله المواطنون، ودرجة عالية من الأمان المجتمعي حتى مع وجود نظام سياسي مستبد، في السبعينيات.. استمد السادات شرعية نظامه من انتصار أكتوبر وتحرير سيناء واستعادة الكرامة المفقودة، في الثمانينيات.. صارت الوسيلة المثلى لاستجلاب الشرعية هي دعوة جميع شرائح المجتمع إلى الاتحاد والتكتل في مواجهة خطر ما، سواء كان حقيقيًا أو مصطنعًا؛ لم يكن هناك ما هو أفضل من موجات الإرهاب أو العنف الدينيّ المتواترة التي بررت إعلان حالة الطوارئ وكفلت لها الاستمرار لعقود ثلاثة، تحت أعين النظام ما زالت هذه الموجات تخضع إلى المد والجزر حتى اليوم، بدورها كفلت حالة الطوارئ الغطاء الشرعي لجميع الانتهاكات والتعديات على حقوق المواطنين.

نتج عن كل ما سبق فقدان النظام الحاكم الكثير من المميزات التي ورثها، بات لا يحظى بالشعبية التي ربما كانت أفضل حالًا في بداية عهده، لا يحظى الناس بدورهم - في ظل هذا النظام - بمجتمع مدني حقيقي، على الرغم من وجود جمعيات أهلية عديدة، أو بأحزاب فاعلة رغم وجود عشرات الأحزاب على الأوراق، أو بنقابات قادرة على التحرك رغم أنها قائمة منذ سنوات طويلة.

---

142 - هادي العلوي، المرجع السابق، ص4.

143 - جابرييل ألموند: في: أحمد زايد: مقدمة في علم الاجتماع السياسي، ص123، نهضة مصر- 2007.

الحق أن المرحلة الانتقالية الطويلة قد أصابت الجميع بالشيخوخة، فبعد سنوات جاوزت ربع القرن تبخرت فيها وعود كثيرة، وفي ظل فسادٍ يجرف تربة المجتمع، وينقله من كارثة إلى أخرى، وفي خضم حالة من التدهور الأخلاقي والثقافي والتعليمي، ومع غياب العدالة في توزيع الدخول وزيادة معدلات الفقر؛ ظهر النظام الكهل مفلسًا وخائفًا، ربما لم تعد القوى السياسية المعارضة هي منبع الخوف؛ فقد شاخت هي الأخرى وصارت تأكل بعضها بعضًا ثم تأكل نفسها، اكتشف النظام السياسي الحاكم أن الرفض الحقيقي قد يأتي اليوم من الخانة الثالثة التي كانت متعايشة والتي أنهكها تصديق الوعود الزائفة، لم تعد هذه الخانة مجرد عقبة أمام تحقيق مصالحه الشخصية، بل صارت تمثل مصدرًا للخطر ومنبعًا محتملًا للقلاقل والاضطرابات، ولأنه لا مجال لانتظار وقوع الأزمة؛ فكان لا بد من إعادة تأكيد السيطرة الكاملة على المجتمع والشارع والتذكير بقدرة السلطة على البطش، في هذا السياق لم يعد السياسيون هم الأكثر عرضة للعنف والتعذيب في أقسام الشرطة؛ بل زاحمهم المواطنون العاديون ثم تفوقوا عليهم، حتى إن الإحصاءات الأخيرة تفيد أن عدد المواطنين الذين تعرضوا للتعذيب في أقسام الشرطة في العام ألفين وثمانية هم سبعة وأربعون مواطنًا ليس من بينهم تقريبًا أي مواطن عُذِّب بسبب انتماءٍ سياسي، الأدهى من ذلك أن حالات الاعتقال التي نالت أحكامًا بالإفراج لم يتم تنفيذها، كان أكثر من نصفها لجنائيين لا لسياسيين، فمن بين اثنتين وأربعين حالة جاء عدد الجنائيين المعتقلين أربعة وعشرين مواطنًا، بينما مثل السياسيون ثمانية عشر مواطنًا[144].

هكذا تحركت بوصلة العنف خلال العقود الثلاثة الأخيرة واتسع النطاق الذي توجهت إليه، صارت تشير إلى القطاع العريض من الشعب.

موقف المجتمع من العنف

لا يمكننا أن نتحدث عن ممارسات السلطة فقط من دون إشارة لثقافة المجتمع التي توطدها، ما زالت فرضية «العَالَم العادِل» أو «المثالي» تحتل موقعًا لا بأس به في الأذهان، فإذا قيل إن فلانًا عُذِّب في قسم الشرطة؛ جاء الرد بأنه من المؤكد قد ارتكب خطأ، وكأن كل من يرتكب خطأ يناله العقاب كأن لا أحد تنتهك حقوقه من دون سبب أو من دون أن يكون مذنبًا، سبب الاقتناع بهذه الفرضية

144 ـ المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: حالة حقوق الإنسان في مصر تقرير سنوي ـ 2008.

يعود إلى كونها تحقق الارتياح وتهدئ الضمير، إذا تيقن المرء من أن لكل فعل سببًا مكافئًا؛ فإنه يعتبر ألا وجود للظلم، وإذا حدث العكس أن أدرك المرء أن ثمة ظلمًا يقع على آخر؛ فإنه يجد عليه لزامًا أن يتدخل لنصرة المظلوم، وإلا صار مشاركًا في ظلمه، الحيرة ما بين التدخل الذي قد يترتب عليه التعرض للخطر من ناحية، وعدم التدخل وما يصاحبه من تأنيب الضمير من ناحية أخرى؛ تضع المرء في صراع غير مريح، بناءً على سوء الأوضاع ووجود عواقب غير مأمونة لأي فعل معارض، يختار الكثيرون أن يقنعوا أنفسهم بوعي كامل بأن العقاب لا يوقع إلا على مذنب، ومن ثم فإن أي شخص يتعرض للعقاب أو الإيذاء؛ فقد سبق له بالضرورة ارتكاب خطأ، وبالتالي فهو مستحق لكل ما يصيبه، وليس على أحد الدفاع عنه أو حتى التضامن معه.

يميل المصريون بشكل عام إلى قبول العنف وسيلة للعقاب والردع والتأديب، وهي عادة متجذرة لدى المجتمعات الأبوية التي تبسط وصايتها على سلوكيات الأفراد وتعطي نفسها حق التدخل في الشؤون الخاصة وفرض العقاب، الطفل يتعرض للضرب من أبويه في المنزل، ومن معلميه في المدرسة، وكلاهما ضرب من ضروب العنف من دون أن يكون الأمر مستنكرًا، الثقافة الدينية المنتشرة تبيح أيضًا ممارسة العنف، فالمجتمع يؤمن بأن من حق الرجل أن يضرب زوجته، والتقاليد والأعراف تؤيده، وشكوى الزوجة لا يُعتد بها، والقانون يمتلئ بالثغرات التي تكفل ممارسة العنف الأسري من دون حساب، غير ذلك كثيرٌ من الأمثلة التي لا تستنكف القبول بالإيذاء البدني عقوبة مشروعة، العنف اللفظي بدوره ليس بأمرٍ مستنكر، تحف الشوارع ووسائل المواصلات بعبارات السباب.. يتنادى الناس فيما بينهم بمفردات مسيئة من دون أن يشكل ذلك إهانة يغضبون لها إلا فيما نَدُر.

الصمت عن الصور البسيطة من العنف وإيجاد المبررات لقبولها أديا إلى التمادي في ممارستها وتطورها، ووضع السلطة محل الأب الذي له حق تأديب الأبناء جعل الأفراد يخضعون لها مهما ارتكبت من أخطاء ويغفرون لها الإساءات.

تجلِّي صورة الأب في السلطة أضفى عليها هالة من التقديس والخوف في الوجدان الشعبي، حتى أننا نجد المثل الذي يقول «ضرب الحاكم شرف» [145]، لا بد لنا من التسليم بأن ثمة ميراثًا تاريخيًّا قديمًا للخوف في وجدان المواطن يحمله على تجنب الاحتكاك بالسلطة على اختلاف أشكالها، كما

---

145 ـ أحمد تيمور باشا: الأمثال العامية، ص 298، مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ الطبعة الرابعة - 1986.

يحضه على الخضوع والاستسلام لما تلحقه به من إيذاء وضرر، من دون أن يُبدي اعتراضًا حقيقيًا، يبدو هذا الميراث جد قديمًا، حتى إننا نجد له أثرًا في مصر منذ آلاف الأعوام، يقدم الحكيم آني أحد حكماء مصر الفرعونية لابنه بعض النصائح والإرشادات، فيحثه على أن يتخذ من شرطي الشارع صديقًا له، وألا يجعله يثور عليه، وأن يعطيه من خيرات بيته في أيام العيد وألا يتجاهله أبدًا، وأن يقوم بمدحه حتى في أثناء أداء الصلاة[146]، هل هو الميل الغريزي الذي يدفع كل ضعيف إلى التقرب من الطرف الأقوى كي يأمن أذاه؟ ربما يكون كذلك، عمومًا؛ فإن الحكم والأقوال المأثورة والأمثال الشعبية فيها موروث هائل الحجم يدور حول علاقة السلطة بالمواطن بشكل عام، وبها ما يركز تحديدًا على الشرطة والعسكر، فنجد على سبيل المثال ما يحض على طاعة الحاكم باعتباره عدوًا ذا سلطة قادرًا على تهديد من يعارضه والتنكيل به، «حاكم غريمك وإن ما طعته يضيمك» و«سيف السلطنة طويل»، ونجد كذلك «إن كان دراعك عسكري اقطعه»، الذي يشير إلى مدى التوجس والخوف من الشرطة والرغبة في إقصائها بأية وسيلة عن الواقع الاجتماعي، و«اللي يدوق مرق السلطان تتحرق شفته»، وهو تحذير صريح من عواقب التطلع للأعلى ومن محاولة الجور على المميزات التي تقتطعها السلطة لنفسها وغير هذه الأقوال الكثير، نبتت أغلب هذه المأثورات من تربة الوجدان الشعبي الخصبة في أثناء فترات الاحتلال[147]، وهي الفترات التي يرى علماء الاجتماع أنها قد تركت في المواطن المصري أثرًا بالغًا، القهر المستمر جعله يطور قيمًا وأفكارًا يزيِّن بها التعايش مع الواقع ويبرر خضوعه له[148]، ربما جعله القهر - أيضًا - يعلي من قيم استسلامية مثل الرضاء بالنصيب والقضاء والقدر والحظ.. «المكتوب على الجبين لازم تشوفه العين»، والقناعة بما هو موجود والهرب من التغيير «اللي تعرفه أحسن من اللي ما تعرفوش»، والميل إلى عدم المواجهة «اللي أنت خايف منه ها البَتّ عنه»[149]، و«الباب اللي تجيلك منه الريح سده واستريح».

أدت هذه القيم إلى نشوء سلوكيات موازية لها؛ فأخذ المواطن يتحايل على واقعه وصار البديل لمحاولة التمرد الصعبة أن يلتزم بالمراوغة والنفاق والمداهنة والالتفاف حول الأشياء بدلًا من سلوك الطريق المستقيم، لا يُعد ظهور هذه القيم أمرًا مستغربًا؛ فدائمًا ما يبتدع الطرف التابع الضعيف آليات غير مباشرة للحفاظ على بقائه في مواجهة الطرف المهيمن الذي تكتمل له السيطرة،

146 ـ ناصر الأنصاري: تاريخ أنظمة الشرطة في مصر ص20، دار الشروق ـ 1990.
147 ـ سامية عطا الله: الأمثال الشعبية المصرية، مدبولي ـ 1987.
148 ـ أحمد عاشور صبحي السيد عاشور المرجع السابق، ص7.
149 ـ أحمد تيمور باشا: الأمثال العامية، ص 41، مركز الأهرام للترجمة والنشر الطبعة الرابعة ـ 1986.

المهم أن هذه القيم والسلوكيات قد أدت بشكل ما إلى قبول المواطن العنف الذي تمارسه الدولة تجاهه في مراحل لاحقة، وأسهمت في خلق حاجز نفسي حال دون قيامه برفض حاسم، استقر في وجدان الناس خليطٌ من الخوف وتقديس السلطة الأبوية والرضاء بتحكمها وسيطرتها وقبول ممارستها للعقاب الجسدي، لا يمنع هذا من وجود رفضٍ مستتر ومحاولات عديدة للهرب من القبضة القوية شريطة عدم حدوث خسائر.

عمومًا؛ فإن نظرة المجتمع وتقاليده وموروثاته والثقافة التي درج عليها لا تُعَدُّ مبررًا من قريب أو بعيدٍ يبيح للسلطة أن تتبنى العنف والتعذيب أداة من أدوات الحكم؛ بل هو يلقي على عاتقها مهمة تغيير الوعي وطرح ثقافة جديدة تحترم حقوق وكرامة أي إنسان.

العنف الأمني في ضوء العوامل المرتبطة بأفراد الشرطة (الدراسة / العمل)

لا شك أن العوامل التي تدفع إلى ممارسة العنف وتحيط به تختلف من موقع لآخر ومن شخص إلى شخص، على المستوى السياسي العنف - كما ذكرت من قبل - هو منهج النظام الرامي إلى الحفاظ على استمرار مركزه وقوته وسلطاته، أما على المستوى الفردي فالعنف هو الوسيلة المتبعة من رجل الشرطة للوصول إلى عدة أهداف متباينة: هو طريق مضمون لإثبات التفوق ونيل رضاء القيادات، ولفرض السيطرة الأمنية في ظل غياب المهارة، وللحصول على ما يدعم الوضع الاقتصادي بالنظر إلى ضآلة ما يتقاضاه من عمله الرسميّ، هو أيضًا منفذ للتنفيس عن أشكال عديدة من القهر تُمَارَس عليه، العنف هو الوسيلة المتاحة لفرد الشرطة كي يحقق خليطًا من كل ما سبق.

إلى جانب الظروف العامة غير المواتية لتحقيق الإشباع الذاتي وإلى جانب الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتردية؛ هناك ما يختص به أفراد الشرطة من دون غيرهم من فئات المجتمع، الضغوط المحيطة بالعمل وأساليب التدريب المفروضة على طلاب كلية الشرطة إلى جانب أوجه القصور المتعددة في المناهج الدراسية وعدم تلبيتها متطلبات الوظيفة؛ جميعها عوامل تسهم في تشكيل الإطار العام للسلوكيات وطبيعة الأفعال، وتنعكس ـ من دون شك ـ على الأداء الأمني.

كيف يدرس طلاب الشرطة

تؤكد جميع الشواهد أن عنف الشرطة وسوء علاقتها بالجمهور هي ظواهر عامة لا تقتصر على حوادث فردية، ولا يمكن اعتبارها محض استثناءات، فأشكال العنف في جميع أنحاء الوطن واحدة، ووسائل التعذيب مشتركة، وخوف المواطن لا يخص قسمًا للشرطة دون آخر، ورصد إساءة المعاملة لا يتوقف عند حدود جغرافية معينة، ومن غير المعقول الدفع بأن جميع أفراد الشرطة يتم اختيارهم من بين أصحاب الميول العدوانية، لكن المنطق يقود بسلاسة إلى وجود عوامل مشتركة تؤسس منظومة عنف كاملة ومتسقة.

إن الإعداد لممارسة العنف ليس بأمر هين يحدث بغير قصد أو وعي؛ ربما تكون الدراسة في كلية الشرطة هي المحطة الأولى والأكثر أهمية لبدء الإعداد، ففيها ينتقل الطالب إلى نوع جديد من الحياة يصبح في سياقها شخصًا مختلفًا عما كانه، يبدو أن بعض القيم التي ينشأ عليها الطالب في حياته السابقة يتم محوها واستبدالها بقيم جديدة في أثناء سنوات الدراسة؛ لتتفق مع عمله المستقبلي ومع الصورة الأمنية النموذجية التي ينبغي أن يكون عليها.

لا توجد معلومات كثيرة موثقة فيما يتعلق بمنهج إعداد الطلاب داخل كلية الشرطة؛ فالطلاب لا يمكنهم الحديث وأغلب الخريجين الجدد لا يرغبون فيه، أما كبار الضباط والمسؤولون؛ فقليلون جدًا هم الذين واتتهم الجرأة للتطرق إلى هذا الموضوع وكشف مناطق غامضة قد يجلب الولوج إليها الكثير من المشكلات، ربما حرك بعضهم الإحساس بفداحة الوضع وخطورته، وربما لم يتحمل البعض الآخر الاستمرار فيه.

بالطبع؛ فإن منهج الإعداد الذي نتحدث عنه هنا هو المنهج غير المكتوب، الذي لا يمكن رصده في وثيقة وتحليل مضمونه، هو أسلوب المعاملة اليومية في كلية ذات نظام داخلي صارم يقضي فيها الطالب سنوات أربع.

المعلومات المتاحة التي اتفق عليها نفرٌ من الضباط صغارًا وكبارًا ترسم مشهدًا قبيحًا لكنه دال، يبدأ منذ محاولة دخول الكلية حتى تمام الانتهاء من الدراسة والتخرج، بعض الضباط المتقاعدين وكثير من الشائعات يؤكد لجوء قسم كبير من الطلاب إلى الرشوة أو الوساطة في سبيل الالتحاق

بالكلية[150]، والكلية في هذا الأمر تتبع القاعدة الغالبة في معظم مؤسسات المجتمع، مع ذلك؛ فإن المسؤولين الذين ما زالوا قيد الخدمة ينفون وجود الرشاوى والوساطات نفيًا قاطعًا[151]، عمومًا.. فإن الوصف التفصيلي لما يجري فور قبول الطالب وانتظامه في الدراسة لا يجعل من الوساطة أو الرشوة -مع شديد الأسف- أشياءَ ذات بال.

تسير الأمور داخل الكلية في شقين متوازيين، يهدف أحدهما إلى إقناع الطالب بأنه فوق الآخرين، وأن المدنيين هم في مرتبة أدنى وأقل شأنًا منه، والشق الآخر الذي يتمثل في إهانة الطالب وإذلاله يبدو أنه يهدف بدوره إلى أمرين؛ الأول أن يعتاد الطالب فيما بعد استخدام العنف المعنوي والألفاظ البذيئة بطلاقة من دون حياء ومن دون أن تؤثر فيه، والأمر الثاني؛ هو أن يتكون لديه مخزونٌ هائل من القهر والغضب اللذين لا يتمكن بطبيعة الحال من التخلص منهما في مواجهة قياداته؛ لكنه ما إن يبدأ في ممارسة وظيفته؛ فإنه يُخرِج المخزون المكبوت بداخله في وجه وبدن المواطن الذي يتعامل معه، الأمر برمته هو تطبيقٌ واضح لنموذج القهر الهرمي الذي تمثل قمته ذروة التسلط والاستبداد، إذ يمارس الأقوى عنفه على الأضعف، والأعلى مرتبة في الهرم على الأدنى مرتبة فيه، يقف القائد قرب القمة ويقبع المواطن في القاعدة السفلى ولا يجرؤ شخص على قلب المنظومة ورد القهر الذي أصابه لمن فرضه، وليس لمن يليه في ترتيب القوة والسلطة، القهر والعنف يسيران في هذا النموذج من أعلى لأسفل دائمًا، وليس من أسفل لأعلى، من يعلوني يقهرني وبدوري أقهر من يليني، والقاعدة الواسعة من الجمهور التي لا تجد من تنفث فيه غضبها وقهرها، تمارس العنف والعدوانية السلبية فيما بينها؛ إذ يقع الضرر عليها في أغلب الأحيان من دون أن تتأثر قمة الهرم.

فيما يخص الشق الأول؛ وهو إعادة تشكيل وعي طالب الشرطة وإشعاره بأنه الأفضل والأعلى شأنًا؛ فإن عددًا من المحظورات والتعليمات يتم فرضها عليه فور انضمامه إلى الكلية، مَن هذه التعليمات ألا يتحدث إلى الأفراد المدنيين، وألا يستقل المواصلات العامة إلا راكبًا في الدرجة الأولى إذا لزم الأمر، وألا يصادق أو يتزوج ممن هم في غير مستواه الاجتماعي الجديد الذي يُفتَرَض فيه دائمًا أن المدني أدنى من العسكري، كذلك ألا يجلس على مقهى وإذا سار خارج كليته فعليه ألا يتمهل وأن ينظر طيلة الوقت إلى أعلى وإلى الأمام من دون أن يتلفت يمنة ويسرة، فإذا واجه

---

150 - محمود قطري: التعذيب، مذكرة ألقيت في احتفالية اليوم العالمي لمناهضة التعذيب - من دون تاريخ.

151 - خالد ناجح: الواسطة على باب كلية الشرطة، مجلة المصور ص38-40، العدد (4427) - 2009.

مدنيًا نظر إليه من علٍ، على الطالب كذلك أن يبدو منتشيًا ومتعاجبًا بذاته وسط الآخرين[152].

تلك السمات التي يُجبَر الطالب على الالتزام بها هي في واقع الأمر مفردات اللغة الجسدية التي توطد شخصيته الجديدة المكتسبة، وتؤكد تفوقه وتميزه على المواطن العادي، يراها بعض الضباط لازمة وضرورية للتعامل مع أنواع البشر المختلفة، ويراها البعض الآخر تدريبًا عمليًا لوضع جدار فاصل بين الضابط والمواطن يمهد لسوء المعاملة التي سيلقاها الثاني من الأول فيما بعد.

فيما يخص الشق الثاني الخاص بالإهانة والإذلال؛ فهو جد محير، يؤكد بعض الضباط عدم السماح بأي لفظ بذيء داخل الكلية، ويشددون على أن العقوبة قد تصل إلى الفصل، لكن المعني بالعقوبة دائمًا هو الطالب الذي يستخدم الشتائم ضد زميله، أما أن يكون مشتومًا ومهانًا من الرتبة الأعلى منه فهو ما لا تُذكر في شأنه أية عقوبات أو حتى تعليمات بالمنع، على الجانب المقابل يؤكد آخرون - وإن كانوا أقل عددًا - أن الشتائم التي يتعرض لها الطالب في أروقة الكلية عند بادرة الخطأ أو حتى من دون خطأ هي سلوك معتاد، تتكفل بتحقيق الإذلال المطلوب عشوائيًا في حين يتكفل أسلوب تصفية الخلافات بين الطلاب عن طريق الاقتتال[153] بإرساء قاعدة استخدام العنف كحلٍ مباشرٍ لأي عقبة.

قلة من الطلبة هم من يحتفظون بشيء من البصيرة تجاه التغيرات التي تنتابهم، بادرني ضابط حديث التخرج بطرح تساؤلات كثيرة حين تبادلنا أطراف الحديث في مكان مغلق، كانت تساؤلاته تكشف عن تحولٍ نفسي وسلوكي كبير أصابه بعد الانتهاء من الدراسة، سألني خلال الحوار أن أساعده في العثور على إجابة مريحة تفسر شعوره المستجد بأن كل خارج النطاق العسكري يحمل بالضرورة أخلاقًا وطباعًا سيئة، المواطن المدني - كما صار الضابط الشاب يعتقد - بقوة هو إما شخصٌ مرفه أفسده التدليل، وإما مجرمٌ يرتكب الخطأ تلو الآخر: «مش عارف ليه الواحد خارج من الكلية حاسس إن كل الناس اللي بره وحشة، شايف الشباب متدلعين ما عندهمش نظام أو مجرمين، حتى البنات لو الواحد شاف بنت ماشية في الشارع؛ يفكر على طول إنها ماشية بطريقة مش كويسة». في نهاية الأمر كل من هو ليس بضابط شرطة لا يرقى إلى مستواه.

لم ينتهِ الأمر عند هذا الحد؛ فالشاب يضيف عبارة أخرى يمكن وصفها بالصادمة: «مش عارف

152 ـ محمود قطري، المرجع السابق.

153 ـ مصدر خاص.

ليه الواحد حاسس بغلّ.. الضابط في القسم أول ما أوصل ياخدني على الحجز وينزل ضرب في المحابيس والغريبة، إن أنا مش بتضايق إنه بيضربهم بالعكس مبسوط مش عارف ليه؟».

هذه الحالة التي عبّر عنها الضابط الشاب ووصف فيها أفكارًا وأحاسيس لا يجد لها في وعيه تفسيرًا.. هي المحصلة النهائية لسنوات الدراسة، تشير إلى قدرة المناهج التدريبية على إعداد ضابط الشرطة الذي سوف يخدم النظام ويخدم نفسه، ربما لا يكون النجاح في هذه الحالة نموذجيًا وكاملًا، فما يلفت الانتباه هنا ليس الأفكار أو الصورة أو الأحاسيس في حد ذاتها، وإنما هو إدراك الشاب للانعطافات التي يمر بها وحيرته تجاهها، وعدم تكيفه معها بالدرجة المتوقعة، ربما يشير هذا إلى أن بعضًا من الطلاب يظل محتفظًا بجزء من الطبيعة الإنسانية السوية رغم ما يتعرض له، وربما يشير أيضًا إلى وجود نسبة من الفشل المنهجي في أسلوب الإعداد وإن صَعُبَ قياسها.

حقوق الإنسان: مقرر على الهامش

وسط هذا الكم من التوجيه النفسي والبدني؛ فإن إضافة مقرر حقوق الإنسان إلى المواد الدراسية في كلية الشرطة تبدو مُزحة، إذ لا مفر من أن يصبح المقرر مجرد أمرٍ هامشي محدود التأثير في سلوكيات الطالب الذي يتدرب عمليًا على ممارسة العنف، ويدرس في المقررات كيفية استخدام القنابل المسيلة للدموع للتعامل مع صور الشغب المختلفة، صور الشغب المقصودة في المقررات تشكل أبجديات المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وفي جميع المواثيق هي جديرة بالحماية لا بالعقاب، بل إن الاعتداء عليها يضع حدًا فاصلًا ما بين النظم التي تحترم حقوق الإنسان وحريته والتي تقمعه وتهدده.

هذا الطالب الذي يتعلم التعالي حتى في مشيته ونظراته، ويمارس العنف على أقرانه، ويحفظ عن ظهر قلب أنواع الشغب التي تشمل - طبقًا للمواد الدراسية - الإضرابات والاعتصامات والتظاهرات، هو الطالب ذاته الذي سوف يدرس أنواع الشغب نفسها باعتبارها حقًا أصيلًا لكل مواطن في المقرر الخاص بحقوق الإنسان، النتيجة المنطقية التي يمكن الوصول إليها؛ أن هذا الطالب سوف يتعامل مع مقرر حقوق الإنسان المناقض لكل ما يتعلمه باعتباره مادة ترفيهية لا ضير منها، لكنه لن يتناولها بالجدية الواجبة.

عمومًا.. فإنه في غياب الدراسة العلمية يصبح العنف وسيلة وحيدة لا يعرف الشرطي غيرها لتحقيق الانضباط والسيطرة الأمنية، يؤكد الأمر عدد من الضباط العاملين بجهاز الشرطة الذين يشكون من غياب المواد الدراسية الكافية لتأهيل الطالب وتدريبه على كيفية التعامل مع الجريمة ومرتكبيها ومع المواطنين بشكل عام، بعيدًا عن استخدام العنف والقسوة[154].

أسلوب العمل: مهارة العقل ومهارة القبضة

يرسخ أسلوب العمل في جهاز الشرطة ما انطبع في وعي الطالب وفي لا وعيه أيضًا من مفاهيم في أثناء الدراسة، تزيل الممارسة الفعلية من ذهنه أي شكل من أشكال التشوش والالتباس فيما يتعلق بكيفية التعامل مع المواطنين، وتتكفل الضغوط المحيطة به بالقضاء التام على أي ميل قد يظهره للمعارضة أو لاتباع نهج يختلف عن السائد، تكون المحصلة النهائية هي رجل شرطة ضالعًا في العنف أو رجل شرطة مأزومًا، رجل شرطة ملتزمًا بالنص المعتمد والمتعارف عليه أو رجل شرطة منسحبًا من دوره المرسوم مسبقًا.

حين يصل الضابط المستجد إلى مكان عمله في أي قسم من أقسام الشرطة؛ فإن المهمة الأولى التي قد يشارك فيها بالمشاهدة أو الفعل؛ هي الولوج بصحبة الضابط الأقدم إلى الحجز؛ حيث يتم توجيه السباب والضربات إلى جميع الموجودين[155]، فإذا أظهر المستجد تذمرًا أو عزوفًا عن الأمر؛ صار مادة للسخرية والتندر وأطلقت عليه أوصاف غاية في القسوة واللا معقولية، يصبح في نظر زملائه جبانًا، ضعيف الشخصية، لينًا ولا يستحق أن يكون رجلًا، أما المستجد الذي يظهر رابط الجأش أو الذي يشارك في الفعل؛ فيشار إليه على أنه قوي الشخصية، رجل حقيقي، شجاع، وله مستقبل باهر، نلحظ هنا خللًا واضحًا في مفهوم الرجولة، فالرجل في هذا الموقع ليس من يحمي الضعيف، أو يدافع عن مظلوم، أو يطبق القانون بصرامه، بل هو ـ وعلى خلاف المنطق ـ ذلك الشخص الذي يعتدي على الأضعف بحكم سلطته، ويخرق القانون وينتهك حقوق الآخرين ويتعامل بصلف وعنف شديدين من دون تردد أو إحجام، مثل هذا الشخص الذي يوصف بالرجولة، يعمل وفق إحدى منظومتين نفسيتين؛ إما أن يكون مقتنعًا تمام الاقتناع بأنه إنما يؤدي دوره على الوجه الأكمل

---

154 ـ مصدر خاص.

155 ـ مصادر خاصة.

كما تعلم وكما تم تشكيله[156]، أو أنه يقوم بإخفاء رفضه ويختار الانصياع إلى الأمر الواقع كي لا يُتهم بالضعف ويتم استبعاده ونبذه، في الحالة الأخيرة ينشأ صراع داخلي وقد يظل الشخص في حالة معاناة إذا لم يكن قادرًا على الحسم، إما بقبول الوضع والاندماج فيه أو برفضه وتركه تمامًا.

مع مرور الوقت والانغماس في العمل، يُطلب من الضابط الجديد أن يأتي بعددٍ من القضايا المكتملة الأركان بمعدل ثابت ومنتظم؛ ليستوفي عن طريقها كم الإحصائيات اللازمة، على سبيل المثال يكون على رجل الشرطة الذي ضبط عددًا محددًا من قطع السلاح أو من السرقات في عام، أن يضبط مثل هذا العدد أو ما يزيد في العام اللاحق[157]؛ وإلا اتهمته قياداته بالتراخي والإهمال وعدم بذل الجهد المطلوب، وبالتالي؛ عوقب بوسائل متعددة منها النقل إلى أماكن بعيدة، هكذا فإن عدد القضايا المطلوب لا بد أن يكتمل بغض النظر عن الوسيلة، إذا أضفنا لما سبق عدم الاهتمام بالجانب العملي من الدراسة وعدم تحديث وسائل التحري وأساليب البحث المتاحة لاستخلاص الأدلة الجنائية[158]، كانت النتيجة الطبيعية هي استخدام العنف والتعذيب للحصول على متهم في القضايا مجهولة الفاعل، في هذا النطاق تنتزع اعترافات غير حقيقية بارتكاب جرائم كبرى، عادة ما تأتي مثل هذه الاعترافات عن طريق الاستخدام المفرط للعنف والتعذيب؛ إذ يضطر الشخص إلى الإقرار بما يُملى عليه وإلى تمثيل وقائع تنفيذ جريمة، من دون أن يكون هو الجاني، لنا أن نتصور مدى القسوة المستخدمة التي تدفع الفرد للاعتراف على نفسه وتحمل عقوبة قد تصل إلى السجن المؤبد خلاصًا من الألم والإذلال، لقد اعترف مواطن في إحدى القضايا الشهيرة بقتل ابنته المختفية التي كانت في التاسعة من العمر ـ آنذاك ـ تحت وطأة التعذيب، ثم ظهرت الطفلة سليمة معافاة ومقيمة لدى أحد الأقرباء [159]، مثلها حالة المواطن الذي مثل جريمة قتل عدد من الأفراد في إحدى القرى بعد أن تم تعذيبه وتعذيب أفراد أسرته والتحرش بالنساء منهم لإجباره على الاعتراف، ثم ثبت عدم ارتكابه الجريمة وحكمت المحكمة ببراءته وتم إخلاء سبيله؛ بل وتم تأكيد هذا الحكم بعد طعن النيابة فيه لتصبح البراءة نهائية، ولم يزل الجاني الحقيقي مجهولاً، في حالة أخرى اعترف طالب في السابعة عشرة من العمر بقتل طفلٍ في الثالثة بعد تعرضه للتعذيب المروع وتكرار صعقه بالكهرباء، رغم أنه كان موجودًا

---

156 ـ مصادر خاصة.

157 ـ محمود قطري، المرجع السابق. و حمدي البطران: يوميات ضابط في الأرياف، دار الهلال، ص167، العدد (590) ـ 1998. ومصادر خاصة.

158 ـ عبد الوهاب بكر: أحوال الأمن في مصر المعاصرة، ص210-211، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ـ 2000.

159 ـ مركز النديم: التعذيب في مصر - حقائق وشهادات، ص15 - 2002

في لجنة المدرسة يؤدي امتحانًا وسط زملائه في الفترة نفسها التي اختفى فيها الطفل[160].

في بعض الأحيان لا يهم وجود جريمة كي يتم البحث لها عن فاعل، إن اختلاق قضايا بأكملها صار أمرًا واردًا، وإذا كانت المزحة الشهيرة التي انتشرت بين المواطنين تحكي كيف تخلص متهم من قطعة حشيش بابتلاعها أمام عيني الضابط، وكيف أخرج الضابط من مكتبه قطعة أخرى ليسائل المتهم عنها عوضًا عن المفقودة؛ فإن تلك لم تعد مجرد مزحة في الوقت الحالي، إذ يتم ابتكار وتدبير بعض القضايا لاستيفاء العدد المطلوب إعلانه في الإحصاءات الرسمية[161]؛ خصوصًا قضايا إحراز المخدرات والسلاح.

يعتبر الباحثون المهتمون بحالة الأمن أن حفظ النيابة للقضية هو معيار لتقييم عمل جهاز الأمن[162]، وأن صدور قرار الحفظ هو الشهادة الوحيدة على فشله في القيام بواجبه، يحتاج ذلك الأمر إلى بعض المراجعة، وينبغي أن نشير هنا إلى نقطتين: الأولى هي الوجه الإيجابي لمسألة الحفظ؛ فما زالت النيابة تشكل أحد أهم ضمانات حماية المواطن، وتعكس قرارات الحفظ التي تصدرها النيابة مدى التدقيق والفحص الجيد للأدلة التي تقدمها الشرطة؛ إذ لا يتعرض المواطن للظلم أو لدس بعض الدلائل التي قد تؤخذ عليه، النقطة الثانية هي أن المعادلة التي مؤداها أن زيادة قرارات النيابة بحفظ القضايا تعني فشل جهاز الشرطة في جمع الأدلة والعكس بالعكس (انخفاض قرارات الحفظ يعني النجاح في السيطرة على الجريمة وجمع الأدلة الدامغة).. هي معادلة مشكوك في صحتها، بل إن كثرة إحالة القضايا إلى المحاكم وانخفاض معدلات الحفظ قد يشير - في ظل الأوضاع الحالية - إلى النجاح المتصاعد في إلصاق التهم بمواطنين أبرياء بدلًا من حلها؛ إما عن طريق انتزاع الاعترافات الكاذبة باستخدام العنف أو عن طريق إحكام دس الأدلة أو باستخدام الضغوط والإغراءات للحصول على من يقبل تَحَمُّل عقوبة جريمة لم يرتكبها، أو كما ذكرت من قبل يمكن ألا تكون هناك قضية حقيقية على الإطلاق، بل قضية مختلقة بكامل وقائعها وملابساتها ومتهميها.

في كل هذه الأحوال يقع رجل الشرطة من المواطن موقع الخصم لا الحامي، لا يكون هذا بحال مؤشرًا على كفاءة عمل رجل الشرطة وقدرته على إحلال الأمن.

---

160 ـ مركز النديم: بعد الحكم على الحدث رامي إبراهيم بالسجن 15 عامًا بتهمة القتل: محكمة استئناف طفل المنصورة تقضي ببراءته. بيان. 30 ديسمبر - 2009.

161 ـ محمود قطري. المرجع السابق.

162 ـ عبد الوهاب بكر. المرجع السابق. ص144 - 146.

إذا كان ثمة تغير قد طرأ على أساليب الجريمة وسلوكيات مرتكبيها منذ نهاية الثمانينات؛ فإن هذا التغير لم يكن مصحوبًا بتطوير وسائل الضبط والبحث الجنائي وسبل تتبع الأفراد الخطرين من طرف الشرطة، بل على العكس تمامًا؛ واجهته الأجهزة الأمنية بعنف مادي غير محسوب أدى إلى حدوث طفرة في أعداد القتلى والمصابين، خصوصًا في ظل المواجهات المسلحة التي حدثت بين قوات الشرطة والمنتمين للجماعات الدينية المتطرفة، أسقطت هذه المواجهات حاجز الرهبة عند رجال الشرطة من إطلاق النيران على المواطنين وجعلته فيما بعد أمرًا سهلا[163].

على كل.. فإن مطالبة رجل الشرطة بإحضار عدد محدد من القضايا ومحاسبته على الكم وعدم مساءلته عن الكيف، وغياب الوسائل الحديثة اللازمة للتحري، ثم تعرضه للضغوط المستمرة، والتلويح بالجزاءات التي توضع في ملف الخدمة لتدل على عدم كفاءته، كل هذا يقود إلى ممارسات فظة وعنف لا نهائي، إذ يصبح الهم الأول لرجل الشرطة هو كيفية أداء المطلوب منه بعيدًا عن أية محاذير، وفي الوقت ذاته تلافي المسؤولية التي قد تقع على عاتقه بقدر المستطاع، يصبح المحور الأساسي لعمل رجل الشرطة هو تأمين نفسه وإرضاء رؤسائه، وتختفي مهمتيّ حماية المواطن وتوفير الأمن – الحقيقي لا الشكلي – للمجتمع من على الخريطة.

الـــــــولاء

ولاء الفرد إلى مؤسسة أو منظومة فكرية معينة يحدد الكثير من التصرفات والأفعال التي يقوم بها، يوجهه إلى فعل ويمنعه عن آخر، يدفعه إلى تبني مسار محدد ويبعده عن طرق فرعية مناوئة لما يؤمن به ولما يدين نحوه بالولاء.

لنقل إن فكرة حياد الشرطة وحمايتها للمجتمع وولائها له بعيدًا عن مصالح السلطة؛ ظلت طويلًا في حيز الأفكار المثالية التي يصعب تطبيقها، ارتبطت الشرطة بالنظام السياسي واعتمدت عليه واستمدت منه النفوذ والسطوة، في الوقت ذاته استخدمها النظام أداة للتخويف والقمع، مع أداء خدمات متبادلة صارت أجهزة الأمن الداخلي ابنًا شرعيا للنظام، هي التي تقوم بحمايته والحفاظ

163 ـ زكي بدر، وزير الداخلية، كلمة في احتفال تخرج دفعة كلية الشرطة، مجلة الشرطة، عدد 95، يوليو ـ أغسطس ـ 1989.

على وجوده، وهو الذي يدللها ويعطيها من الحقوق ما يجعلها فوق المحاسبة والعقاب.

الشرطي يقدم فروض الولاء للنظام؛ إذ لا يملك الرفض حتى كان غير راضٍ عن أشياء كثيرة، الخوف من العواقب التي يدركها جيدًا يمنعه من إعلان العصيان، والعقاب الذي ينتظر المتمردين هو الأسوأ، يُعَامَل الشرطي في حالة انحيازة للمواطن وتعاطفه مع قضاياه كما لو كان خائنًا.

مثله مثل كل فرد يعيش في جو الفساد والاستبداد الخانق؛ فإن الشرطي يعلم أنه يأخذ الفتات، لا يهمه - كما الكثيرين - إلا تحسين حياته والحصول على ما يتاح له من مميزات، إلى جانب امتلاك القوة التي تشعره بالأمان، وهو يدرك جيدًا أن احتياجاته – خصوصًا الشعور بالأمان – لن تتحقق إلا بتقديم فروض الولاء للطرف الأقوى، لما لم يكن المواطن هو الطرف الغالب أو الأقوى في أي وقت من الأوقات؛ فإن الولاء له وللمجتمع لا يعود بفائدة على الشرطي ولا يجلب له سوى الضرر.

يبرز انحياز الأجهزة الأمنية إلى النظام الحاكم في مناسبات متعددة؛ وخصوصًا في أثناء إجراء أية انتخابات، فور أن تتضارب المصالح ويظهر مرشحون معارضون للسلطة؛ تنحاز الشرطة إلى جانب النظام من توها، تعلن انتماءها الكامل له وتوجه بطشها وأسلحتها إلى صدر المواطن الذي تبدو منه بادرة انحياز إلى غير الوجهة المطلوبة، تعيد تشكيل موازين القوى ويسقط الحياد تحت وطأة الضربات المتلاحقة.

الانحراف عن النص المكتوب يصعب التسامح معه، والتراجع عن الولاء للنظام لا يمكن قبوله، هو ولاء أبدي.. أغلب أفراد الشرطة الذين قرروا التمرد على أوضاعها العامة نالوا عقابًا فوريًا؛ باءت المحاولات القليلة التي قاموا بها للخروج من عباءة النظام بالفشل التام، المحاولة الوحيدة لتقرير حق أفراد الشرطة في التصويت الانتخابي مُنِيَت بمقاومة شديدة وقُضِيَ عليها في المهد[164]، وقد كانت تلك المحاولة مجرد خطوة قام بها أحد الضباط بهدف إعطاء الولاء إلى الدستور والقانون أولوية بالنسبة للشرطة على ولائها إلى النظام الحاكم.

في غياب الرقابة الفعلية، وفي ظل مناخ فاسد وولاء غير مشروع، تفقد الأجهزة الأمنية المؤشر الذي يرشدها نحو الاتجاه الصحيح.

---

164 ـ محمد مصطفى عبد المجيد. عصام عامر: السماح لضباط الشرطة بالتصويت في الانتخابات يجعل ولاءهم للقانون والدستور لا للحاكم. مقالة جريدة الشروق. 14 يوليو ~ 2009.

العوامل والظروف السابقة سواءً كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية؛ تشكل في مجموعها مناخًا عامًا غير صحيّ، في غمرة التشوش وسوء الأحوال وتنحية المواطن عن المشاركة على جميع المستويات؛ يصبح طبيعيًا أن تتربع الأجهزة الأمنية على العرش، أن تنحي جانبًا مهامها العامة وأن تستبدل بها اهتمامات ومصالح فردية، أن تتبنى ـ كما الجميع ـ منطق القوة السائد وأن تحيل تهميش القانون إلى غياب كامل، لم تعد الشرطة تمثل أداة القانون التنفيذية، بل أصبحت طرفًا معتديًا يحتاج إلى من يدرأ أذاه وشره، صار المواطن الآمن من العدوان هو فقط ذلك الذي يتحالف معها أو الذي يملك القوة المكافئة لها أو المتفوقة عليها.

الفصل الخامس

انفراط العقد

الهيبة المفقودة

نظرة عابرة إلى حال المؤسسة الأمنية وحال المواطن تفضح الاثنين معًا؛ يبدو جليًا أن العلاقة التي تربطهما تفتقد إلى كثير من المقومات الأساسية، الشرطة من جانبها تتكئ على ساق الترويع والبطش فقط، وتُغفِل أن هيبتها لا يمكن أن تتحقق وهي تسير على ساق وحيدة من دون الأخرى؛ ذلك أن الهيبة في معناها اللغوي لا تشير إلى الشعور بالخوف والرهبة فقط؛ بل إن قولة هاب الشيء تفيد أجلَّه وعظَّمه وحَذِرَه وخافه في آنٍ؛ أي أن الهيبة تحمل داخلها الاحترام كما تحمل أيضًا الخشية، إن الخوف من شيء لا يعني بالضرورة احترامه، كما أن مشاعر التقدير والتعظيم والإجلال لا يمكن انتزاعها بالعصي المعدنية والخيزران والقنابل المسيلة للدموع ولا بالضرب والإهانات.

على الجانب الآخر.. هناك المواطن؛ معترض لكنه خائف، يشعر بالإهانة في المعاملة لكنه خائف، يقف سباب الشرطي في حلقه لكنه خائف، يتلقى الصفعات وهو لا يزال أيضًا خائفًا، هو خائف لدرجة أنه يسلم أمواله وتحقيق شخصيته وأوراقه لأول محتال يصادفه على ناصية الشارع منتحلًا صفة ضابط شرطة، المواطن الخائف في عدد من أخبار صفحات الحوادث في السنوات الأخيرة، لا يجرؤ على سؤال شخص يدعي أنه شرطي عن بطاقة هويته، الخوف يشل الكلمات في حلقه ويخرس أحباله الصوتية، حكايات المئات والآلاف ممن تعرضوا لكفوف وركلات الشرطة وكهربائها ترجرج ذهنه وتجعله يستسلم للسرقة، يفضل المواطن المذعور أن يفقد ممتلكاته على أن يغامر بتحري هوية سارقه، الخوف هو العنوان الرئيسي لا ينازعه على الصدارة تقدير أو مهابة أو احترام.

النقاش الذي يتناول أزمة الهيبة المفقودة يدور من دون توقف منذ عقدين كاملين[165]، بدءًا من مطلع التسعينيات أو ما قبلها بقليل.. ووزارة الداخلية لا تفتأ تشارك الآخرين الجدل وتتساءل مثلها مثلهم: أين ذهبت هيبة الشرطة؟ يطلق المسؤولون عناوين كبيرة وشعارات عامة هنا وهناك، لكنها لا تشمل ردًا مباشرًا على السؤال، يأخذون في رسم صورة مثالية لما يجب أن يكون عليه رجل الشرطة، يتحدثون عن السلوك المشرف والمظهر المناسب والعمل الإيجابي والتصرف الإنساني كونها خطوات أساسية لا غنى عنها في طريق استرجاع هيبة المؤسسة الأمنية[166]، لكنهم يغفلون الصورة العكسية التي أسقطتها، وفي مقابل التصريحات والشعارات تجيء الأفعال دائمًا بالنقيض،

165 ـ بهاء الدين إبراهيم: حوار مع زكي بدر ـ وزير الداخلية، مجلة الشرطة، العدد 91، يناير - 1989.

166 ـ بهاء الدين إبراهيم: المصدر السابق.

يلمس الناس كيف تتعاظم الهوة داخل الأقسام وفي غرف الحجز بين ما هو مفترض وما يحدث فعليًا على أرض الواقع ، ومن هذا المنطلق يرد عبد الحليم موسى الذي حمل منصب وزير الداخلية على سؤال وُجِّه له في أحد الحوارات: «أريد من كل فرد من الشرطة أن يؤمن بأن هيبة الجهاز لا تقوم على القهر، لكنها تعتمد على الحب والتقدير»[167].

بعد عشرين عامًا من حوار الوزير الذي تم في أوائل التسعينيات؛ لا يبدو أن دعوته قد أتت بثمارها المرجوة، فقد تعاظم القهر وتضاءل التقدير، على مدار فترة التسعينيات وأوائل الألفية الثالثة التي نسير فيها يزداد شعور المواطنين بالهوان وبسوء المعاملة، ويطالهم العنف ؛ ومن ثم تتلاشى وتختفي بقايا الاحترام ويبدأ رد الفعل المضاد، حتى إن أحد مسؤولي وزارة الداخلية السابقين يُرجِع اعتداءات المواطنين المتتالية على أفراد الشرطة في عام 2009 إلى نشوء يقين عام لدى الناس بفقدان الوزارة هيبتها داخل المجتمع ؛ هي لم تعد تمثل - على حد تعبير المسؤول - أدنى قيمة في الشارع[168]، إنه تطور ، فالخوف الممزوج بالقهر لا يتولد عنه سوى عدوانية وكراهية مكبوتة، تنطلق من محبسها فور أن يضعف السوط أو يشيخ الجلاد.

هكذا يجتمع كثيرٌ من العوامل لتسقط كل هيبة تتمتع بها المؤسسة الأمنية: صورة الشرطي الضعيفة أحيانًا والمخيفة دائمًا، التي صارت محفورة في ذهن المواطن؛ غياب العدالة والقانون عن الممارسات الأمنية؛ تنامي العنف المؤسسي بصورة غير مسبوقة؛ توغل الفساد في جهاز الشرطة بأشكال متنوعة، حتى أن وزارة الداخلية ذاتها تقوم بإصدار تعليمات كتابية تمنع أمناء الشرطة من اصطحاب هواتفهم المحمولة في أثناء العمل، حتى لا يستخدموها في تحذير المطارَدين وإبلاغ الخارجين على القانون بتحركات القوات الأمنية تجاههم، لم تلتفت الداخلية إلى أن إصدار مثل هذه التعليمات إنما يضيف إساءة جديدة ووصمة لأفرادها بالخيانة والوشاية.. حجر آخر يسقط من بناء الهيبة[169].

سقوط هيبة المؤسسة الأمنية بهذه الطريقة شكل أحد الدوافع وراء ازدياد النكات والتعليقات والرسومات الساخرة التي تمس أفرادها، من ناحية أخرى؛ فإن الصورة المزعجة التي ارتسمت في وعي المواطنين عن رجل الشرطة جعلت هناك ميلًا تلقائيًا إلى وصف كل من يرتكب سلوكًا عنيفًا

---

167 ـ بهاء الدين إبراهيم، حوار مع الوزيرعبد الحليم موسى، مجلة الشرطة، العدد 105، يناير 1991.

168 ـ هيثم رضوان: خبراء أمنيون: أفلام السينما تشجع على قتل رجال الشرطة، جريدة الشروق، 2 أكتوبر ـ 2009.

169 ـ صابر مشهور: الموبايل ممنوع لأمناء الشرطة، جريدة الشروق، 29 نوفمبر ـ 2009.

وغير لائق بأنه مثل ضابط الشرطة، بل إن رجل الشرطة نفسه إذا ارتكب سلوكًا مذمومًا أو مخالفاً للقانون لا يرجعه الآخرون إلى سمات شخصيته أو أخلاقياته أو إلى البيئة التي تربى فيها، بل إلى كونه فردًا من أفراد الشرطة[170]، كأن الشرطي قد صار نموذجًا معياريًا ثابتًا للعنف وسوء السلوك.. يمكن القياس عليه، هذا النموذج لم يستمر مدعاة للاستهجان؛ لكنه مع مرور الوقت ومع اكتسابه العديد من المميزات صار يثير لدى بعض الناس رغبة في احتذاءه.

170 ـ أحمد أيوب: لا تلوموا الشرطة، مقالة بمجلة المصور ص17، العدد (4427) - أغسطس ـ 2009.

الأدوار المتبادلة

استباحة القانون

إذا كان ربّ البيت بالدف ضاربًا؛ فشيمة أهل بيته الرقص، إذا كان المسؤول عن تنفيذ القانون والتحقق من سيادته هو نفسه الذي يقوم بخرقه والاستهزاء به والاعتداء عليه؛ فإن مطالبة الآخرين باحترام هذا القانون تصبح عبثًا. القوي دائمًا ما يغدو قدوة: الشرطي الذي يخرق القانون نموذج مثالي يتبعه ويقتدي به كل من صادف الانفلات في نفسه هوى، إذا كسرت الشرطةَ القانون؛ صار من الطبيعي أن يكسره المواطن وأن ينحيه جانبًا، وأن يُسَيِّر أمور حياته من دون أن يضع في حسبانه وجود قواعد ينبغي اتباعها، نظرة إلى جانبٍ واحد من جوانب الحياة اليومية تظهر اختفاء القوانين، على سبيل المثال: المرور وقواعده والمسؤولون عن تنظيمه غائبون، الناس يخترقون الإشارات المرورية ويسيرون عكس الاتجاه ويوقفون سياراتهم في الأماكن الممنوعة، ويعتدون على الأرصفة ويشغلونها بالبضائع وكراسي المقاهي ويضع كل شخص عمودًا حديديًا ليقتطع من الشارع مكانًا لسيارته، وتصنع الميكروباصات من مطالع الكباري محطات للتوقف، ويسب أصحاب السيارات الخاصة عسكري المرور حينما يحاول تحرير مخالفة أو تنبيه سائق لخطأ ارتكبه، تختفي لوحات أرقام العربات من المرور؛ فيقوم الناس بتأليف أرقام وكتابتها بأيديهم على لوحات معدنية وتعليقها، يبدأ تحصيل مخالفات على عدم ربط الحزام؛ فيأتي الناس بقطعة قماشية سوداء يضعونها على صدورهم بدلًا منه، حيل ابتكارية غاية في الطرافة والإبداع؛ لكنها ـ للأسف ـ لا تستخدم في أي شيء مفيد، فقط للتهرب والالتفاف حول أي قاعدة والسخرية منها حتى إن كانت ذات فائدة حقيقية.

استباحة ما تستبيح الشرطة لنفسها

ذكرت سلفًا أن الشرطة استعانت في السنوات الخمس الأخيرة بالبلطجية وأرباب السوابق

لقضاء عدد من مهامها التنفيذية[171]، وتكرر الأمر حتى غدت الاستعانة بهم أمرًا عاديًا، يشترك الطرفان في تفاصيل العمل اليومي ويتبادلان إنهاء المصالح المشتركة، الصراع والتنافس في مناخ فوضوي يولّد مشكلات متعددة ومعقدة لا يتمكن القانون من حلها، بالنسبة لبعض الأفراد من أصحاب الأعمال الخاصة؛ فإن عقد الاتفاقات مع الخارجين على القانون مثل حلًا سحريًا للكثير من العقبات التي تواجههم، بقيت أزمة إضفاء الشرعية على هذا الحل - وهي الأزمة التي انفرجت مع لجوء الشرطة لاستخدام البلطجية - أكثر قربًا وسهولة، التعاقد مع بلطجي لإنهاء مهمة ما لم يصبح فقط إحدى الطرق المطروحة على استحياء للخروج من الأزمات؛ لكنه صار الوسيلة الأولى التي تتبادر إلى الذهن في مواجهة أية عقبات، حتى بالنسبة للأفراد العاديين الذين لا يمتلكون المال والنفوذ اللازمين أو الخلفية الاجتماعية والثقافية التي تؤهلهم لهذا التوجه، لم يعد الأمر غريبًا أو مستهجنًا وإن ظل التنفيذ من الصعوبة بمكان.

في أحد الأفلام تؤدي الفنانة عبلة كامل دورًا سينمائيًا خفيف الظل للبلطجي الذي يمكن أن يكون مثاليًا، تظهر امرأة خارجة على القانون تستعين بها الشرطة من أجل إفساد عملية انتخابية تضم مرشحًا معارضًا للنظام، لا تؤدي المرأة هذه الخدمة فقط، بل خدمات أخرى عديدة بعضها لا تدرك أبعاده أو آثاره، وهي لا تهتم بإدراكها من الأساس، فالمقابل المالي الذي تناله يغطي جميع تساؤلاتها.. رغم عدم اهتمامها؛ فإنها تدرك مصادفة في إحدى المرات أنها قد خُدعَت، تكتشف أن الخدمة التي قبلت أن تؤديها هي خدمة حقيرة تم استدراجها إليها عن طريق معلومات زائفة، جعلتها توافق وهي تظن أنها تقدم خدمة جليلة للوطن، حين يحدث هذا تقلب المرأة المائدة على الرؤوس وتثأر بطريقتها للخديعة، لا يحدث هذا في جميع مهماتها بالطبع، ففي أحيان أخرى تتغاضى عن الحقيقة التي تعلمها جيدًا وتنفذ المطلوب، تُرى أي نوع من البلطجية تستعين به الشرطة الآن؟ أغلب الظن أن نموذج البلطجي المثالي الذي يرفض تنفيذ مهام غير أخلاقية لن يكون مناسبًا بأي حال؛ فالأشياء التي تطلّبُها الأجهزة الأمنية منه سواء كانت تحرشًا جنسيًا أو غيره تنافي جميع الأعراف والتقاليد ويصعب تبريرها أو تزيينها، إنها مهام تحتاج إلى أشخاص لا شاغل لهم سوى جني المكاسب من دون اهتمام كبير بمصدرها ومن دون اكتراث بعواقب أفعالهم ونتائجها على الآخرين.

التحرش الجنسي الجماعي صار ظاهرة مذهلة تغري أي باحث بدراستها وتحليلها، عقب قيام

171 - عماد صيام: سياسة الاعتماد على البلطجية وتدمير جهاز الشرطة مؤامرة على الوطن. دراسة منشورة بجريدة البديل. 19 ديسمبر - 2009.

الشرطة بالمبادرة في العام 2005، توطّن التحرش شوارع القاهرة وانتشر بصورة مكثفة، استباح الشباب لأنفسهم ما استباحته السلطة لنفسها، تطورٌ طبيعيٌ لا يخلو من منطق، تصاعدت الأمور في السنوات الماضية حتى صار التحرش الجنسي طقسًا أساسيًا من طقوس الأعياد، في العام 2008 وعقب عيد الفطر تحرش أكثر من مئة شاب بالفتيات والسيدات في منطقة المهندسين، وفي ثاني أيام عيد الفطر من العام ألفين وتسعة تحرش مئات الشباب بالنساء في الشوارع[172]، وفي عيد الأضحى من العام نفسه تكرر الموقف هذه المرة داخل الحدائق العامة، ونشرت الصحف صورًا للمتحرشين في كل مكان، الغريب أن هذه الأحداث جرت من دون اتخاذ أي إجراء أمني مناسب للسيطرة، وظلت الأمور على ما هي عليه حتى بعد أن حذرت الدول الأجنبية رعاياها من خطورة الوضع، وحتى بعد أن وصفت صحيفة أمريكية مصر بأنها واحدة من أسوأ دول العالم في نسبة التحرش بالنساء في الشوارع والأماكن العامة[173]، هكذا وبعد أن كان التحرش يُمارَس كونه وسيلة من وسائل الشرطة في فض التظاهرات والاحتجاجات؛ صار يمارس في أثناء الاحتفالات وفي المناسبات العامة تجاه أية امرأة دونما تمييز.

بعد سقوط الحواجز وتجاوز الخطوط والمحاذير؛ أصبح الوجود الأمني العادي غير كافٍ لتحقيق الحماية من البلطجة والتحرش، تحطيم الحواجز لمرة واحدة يفتح الساحة أمام طوفان يصعب إيقافه أو السيطرة عليه فيما بعد من دون بذل جهودٍ مضنية وتضحيات غير قليلة.

استباحة المواطنِ الشرطةَ

ينص الدستور المصري على أن الشرطة تؤدي واجبها في خدمة الشعب وتكفل الطمأنينة والأمن للمواطنين، وتتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات[174]، تراجُع هذا الدور وغياب المفاهيم الأساسية المتعلقة بحماية المجتمع، بالإضافة إلى المحاولات الدؤوبة الهادفة إلى القمع والإخضاع، كل ذلك أدى إلى تغيّر في سلوكيات المواطن العادي، ظل التغير طفيفًا غير ملحوظ إلى أن توالت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة، التي أظهرت عجز الدولة عن تقديم

172 ـ حنان الجوهري: حالات تحرش جماعي بمصريات وأجنبيات على كورنيش النيل، جريدة الدستور، 22 سبتمبر - 2009.

173- محمد الجارحي: مصر المتحرشة في الأعياد وفي غير الأعياد، جريدة الدستور، 30 نوفمبر - 2009.

174 ـ الدستور المصري، مادة 184، المنى للتوزيع ـ 2000.

حلولٍ حقيقية، وبينت أن محاولات الإصلاح ووعود التنمية والتقدم التي ظلت تُقطَع لسنوات تذهب جميعًا أدراج الرياح، لم يعد في استطاعة الناس تحمل مزيدٍ من القهر والإذلال من دون أن يلمسوا أي أمل في تحقيق تقدم أو بناء مستقبل أفضل، فلا الدولة المستبدة قادرة على تحقيق مستوى معيشة مقبول، ولا هي تحفظ لهم الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية، أطنان من الفساد تتكشف على جميع المستويات، وأطنان من الانتهاكات تحدث كل يوم، ضاق الهامش الذي كان كثيرٌ من الناس يعيشون فيه حتى بات يعتصرهم داخله اعتصارًا.. استُنزِفَت واستُنفِدت قدرة المواطن المصري الهائلة على التكيف والمراوغة وتراكم فائض من الاحتقان والغضب، لم تعد العلاقة بين المواطن والدولة وعسكرها مبنية على الخوف والخضوع فقط؛ بل تلونت بكثيرٍ من التحدي والعداء.

الأحداث المتناثرة التي وقعت في السبعينيات التي هاجم فيها المواطنون العاديون الشرطة ظهرت مرة أخرى مع بعض الاختلافات الكمية والكيفية، وتكثفت بشكل كبير في العامين 2009 و2010، وهما عامان شَهِدا كثيرًا من التجاوزات الأمنية وكثيرًا من الضغوط الاقتصادية والمشكلات العامة.

شهد شهر أغسطس من العام ألفين وتسعة تحطيم أهالي قرية «هوارة عدلان» بالفيوم كمينًا للشرطة وثلاثًا من سياراتها، كما قاموا بحرق سيارة خاصة بأحد الضباط وقطعوا طريق (الفيوم-بني سويف) لما يقرب من ثلاث ساعات، السبب كان اعتداء أحد ضباط الكمين المقصود على سائق من أبناء القرية؛ ما ألحق به إصابات بالغة، تردد على أثرها أنه توفي، أما شهر أكتوبر من العام نفسه؛ فقد شهد اقتحام نائب من نواب مجلس الشعب أحد أقسام الشرطة بصحبة مجموعة كبيرة من أنصاره بسبب احتجاز ضباط القسم اثنين من المواطنين اللذين تربطهما به صلة قرابة، ألحق الهجوم بعض الخسائر المادية بالقسم وأصيب عددٌ من العاملين به، أُلقي القبض على النائب ونقل إلى سجن قنا العمومي بدلًا من إبقائه في مركز الشرطة خوفًا من تجدد المصادمات بين مؤيديه والقوات الأمنية، كذلك أُبقي على سيارات الأمن المركزي والأمن العام لفض أي اشتباك متوقع[175]، في اليوم السابع والعشرين من الشهر نفسه قام أكثر من ثلاثمئة محام بمحاولة اقتحام قسم شرطة السويس بعد اعتداء أحد ضباط القسم على زميل لهم بالضرب، واضطُرَّ مدير أمن السويس ومدير المباحث الجنائية إلى الانتقال إلى قسم الشرطة والتفاوض مع المحامين لساعات ست بغرض تهدئتهم[176]، في أكتوبر من العام نفسه -أيضًا- هاجم عدد من أبناء قبيلة السواركة كمينًا للشرطة بمدخل قرية تدعى نقع شبانة؛ إثر

175 ـ حمادة عاشور: أربعة أيام لن ينساها نائب دشنا. جريدة الشروق. 21 أكتوبر - 2009.

176 ـ سيد نون: اعتصام 300 محامٍ عقب اعتداء ضابط شرطة على زميلهم. جريدة الشروق. 29 أكتوبر - 2009.

تحرش أحد أفراد الكمين بسيدة منهم؛ توجه أبناء القبيلة المسلحون إلى الكمين تقلهم مئة وخمسون سيارة؛ ففر أفراد الشرطة أمامها تاركين عدتهم واستولى المهاجمون على مدرعتين كاملتي العتاد، بعد عدة وساطات وافق السواركة على إرجاع المدرعتين إلى الشرطة بشرط إلغاء الكمين تمامًا، ومحاسبة الشرطي الذي تحرش بالسيدة[177]، وفي نوفمبر من العام ألفين وتسعة أيضًا قام ثلاثون مسلحًا بمهاجمة كمين للشرطة بكفر الشيخ وأطلقوا النيران وأصابوا أربعة من بينهم رائد شرطة، واشتبكوا مع أفراد الكمين بالعصي والسيوف والسنج ثم تمكنوا من الهرب، جاء هذا الهجوم اعتراضًا على الرسوم الباهظة التي فرضها الكمين على عربات نقل البضائع[178]، في حادث آخر.. حاصر أقارب عروسين قسم شرطة أول المنصورة ورشقوه بالحجارة والزجاجات الفارغة احتجاجًا على احتجاز العروسين وعدد من أقاربهما داخل القسم، إلقاء القبض على العروسين كان بسبب مخالفة مرورية رفض الضابط المسؤول تحصيل قيمة الغرامة المستحقة عنها في الشارع، وأصر على اصطحابهما إلى القسم لمعاقبتهما عليها[179].

وفي الشهر نفسه - أيضًا - حاصر أهالي مدينة رفح قوة أمنية معززة بمدرعتين حاولت مداهمة مخزنٍ للبضائع في منطقة تُدعى «دوار رفيعة»، وأطلق الأهالي عليها وابلًا من الحجارة؛ فأصيب عميد شرطة وخمسة من الجنود بجروح، ثم انضمت للأهالي سيارات دفع رباعية مسلحة ودراجات نارية لتحكم الحصار تمامًا؛ إذ لم تتمكن قوة الشرطة المُحَاصَرة من الفرار، أجريت وساطات عديدة للإفراج عن القوة، وسلمت في النهاية إلى مدير أمن شمال سيناء[180]، وفي نهاية نوفمبر تقريبًا؛ اختطف أهالي منطقة بالوظة التابعة لمدينة العريش ضابطًا وشرطيًا ينتميان إلى قطاع المرور، وقد حطم الأهالي سيارة تابعة للشرطة وقطعوا طريق الإسماعيلية - العريش الدولي، تسبب في المعركة الأسلوب الذي اتبعه أفراد الشرطة في أثناء إلقاء القبض على بعض المطلوبين لتنفيذ أحكام قضائية، وكان مواطن قد لقى مصرعه في معركة تبادل فيها الطرفان إطلاق الأعيرة النارية، واعتقلت الشرطة عددًا من المواطنين، أشار الأهالي إلى أنه لا توجد ضدهم أية أحكام؛ وأطلق سراح الضابط فيما بعد مجردًا من سلاحه، واضطرت قيادات وزارة الداخلية إلى إجراء مفاوضات لاستعادة الشرطي المخطوف[181].

---

177 - مصطفى سنجر: احتواء أزمة اقتحام أبناء السواركة كمين شبانة. جريدة الشروق. 22 أكتوبر - 2009.

178 - منتصر النجار: 30 مسلحًا يهاجمون كمين شرطة بكفر الشيخ. جريدة الشروق. 3 نوفمبر- 2009.

179 - غادة عبد اللطيف: الفرح قلب بخناقة. جريدة المصري اليوم. 7 نوفمبر - 2009 .

180 - مصطفى سنجر: 16 إصابة بين قوات الأمن في أحداث رفح. جريدة الشروق. 12 نوفمبر- 2009.

181- أحمد شلبي. أحمد أبو دراع. هاني عبد الرحمن: مقتل أعرابي واختطاف شرطي. جريدة المصري اليوم. 21 نوفمبر- 2009.

يمكن ملاحظة أنه خلال شهرين فقط من العام ألفين وتسعة وقعت سبعة اشتباكات واعتداءات على أقسام شرطة وكمائن وقوات أمنية، شملت هذه الاعتداءات نطاقًا جغرافيًا عريضًا؛ إذ تراوحت الأماكن التي وقعت فيها بين دشنا ورفح وكفر الشيخ وغيرها من المحافظات والمراكز، تمكن المواطنون من الصمود أمام قوات الشرطة في بعض المواجهات وفرضوا مطالبهم، بل واضطروها - في واقعتين على الأقل - إلى طلب تعزيزات إضافية لتعينها على التعامل معهم، المثير في الأمر أن الشرطة لم تتمكن حتى في وجود التعزيزات من استعادة السيطرة الأمنية الكاملة، أجبرتها النتائج على اللجوء إلى المفاوضات والوساطات لتتمكن من استرجاع ما فقدته قواتها من عتاد وأفراد في أثناء الاشتباكات.

رد فعل المواطنين في بعض الوقائع لم يكن فقط مكافئًا لفعل الشرطة؛ بل أكثر حدة وضراوة، خرج كلية عن المألوف: هل اختلف رد الفعل من منطقة لأخرى؟ لا يبدو هذا، وإذا افترضنا أن للمناطق التي يقطنها البدو خصوصية في الثقافة والأعراف والقيم والتقاليد تجعل أسلوب التعامل ورد الفعل مختلفًا؛ فإن مناطق مثل: كفر الشيخ، السويس، المنصورة، دشنا والفيوم لا تحظى بالقدر نفسه من الخصوصية، ومع ذلك لم تخلُ من الاعتداءات والمناوشات، هي لهذا تشير إلى تغيرات سلوكية عامة غير مقتصرة على منطقة أو ثقافة بعينها، رد الاعتداء باعتداء يماثله أو يتجاوزه لم يكن من السمات المميزة للشخصية المصرية؛ خصوصًا حينما تكون السلطة هي مصدر هذا الاعتداء، والمثل الشعبي الشهير «ابعد عن الشر وغني له» هو الأقرب دائمًا لوجدان المصريين من جميع الأمثلة التي تحضّ على مقاومة الظلم ورد العدوان، عمومًا.. فإن هذا التغير السلوكي إنما يشير إلى حدوث تطور في وعي المواطن وفي علاقته بالشرطة وبالسلطة بوجه عام، من المجحف أن يتم عزو هذا التطور إلى فقدان الشرطة هيبتها ومكانتها داخل المجتمع فقط؛ فهناك ذلك الإحساس العام بفقدان الدولة سيطرتها على كثيرٍ من الأمور، كل شخص يفعل ما يعنّ له من دون أن يهتم بمحاسبة أو يخشى من عقاب، هل هي مجرد مصادفة درامية أن تلتصق بأفواه الناس عبارة الفنان أحمد السقا في فيلم «الجزيرة» التي يقول فيها بحسم «من النهارده ما فيش حكومة ... أنا الحكومة» لتصبح شعارًا للكثيرين؟ أم أنها ليست مصادفة على الإطلاق وأن العبارة جاءت لتعكس واقعًا ملموسًا لدى الناس.. ومن ثم وجدت لها مكانًا على الألسنة؟

انفراط العقد وغياب الدولة

مع كل القمع والعنف الذي يطال الناس، ومع انتهاك الحقوق والحريات؛ فإن الدولة كذلك تتخلى عن كثير من مسؤولياتها تجاه المجتمع، إنها لا تتراخى فقط في تطبيق القوانين وفي الحفاظ عليها، لكنها أيضًا تنسحب انسحابًا مدهشًا من مهام تنظيم الحياة اليومية ومتطلباتها، حتى أبسط الأمور التي لا تحتاج إلى موارد وإمكانيات هائلة تظل غير مستوفاة.

ينظم المواطنون في أحيانٍ كثيرة المرور بأنفسهم، وينشئون المطبات الصناعية أمام المدارس، وينزحون مياه الصرف الصحي التي تنفجر بين الحين والآخر في الطرقات، وينبهون إلى الأسلاك الكهربائية المكشوفة، ويجمعون القمامة من أمام أبواب المستشفيات، ويقومون بردم البرك والمستنقعات المتعطنة، ويكتبون العلامات الإرشادية ولافتات التحذير من الحفر العميقة في الشوارع، ويحاولون ترميم البيوت وتغطية البالوعات المفتوحة التي تقتنص الكثير من الأطفال، ويدخلون الكهرباء إلى الأماكن التي تتسم بعشوائية التخطيط، ويخترعون وسائل مواصلات جديدة يدويًا، ويحفرون لاستخراج المياه من الأماكن التي تفتقر إليها؛ بل ويؤدون أعمال الإنقاذ عند وقوع الكوارث وسقوط الضحايا، وينتحل المواطن عند الضرورة صفة ضابط الشرطة لفض المشاجرات وحل المشكلات والأزمات.

الأعمال التي يقوم بها الناس طوعًا تصبح بمرور الوقت واجبًا عليهم، تترك الدولة لهم ما تعجز عن حله وتلقيه فوق رؤوسهم وتتنحى عن الطريق، تختار أن تنعزل عن المشكلات بشكل أو بآخر، ومن ثم.. فحين تقع أزمة بسبب الحلول العشوائية التي يلجأ الناس إليها؛ تصبح الدولة بعيدة عن المساءلة، يظهر هذا الاتجاه واضحًا مع توالي الأزمات والكوارث، تترك الدولة فقراء المدن من دون مأوى فيبنون بيوتًا وعششًا متلاصقة في أماكن غير صالحة للبناء، وحين تحترق أو تنهار فوقها الصخور وتقع خسائر كبيرة في الأرواح؛ تخرج أجهزة الدولة لتعلن أن المساكن كانت مخالفة ومن دون تصاريح بناء، وأنها غير مسؤولة عنها، بل إنها حين تجبر الناس على مغادرة ما تبقى من أنقاض؛ فإنها لا تخبرهم إلى أين ينتقلون بأسرهم وحاجياتهم عقابًا على مخالفتهم، تترك الفلاحين من دون وسيلة مناسبة للتخلص من مخلفات الزراعة، وحين تتدثر سماء العاصمة بالسحب السوداء نتيجة حرقهم هذه المخلفات؛ تلقي الدولة باللوم عليهم من دون أن توفر البديل المنطقي، تترك قرى كاملة من دون خدمات صرف صحي ومياه نظيفة، ثم تتهم سكانها بإساءة استخدام النهر وتلويثه،

تتقاعس عن توفير شروط الأمن والسلامة في المواصلات والمحافل العامة، وحين يحترق الناس في القطارات والمسارح ويغرقون بالعبارات تحملهم مسؤولية موتهم؛ هل هي الإدارة العشوائية أو هو سوء التخطيط.. أم أنه تناقص موارد الدولة الذي يلقي بظلاله على مستويات متعددة وينذر بمزيد من المشكلات؟ الإجابة تظل غير محسومة، ربما هي خليط من كل هذه الأمور.

انسحاب الدولة المثير لا يتم في هدوء لكنه يأتي فاضحًا، الدولة لا تترك للناس مسؤولياتها فقط؛ لكنها بغيابها تعطي لكل مواطن جزءًا من صلاحياتها في الضبط والمحاسبة والعقاب، هل يمكن أن تذيع الدولة إعلانًا رسميًا في التليفزيون تطلب فيه من الناس أن يحلوا محلها؟ الحقيقة أن هذا هو ما حدث في شهر رمضان العام 2009، هيئة السكك الحديدية وجهت خطابًا إعلانيًا مباشرًا إلى من أعطته لقب المواطن «الملتزم»؛ تطالبه فيه بتطبيق التعليمات وبمواجهة مخالفيها، أرفقت الهيئة بالإعلان لقطات للذين يتسلقون عربات القطار مسافرين فوق ظهره، ولمفترشي الأرض بالأواني والأمتعة وأرغفة الخبز وأكواب الشاي وبوابير الجاز، جعلت الهيئة المواطن «الملتزم» - تبعًا لإعلانها - مسؤولًا عن حماية الملكية العامة بيديه العاريتين.

دعوة مثل هذه ربما تملك بريق الحث على الإيجابية واتخاذ المبادرة، لكن جوهرها يحوي مضمونًا غاية في الخطورة، الدولة هنا تدعو الأفراد إلى تجاهلها واستعادة حق تطبيق القانون بأنفسهم بعيدًا عن سلطاتها.

الحقيقة أن تطبيق الدولة للقانون قاصر، وحضورها في المجتمع بمعزل عن أعمال فرض السيادة والسيطرة هو حضور آخذ في الاضمحلال والتلاشي بفضل سوء الإدارة والإهمال والفساد المتجذر في قلب المؤسسات والأجهزة الرسمية، لكن أن تقوم الدولة بإذاعة إعلان مرئيٍّ تدعو فيه المواطنين إلى تنفيذ القانون بأيديهم؛ فهذا أمر لا يمكن تبريره بأي مما سبق، ولا يمكن التعاطف معه على الإطلاق، حتى سلمنا بأن النظام الحاكم فاقد لشرعيته، وبالتالي.. فاقد لحقه الطبيعي في القيادة وفي تنفيذ القواعد العامة.

الثابت أنه بمقتضى العقد الاجتماعي المبرم بين الدولة والمواطنين يصبح حق تطبيق القوانين وفرض النظام والحد من الحريات الشخصية هو حقًا مقصورًا على الدولة وحدها، لا يجوز لمواطن أن يتخذه لنفسه أبدًا وإلا طبق كل فرد رؤيته الخاصة وشرع في فرضها على الآخرين وعاقب من لم يمتثل لإرادته، اختفاء الحدود والقواعد العامة المعترف بها يحيل إلى مرحلة بدائية من مراحل التطور

تسمح بسيطرة الأقوى على الآخرين وإخضاعهم.

إبرام عقد يلزمه وجود طرفين، فإذا انسحب أحدهما جاز للآخر أن يفعل المثل، ليصير العقد لاغيًا، حين تستبيح الدولة لنفسها التعدي على حقوق المواطن الاقتصادية والاجتماعية، وحين تستبيح الشرطة ماتبقى من كرامته، وحين لا تتوافر له الحدود الدنيا من متطلبات المعيشة؛ فإن المواطن لا يجد أي مبرر كي يؤدي دورًا «مثاليًا» في هذه المنظومة، لا يرى سببًا للالتزام والطاعة؛ خصوصًا أن القواعد والقوانين تصبح بمثابة آليات تستخدمها السلطة لقمعه وتقييد حريته من دون أن ينال أي مقابل، ومن دون أن يتوافر له أبسط الحقوق وأكثرها بداهة، حين يخرق المواطن القواعد والقوانين كلما سنحت الفرصة؛ فإنه يحقق شيئًا من الراحة النفسية، تمرده المحدود على الأدوات التي يراها جزءًا من السلطة هو المتنفس الوحيد أمامه طالما لا يجد متنفسًا آخر لطرح أزماته وحلها.

أحيانًا ما يعوض النجاح في أحد الجوانب القصور في جوانب أخرى، قد يعيش الناس مثلًا من دون ممارسة ديمقراطية في ظل تحقيق مستوى اقتصادي مقبول وإشباع احتياجاتهم الأساسية، حين يسود القصور والفشل جميع المستويات لا يصبح هناك تعويض من أي نوع أو مزيد مما يمكن خسارته، الكبت الفائض الذي يحاصر الفرد ويوجه كل طاقته وقدراته نحو البحث عن توفير نفقات يومه؛ لا يصبح كافيًا لإلهائه عن مصدر مشكلاته التي هو المسؤول الرئيسي عنها، والدائرة المغلقة التي يدور فيها الناس تنكسر جزئيًا عند إحدى حلقاتها ربما تلك الممثلة في الخوف، يخرج الإحباط في صور تمرد عنيف وتلقائيّ مثلما رصدت الأحداث السابقة التي يهاجم فيها الناس جموعًا وفرادى الشرطة وممثليها، إن الشروخ التي ظهرت في جدران العلاقة بين المواطن والدولة بروافدها ومؤسساتها قد اتسعت وأصابت بنية المجتمع بالتصدع، لم يعد ممكنًا بعد أن يستمر أحد الأطراف في الإخلال ببنود العقد الاجتماعي من ناحيته، وأن يحتفظ الآخر بدوره كما هو، هل تقتصر الأمور على بعض الاحتجاجات المتواترة هنا وهناك، وتقف عند حدود الشد والجذب والاستجابة لبعض المطالب الجزئية مع المماطلة في إجراء إصلاحات جذرية؟ أم أنها مرشحة لمزيد من التداعيات والتطورات؟ يصعب التكهن بالقادم، لكن المؤكد أن هناك حاجة حقيقية إلى إعادة بناء عقد اجتماعي جديد قائم على أسس أكثر عدالة وتوازنًا، عقد اجتماعي يتم فيه تحديد الأدوار والفصل بينها وتحييد أجهزة الدولة وإرساء ولائها بعيدًا عن مصالح الصفوات والنخب الحاكمة.

ختـــام

توالت الأحداث سريعًا في العام 2010؛ إذ كان من الصعب ملاحقتها في أثناء جمع الكتاب وطباعته، الحقيقة أن الفترة الزمنية التي خصصت لهذا البحث كانت تنتهي بنهاية العام 2009 فقط ، لكن التغيرات النوعية والكمية التي جرت بعد ذلك كان لا بد من الإشارة إليها في عجالة.

ضَمَّنت بعضًا من أحداث ووقائع العام 2010 ـ كما يلحظ القارئ ـ في متن الكتاب ، وفضلت أن أترك البعض الآخر هنا كونه لم ينتهِ بعد ولا يمكن تحليله والحكم عليه سريعًا.

على سبيل المثال شهد العام 2010 على غير المألوف عددًا هائلًا من الاحتجاجات أمام مجلس الشعب ومؤسسات الدولة الرسمية الأخرى، شمل نطاق الاحتجاجات القاهرة وكثيرًا من المحافظات من شمال الوادي إلى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه، أناس قدموا من مختلف المناطق الجغرافية، أسر كاملة وأفراد ومجموعات، يحمل أغلبهم مطالب اقتصادية واجتماعية، عمال مصانع الغزل والنسيج وحلج الأقطان وموظفو الضرائب العقارية ومراكز المعلومات ومجلس الدولة وفلاحو الفيوم وفنيون من الأطباء والمهندسين والتمريض، وكذلك فئة المصابين بإعاقات، كلهم يدركون فجأة أن لهم حقوقًا مشتركة وأن في مطالبتهم الجماعية بها نوعًا من الضغط قد يأتي بنتيجة.

مقتل الشاب السكندري خالد سعيد بعد ضربه وتعذيبه في الشارع علي يد اثنين من أفراد الشرطة أحدث تغييرًا كبيرًا في وعي الناس، من ناحية.. فإنه جذب اهتمام الكثيرين إلى قضايا التعذيب والعنف الأمني، ومن ناحية أخرى دفع بحركة واسعة منظمة انتقلت إلى الشارع عبر الإنترنت؛ هدفها الأول ـ كما يبدو ـ هو متابعة الإجراءات والتطورات لعدم نسيان القضية والضغط لضمان عقاب عادل لمرتكبي الجريمة، الآليات التي اتبعتها هذه الحركة شجعت الكثيرين على الانضمام لها؛ إذ لم تدع إلى عمل ميداني عنيف، بل على العكس؛ فإنها استخدمت وسائل غاية في البساطة والذكاء تحايلت بها على جميع الأفعال التي تجرمها حالة الطوارئ، من ثم؛ فإنها قد أوجدت

ليس فقط تعاطفًا، بل ومشاركة متزايدة من الناس العاديين، المثابرة والإصرار على التذكير بمقتل الشاب تطور جديد في الأداء، فقد جرت العادة على أن تفتر الحماسة المصرية سريعًا وينسى الناس بسرعة أكبر مآسيهم ويعتادوا على أزماتهم، لماذا أثار مقتل هذا الشاب تحديدًا الناس؟ أتصور أن هناك عوامل متعددة قد أسهمت في نشر قضيته؛ منها حداثة السن والشريحة الاجتماعية التي ينتمي إليها والهمجية الشديدة التي تعرض لها علنًا، ثم وفاته ومحاولات الشرطة الساذجة تشويه صورته للتخفيف من تعاطف الناس وتكييف الأمر على أنه مجرم يستحق العقاب، اجتمعت تلك العوامل كلها وأضيفت إلى الظروف العامة السيئة وإلى حالة الاحتقان والتوتر لتسهم في إبقاء القضية حية، عمومًا؛ يحتاج الأمر إلى دراسة متأنية قبل الخروج بتعميمات، فالعوامل التي ذكرتها تبقى محض افتراضات، وربما ينبغي توجيه الأسئلة مباشرة إلى الناس حيث الإجابة التي قد تسلط بعض الضوء على التغيرات التي حدثت في الوعي العام وتوجهاته، يتعرض الكثيرون إلى الضرب والتعذيب في الأقسام ربما يوميًا ولا يتدخل أحد أو يتضامن معهم رغم النشر في الصحف، فهل يعني هذا أن الحركة الحالية مجرد استثناء وقتي سرعان ما ينتهي؟ هل لو أصيب خالد من دون أن يموت ما كانت قضيته قد حظيت بالانتشار نفسه؟ وهل لو كان ينتمي إلى طبقة دنيا مهمشة ما لقي التضامن الواسع ذاته من الشباب على الفيس بوك؟ هل يقف الحد الذي يتحرك عنده الناس بعيدًا عن المفترض، إذ يظل القهر والانتهاك البدني والنفسي من دون الوفاة مقبولاً وفي درجة أدنى من أن تثير الغضب؟

استمر التحرش الجنسي في الشوارع، واستمرت الشرطة في استخدام البلطجية للتعدي على المواطنين، واستمر المواطنون في التعدي على أفراد الشرطة من دون أن ينحسر أي من هذه الظواهر.. في شهر أغسطس 2010 وحده؛ تعرض ضابط شرطة برتبة نقيب واثنان من عساكر المرور للضرب في مناطق متفرقة، ونتج عن الضرب إصابتهم جميعًا[182]، في الشهر نفسه تجمع عدد من المواطنين أمام قسم شرطة الموسكي وحاولوا اقتحامه وأصابوا رئيس المباحث به، السبب هو مطاردة أحد ضباط القسم بائعًا جائلاً وسقوط البائع من الدور الرابع ثم سريان شائعة تفيد وفاته في المستشفى الذي نُقِلَ إليه، أتعرض لهذه الواقعة تحديدًا لأنها تتناص مع الوقائع التي جرت في السبعينيات والتي أُطلِقَ عليها تعبير «الحوادث المؤسفة»[183]، لقد عكست حوادث السبعينيات

---

182 ـ عبد الحكم الجندي: سائق يعتدي على ضابط شرطة ويصيبه في كمين. جريدة المصري اليوم. 16 أغسطس - 2010. وهشام المياني: سائق يضرب عسكري مرور بالعجوزة أمام الضابط ويهرب. جريدة الشروق. 14 أغسطس - 2010. وجريدة المصري اليوم: سائق النقل يرفض تنفيذ قواعد المرور ويصيب شرطيًا في وجهه. 5 أغسطس - 2010.

183 ـ لمزيد من التفاصيل انظر الفصل الثاني من الكتاب.

«المؤسفة» في حينها حالة الاحتقان الشعبي والغضب من السلطة ومهاجمة أقسام ومراكز الشرطة، وكانت نذيرًا لما تلاها من أحداث، لقد بدأت «الحوادث المؤسفة» في العام 1974 تقريبًا، واختتمت في 1977 بمظاهرات 18 و19 يناير عقب قرارات رفع أسعار المواد الغذائية التي جاءت بصورة مفاجئة؛ شكلت المظاهرات هبّة جماهيرية تلقائية عنيفة بعد مقدمات وإنذارات متتالية.. البدايات متشابهة والظروف والأجواء العامة كذلك، تُضاف إليها جميعًا أحداث سياسية ساخنة، ترى: هل تشهد الفترة الحالية ختامًا شبيهًا؟ عمومًا.. يبقى المبحث الأساسي للدراسة وهو (علاقة الشرطة بالمواطن) بابًا مفتوحًا على مصراعيه، يحتاج إلى مزيد من العمل الجاد وربما الميداني بشكل خاص.

المحتويات

منافذ بيع مكتبة الأسرة
الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم
١١٩٤ كورنيش النيل – رملة بولاق
مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة
ت: ٢٥٧٧٥٠٠٠ ـ ٢٥٧٧٥٢٢٨
٢٥٧٧٥١٠٩ داخلى ١٩٤

مكتبة مركز الكتاب الدولى
٣٠ش ٢٦ يوليو ـ القاهرة
ت: ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو
١٩ ش ٢٦ يوليو ـ القاهرة
ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف
٣٦ش شريف ـ القاهرة
ت: ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى
٥ ميدان عرابى ـ التوفيقية ـ القاهرة
ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين
مدخل ٢ الباب الأخضر ـ الحسين ـ
القاهرة
ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة المبتديان
١٣ش المبتديان ـ السيدة زينب
أمام دار الهلال ـ القاهرة

مكتبة ١٥ مايو
مدينة ١٥ مايو ـ حلوان خلف مبنى
الجهاز

مكتبة الجيزة
١ ش مراد ـ ميدان الجيزة ـ الجيزة
ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة
خلف كلية الإعلام ـ بالحرم الجامعى
بالجامعة ـ الجيزة

مكتبة رادوبيس
ش الهرم ـ محطة المساحة ـ الجيزة
مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون
ش جمال الدين الأفغانى من شارع
محطة المساحة ـ الهرم
مبنى أكاديمية الفنون ـ الجيزة

مكتبة ساقية عبدالمنعم الصاوى
الزمالك ـ نهاية ش ٢٦ يوليوو
من أبوالفدا ـ القاهرة

مكتبة الإسكندرية
٩٤ ش سعد زغلول ـ الإسكندرية
ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية
التمليك ـ المرحلة الخامسة ـ عمارة ٦
مدخل (أ) – الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس
مبنى الملحق الإدارى ـ بكلية الزراعة ـ
الجامعة الجديدة ـ الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد
بجوار مدخل الجامعة
ناصية ش ١١، ١٤ ـ بورسعيد

مكتبة أسوان
السوق السياحى ـ أسوان
ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط
٦٠ش الجمهورية ـ أسيوط
ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا
١٦ ش بن خصيب ـ المنيا
ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)
مبنى كلية الآداب ـ جامعة المنيا ـ
المنيا

مكتبة طنطا
ميدان الساعة ـ عمارة سينما أمير ـ
طنطا
ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى
ميدان محطة السكة الحديد
عمارة الضرائب سابقًا ـ المحلة

مكتبة دمنهور
ش عبدالسلام الشاذلى ـ دمنهور
مكتب بريد المجمع الحكومى ـ توزيع
دمنهور الجديدة

مكتبة المنصورة
٥ ش السكة الجديدة ـ المنصورة
ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف
مبنى كلية الهندسة الإلكترونية
جامعة منوف

توكيل الهيئة بمحافظة الشرقية
مكتبة طلعت سلامة للصحافة والإعلام
ميدان التحرير ـ الزقازيق
ت : ٠٥٥/٢٣٦٢٧١٠
ت: ٠١٠٠٦٥٣٣٧٣٣٢

إنسانيات

مجموعة الحقول المعرفية التى تعنى بدراسة الإنسان وتاريخه وبيئته وواقعه الاجتماعى والثقافى والسياسى، وما ينشغل به البشر من إشكاليات حياتهم ومجتمعهم وأنساق ثقافتهم وقيمهم فى علوم مثل التاريخ والأنثروبولوجيا والاقتصاد والنقد الأدبى.

إغراء السلطة المطلقة

مسار العنف فى علاقة الشرطة بالمواطن عبر التاريخ

ثمة تساؤلات جوهرية يطرحها هذا الكتاب:

هل هو بحث فى الذاكرة الشعبية التى تحتفظ بمفردات القهر والعنف مهما طال الزمن، هل هو تأريخ للأجهزة الأمنية وشكل العنف الذى مارسته فى بعض الفترات، هل هو رصد لتجربة العنف المنهجى، أم محاولة لفهم صورة الشرطى التى تكونت فى وعى المواطن على مدار سنوات من القمع المتواصل، أم صرخة احتجاج من الأجيال الجديدة تشير بوضوح إلى ما آل إليه العقد الاجتماعى - فى بداية الألفية الثالثة - الذى أصابته الشروخ فى جهات متعددة؟؟

بسمة عبد العزيز



طبيبة وفنانة تشكيلية وأديبة وناشطة. تخرجت فى كلية الطب جامعة عين شمس ٢٠٠٠، وحصلت على ماجستير الأمراض النفسية والع... أقامت الكثير من المعارض الخاصة والجماعية فى الفترة من ١٩٩٧ إلى ... مجموعتان قصصيتان ودراسة نفسية؛ تكتب فى صفحة الرأى بجريدة «... بجائزة ساويرس للأدب عام ٢٠٠٨، فاز كتابها «إغراء السلطة المطلقة» بجا... الدين للباحثين الشباب ٢٠٠٩.

